الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تحرير إمكانات سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا: التركيز على قطاع

الخدمات المالية والتمويل الرقمي

تحرير إمكانات سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا: التركيز على قطاع الخدمات المالية والتمويل الرقمي

(كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١)

المحتويات

شكر وتقدير ..... هـ
تصدير ..... و
أولاً – مقدمة ١
ثانياً – ملامح سلاسل القيمة العالمية وإمكانات بلدان شمال أفريقيا على خريطة سلاسل القيمة المالية ٣
ثانيا–١– ملامح سلاسل القيمة العالمية قبل أزمة جائحة كوفيد –١٩ وموقع سلاسل القيمة المالية ٣
ثانيا–٢– إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية خلال أزمة الجائحة ٦
ثانيا–٣– إمكانات بلدان شمال أفريقيا على خريطة سلاسل القيمة المالية ٧
ثانيا–٣–١– لمحة عن مستويات الشمول المصرفي والمالي في المنطقة ٧
ثانيا–٣–٢– التركيز على مبادرات المصارف المركزية لتحقيق الشمول المالي ٢٧
ثانيا–٣–٣– التمويل الرقمي ٢٩
ثانيا–٣–٤– تكنولوجيات الخدمات المالية: وسيط للتحول الرقمي في شمال أفريقيا .. ٣٣
ثانيا–٤– محدودية التكامل المالي في شمال أفريقيا: التركيز على منطقة المغرب العربي دون الإقليمية ٣٤
ثانيا–٤–١– المبادرات الدولية الداعمة للتكامل المالي في المنطقة ٣٦
ثانيا–٤–٢– فرصة متاحة لتحسين نظام تسوية عمليات التجارة الخارجية: تنقيح اتفاقية الدفع الموحدة بين دول اتحاد المغرب العربي ٣٩
ثالثاً – آفاق بناء سلاسل القيمة الإقليمية في قطاع الخدمات المالية والتمويل الرقمي ٤٢
ثالثا–١– وجود منظومة للابتكار: عامل أساسي في تطوير التمويل الرقمي ٤٢
ثالثا–١–١– المؤسسات الناشئة، محفزات لنهج مستدام جديد لنماذج الأعمال التجارية والتشغيل المبتكرة ٤٢
ثالثا–١–٢– التكنولوجيات المالية ٤٦
ثالثا–٢– آفاق بناء سلاسل قيمة إقليمية ٤٨
ثالثا–٢–١– المحفظة الإلكترونية الإقليمية لسلاسل القيمة الإقليمية: منصة لتمويل المؤسسات الناشئة ٤٩
ثالثا–٢–٢ سلاسل القيمة الإقليمية سلسلة الكتل وعملة المصرف المركزي الرقمية ٥٠
ثالثا–٣–٢ منصة إقليمية لدمج منظومات الابتكار ٥٤
رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات ٥٥
رابعا–١ التوصيات الشاملة ٥٦
رابعا–٢– توصيات تتعلق تحديدا بتطوير الخدمات المالية والتمويل الرقمي ٥٨
المراجع ٦١

قائمة الأشكال

الشكل ١: القيمة المضافة في الطلب النهائي على التصنيع (بالنسبة المئوية) ٥
الشكل ٢: مرتبة الصين في سلاسل القيمة العالمية (بالنسبة المئوية) ٥
الشكل ٣: انتشار الحسابات المصرفية (نسبة مئوية ممن هم في سن ١٥ فما فوق) ٨
الشكل ٤: امتلاك الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية (نسبة مئوية ممن هم في سن ١٥ فما فوق) ٩
الشكل ٥: حصول البالغين على قروض مؤسسات مالية رسمية (نسبة مئوية ممن هم في سن ١٥ فما فوق) ١٠
الشكل ٦: حصول البالغين على قروض مؤسسات مالية رسمية – تابع (نسبة مئوية ممن هم في سن ١٥ فما فوق) ١١
الشكل ٧: حصول البالغين على منتجات الادخار الرسمية (نسبة مئوية ممن هم في سن ١٥ فما فوق) ١٢
الشكل ٨: معالم استخدام المالية الرقمي (نسبة مئوية ممن هم في سن ١٥ فما فوق) ١٣
الشكل ٩: معالم استخدام التكنولوجيا المالية (نسبة مئوية ممن هم في سن ١٥ فما فوق) ١٧
الشكل ١٠: معالم استخدام التكنولوجيا المالية – تابع (نسبة مئوية ممن هم في سن ١٥ فما فوق) ١٨
الشكل ١١: عوامل التغلغل والوصول إلى الخدمات المصرفية وتوافر الخدمات المالية ١٩
الشكل ١٢: نتائج الدراسة الاستقصائية عن المؤسسات التجارية (نسبة مئوية) ٢٠
الشكل ١٣: مصادر تمويل الأصول الثابتة (نسبة مئوية) ٢٤
الشكل ١٤: لجوء المؤسسات التجارية إلى الخدمات المالية (نسبة مئوية)..... ٢٥
الشكل ١٥: العقبات الرئيسية العشر التي تعترض مناخ الأعمال ٢٥
الشكل ١٦: العقبات الرئيسية الثلاث حسب حجم المؤسسة ٢٦
الشكل ١٧: مؤشر الأعمال إلى المستهلك (من صفر إلى ١٠٠)، ٢٠١٩ ..... ٣٢
الشكل ١٨: تطور مؤشر التطور المالي حسب المنطقة ٣٤
الشكل ١٩: التطور المالي حسب المكونات الرئيسية ٣٥
الشكل ٢٠: مؤشر القيود المفروضة على المعاملات المالية في اتحاد المغرب العربي وفي بقية أنحاء العالم حسب فئات المعاملات المالية ٣٦

قائمة الجداول

الجدول ١: مؤشرات المشاركة في المراحل الأولية في سلاسل القيمة العالمية حسب مجموعة البلدان (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٣

الجدول ٢: مؤشرات المشاركة في المراحل الأولية في سلاسل القيمة العالمية حسب مجموعة البلدان (نسبة مئوية من إنتاج السلع النهائية) ٣

الجدول ٣: مؤشرات المشاركة في المراحل الأولية من سلاسل القيمة العالمية حسب مجموعة القطاعات (نسبة مئوية من القيمة المضافة) ٤

الجدول ٤: مؤشرات المشاركة في المراحل النهائية من سلاسل القيمة العالمية حسب مجموعات القطاعات (نسبة مئوية من إنتاج السلع النهائية) ٤

الجدول ٥: المؤشرات المستهدفة للتحول الرقمي في شمال أفريقيا ٣٠

الجدول ٦: ركائز خطة العمل ٣٧

الجدول ٧: مصفوفة خطة عمل المصارف المركزية ٤٠

الجدول ٨: نظرة عامة على مهن التكنولوجيا المالية في العالم ٤٧

الجدول ٩: الجهات الفاعلة الرئيسية من البلدان الآسيوية الرئيسية وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ٤٨

قائمة الأُطر

الإطار ١: علامات مرونة ريادة الأعمال في ليبيا ٢٧

الإطار ٢: الإطار التنظيمي الاختباري: مثال لأداة تجريبية من أدوات التكنولوجيا المالية في تونس ٣٣

شكر وتقدير

لقد جرى إعداد هذه الدراسة عن إطلاق العنان لإمكانات سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، مع التركيز على قطاع الخدمات المالية والتمويل الرقمي، بتكليف من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد اضطلع بذلك السيد رضا مفتاح، وهو شريك في ''إرنست ويونغ'' في تونس، مسؤول عن الخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية في المغرب العربي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والذي تم تعيينه خبيرا استشاريا لدى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وقام بتنسيق الدراسة السيد عزيز جعيد، موظف الشؤون الاقتصادية في المكتب دون الإقليمي، وشاركت بمساهماتٍ فيها السيدة أمل نجاح البشبيشي، رئيسة قسم العمالة والمهارات، وجرت الدراسة تحت إشراف السيدة زوزانا شفيدروفسكي، مديرة المكتب دون الإقليمي. ونتوجه أيضا بالشكر إلى السيد سامي مولي، الأستاذ في جامعة تونس، على ملاحظاته واقتراحاته. وقد استرشد هذا المنشور بمناقشات واستنتاجات وتوصيات اجتماع فريق الخبراء الذي نظمه المكتب دون الإقليمي في موضوع الدراسة ذاته والذي عُقد حضوريا وعبر الانترنت في مراكش، المغرب، يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

تصدير

لم تُجهد جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) النظم الصحية فحسب، بل أفرزت كذلك ضغوطا هائلة على الاقتصادات وأرهقت كاهلها، حيث طبقت العديد من البلدان تدابير إغلاق شامل ثم ألغتها، الأمر الذي كان بمثابة استراتيجية شائعة للحد من انتشار المرض. وبالنظر إلى أن الجائحة جاءت في أثر أسوأ ركود شهدته أفريقيا منذ أكثر من نصف قرن، في عام ٢٠٢٠، فقد أدى ذلك إلى وقوع العديد من الناس في القارة في براثن البطالة والفقر والهشاشة بسبب الانكماش الاقتصادي وتوقف الأعمال التجارية عن العمل في أعقاب تدابير الإغلاق الشامل. وكحل، وضعت الحكومات سياسات واستراتيجيات لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ومساعدة السكان الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة.

ومن بين الاستراتيجيات المقترحة في هذا التقرير لمعالجة هذه العلل، ثمة استراتيجية تتماشى مع ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومهمتها، وتتمثل في مسح سلاسل القيمة الإقليمية للقطاعات الواعدة وتطويرها. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مقتنعة بأن هذه الاستراتيجية ستدعم الاقتصادات الأفريقية في عملية الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة، بينما ستتصدى أيضا لتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية. وفي هذا الصدد، تفخر اللجنة بتقديم الدراسة التي أجراها مكتبها دون الإقليمي لشمال أفريقيا، التي تتضمن استنتاجات تتعلق بإمكانيات تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، مع التركيز على قطاع الخدمات المالية والتمويل الرقمي.

وإذا جرى تطوير سلاسل القيمة الإقليمية بحيث تستند إلى تحسين العلاقات الاقتصادية فمن شأن ذلك أن يحفز التكامل الإقليمي ويسهم في التحول الهيكلي للمنطقة الذي يعد ضروريا للنمو القوي والمستدام والعريض القاعدة. ومن هذا المنطلق، فإن تنفيذ السياسات الإقليمية القطاعية ينطوي على إمكانية تحفيز الجهات الفاعلة الاقتصادية على استخدام سلاسل إنتاج مجزأة لتلبية الطلبات المحلية.

وتعد الاستراتيجية المقترحة، في سياق قطاع الخدمات المالية والتمويل الرقمي، مثالية لأنها يمكن أن تساعد أيضا في معالجة بطالة الشباب، التي تشكل تحديا اقتصاديا واجتماعيا رئيسيا في شمال أفريقيا. ويرجع ذلك إلى أن جائحة كوفيد-١٩ قد سرعت التوجه الكاسح نحو الرقمنة وكشفت النقاب عن الكفاءة التي تتميز بها عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول، باستخدام الذكاء الاصطناعي لتسريع التحول الرقمي. وأظهرت الجائحة أيضا أنه سيكون بمقدور القطاع المعني أن يحقق نموا في أعقاب الجائحة لأن الخدمات المالية والتمويل الرقمي أصبحا أكثر انتشارا في شمال أفريقيا، وهو ما يسمح للمنطقة دون الإقليمية بالاستفادة من أوجه التكامل. ويتمتع القطاع أيضا بمزايا نسبية حقيقية يمكن أن تحفز التكامل الاقتصادي والابتكار والقيمة المضافة إلى الرقمنة ورفع مستوى سلاسل القيمة العالمية أو إنشاء سلاسل دون إقليمية.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مواطن الضعف والقوة والمزايا النسبية لقطاع التمويل الرقمي. وقد تضمنت مسحا متأنيا شكَّل الأساس للتوصية باتباع سياسات دون إقليمية مناسبة تهدف إلى معالجة مواطن الضعف، وتعزيز مواطن القوة والمزايا النسبية، وتوسيع سلاسل القيمة الإقليمية لتحقيق التحول الهيكلي المنشود والانتعاش الاقتصادي المرن في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية.

أولاً - مقدِّمة

على مدى العقدين الماضيين، تعززت سلاسل القيمة العالمية، التي تشكل حصة كبيرة من التجارة الدولية، جراء الهبوط غير المسبوق في تكاليف النقل، وانخفاض الحواجز الجمركية، وتعميق تكامل الاقتصادات. وقد أدت هذه المستجدات، التي صاحبها تطور سريع في تكنولوجيات المعلومات، إلى تفكك عمليات الإنتاج في بلدان تتباين مستويات تنميتها. وقد أدى ذلك بشكل خاص إلى تجزئة رأسية لخطوات الإنتاج. وقد أسهم في هذا التطور الأهمية التي اكتسبتها الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، لا سيما تلك الموجودة في قطاع تكنولوجيات الاتصالات الجديدة. كما أن هذا النمو الكبير لسلاسل القيمة العالمية يُعزى إلى حد كبير إلى تطور سلاسل القيمة الإقليمية، التي يشكل بناؤها دعامة لتعزيز التكامل الإقليمي. وتمثل سلاسل القيمة العالمية أيضا آلية لتطوير القاعدة الإنتاجية المحلية من خلال إيجاد فرص اقتصادية أوسع من تلك التي توفرها الأسواق الوطنية. ومن خلال استغلال أوجه التفاوت بين البلدان الأعضاء من حيث الإمكانات، فإن الشركات، عبر تدخلها في هذه السلاسل، تعزز قدرتها التنافسية، وتضطلع بدور المحفز لترابط اقتصادات منطقة شمال أفريقيا.

وتتمتع منطقة شمال أفريقيا بمعظم العوامل الهيكلية التي تجعل منها سوقا ديناميكية متكاملة، حيث قدِّر عدد سكانها في عام ٢٠١٨ بنحو ٢٣٥ مليون نسمة، ويبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حوالي ٢٨٠٠ دولار للفرد الواحد، كما أنها تنعم بتواصلها الإقليمي ومستوى ملحوظ من الهياكل الأساسية للنقل. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود معظم هذه العوامل، لا تزال التجارة داخل المنطقة والتدفقات المالية العابرة للحدود أقل بكثير مما تبشر به إمكاناتها. ففي عام ٢٠١٩، على وجه التحديد، شكلت التجارة فيما بين بلدان المنطقة ٥ في المائة فقط من إجمالي التدفقات التجارية للبلدان المعنية. ويعكس هذا المعدل، الذي يقل كثيرا عن المتوسط القاري (١٦ في المائة)، الطبيعة الهامشية التي لا تزال تتسم بها التجارة فيما بين بلدان شمال أفريقيا. ويرجع هذا الوضع لعدة عوامل، تتأثر وتؤثر على بعضها البعض، من بينها تجزؤ اقتصادات شمال أفريقيا. ويتضح ذلك من المؤشر الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن التكامل المنتج للتجارة فيما بين بلدان المنطقة، الذي يخصص أدنى الدرجات في القارة لاقتصادات شمال أفريقيا.

وبالإضافة إلى عدم استغلال قدرات التكامل الطبيعي في منطقة شمال أفريقيا، لا سيما في قطاعات الأغذية الزراعية، ومصائد الأسماك والصيد، والطاقة والكيماويات (الغاز الطبيعي، والنفط الخام، والمنتجات المعدنية، والفوسفات، وما إلى ذلك)، والصناعة الميكانيكية والمكونات الكهربائية، كشفت الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد -١٩ أن قطاع الخدمات المالية والتمويل الرقمي، بفضل قدرته على الصمود، هو من بين الاتجاهات القطاعية الجديدة التي يمكن أن تظهر بعد الجائحة. كما أن هذا القطاع الناشئ ينطوي على إمكانية الكشف عن مزايا نسبية يمكن أن تعجل فعليا بتحقيق للتكامل الاقتصادي (تكامل التجارة، والتخصص، والمحتوى التكنولوجي، وتطور الصادرات، ومستويات التعقيد، وما إلى ذلك)، وفوق كل هذا وذاك الارتقاء بمستوى سلاسل القيمة العالمية أو بناء سلاسل قيمة إقليمية، شريطة الدفع قدما بتنمية القطاع الخاص وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة في دول المنطقة.

وقد أبرزت أزمة كوفيد-١٩ بالفعل كفاءة عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول وفرص استخدام حلول الذكاء الاصطناعي، التي يمكن أن تعجل بالتحول الرقمي. وبالتالي فإن الخدمات المالية والتمويل الرقمي يوفران إمكانات حقيقية للانتعاش في المنطقة. وفي هذا السياق، من المفروض أن يمنح التقارب بين درجات تطور نظم الدفع والمنصات التقنية في المنطقة زخما جديدا للأدوات الجديدة للتمويل التكنولوجي وعملة رقمية للمصرف المركزي. ويعتمد هذا التحول الرقمي، الذي يشجع هو أيضا على تنشيط التكامل المالي في المنطقة، على إزالة القيود المتصلة بالهياكل الأساسية لنظم الدفع، لا سيما إمكانية التشغيل البيني لخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول. وسيكون إنشاء إطار تنظيمي وتقني لتعزيز المدفوعات الرقمية بمثابة حافز لتطوير الابتكارات التكنولوجية والتحول الرقمي في المجال المالي.

وهذا التطور المتوقع لا ينفصل عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التطوير المطلوب للتمويل الرقمي والحوسبة السحابية والمنتجات والخدمات القائمة على شبكة الإنترنت، وذلك بفضل: '١' الحد من الفجوة الرقمية من خلال تعزيز سبل الوصول إلى المعلومات، وإضفاء الطابع الديمقراطي على معدات النفاذ، وتعميم فرص الربط بشبكة النطاق العريض، وتنفيذ شبكات ذات سرعة عالية جدا؛ '٢' تعزيز محو الأمية الرقمية من خلال الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و'٣' تحسين منصات التواصل الرقمية ونقل الأعمال إلى الخارج.

وتندرج هذه الدراسة في هذا السياق، وتهدف إلى تحليل سبل تسريع عملية التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا، واقتراح سبل لبناء سلاسل القيمة الإقليمية في قطاع الخدمات المالية والتمويل الرقمي، ومن ثم استنتاج إمكاناتها الإنمائية.

وتحقيقا لهذه الغاية، رُتبت عناصر الدراسة التالية في ثلاثة أجزاء.

خُصص الجزء الأول لتحليل إمكانات بلدان شمال أفريقيا من حيث موقعها على خريطة سلاسل القيمة العالمية إلى جانب آثارها على صعيد التنمية الإقليمية.

ويستند الجزء الثاني إلى تحليل موحد لسلاسل القيمة المالية كأساس للتكامل الإقليمي الناجح.

أما الجزء الثالث فيسعى إلى الوقوف على آفاق بناء سلاسل القيمة الإقليمية في قطاع الخدمات المالية والتمويل الرقمي.

ثانياً – ملامح سلاسل القيمة العالمية وإمكانات بلدان شمال أفريقيا على خريطة سلاسل القيمة المالية

ثانيا–١– ملامح سلاسل القيمة العالمية قبل أزمة جائحة كوفيد –١٩ وموقع سلاسل القيمة المالية

شهدت السنوات الأخيرة نشوء سلاسل قيمة عالمية معقدة مستندة إلى ديناميات الترابط بين البلدان، كما يتضح من تطور مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الذي يساوي مجموع المحتوى الأجنبي للصادرات الإجمالية المحلية (المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في المراحل الأولى: الجدول ١) والمحتوى المحلي للصادرات الإجمالية الأجنبية (المشاركة في السلاسل العالمية للقيمة في المرحلة النهائية: الجدول ٢). وفي حين زادت مشاركة البلدان مرتفعة الدخل في سلاسل القيمة العالمية (من ٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٧)، فإن مشاركة البلدان متوسطة الدخل قد انخفضت منذ الأزمة المالية ٢٠٠٧–٢٠٠٨، بالنسبة لسلاسل القيمة العالمية البسيطة والمعقدة على حد سواء (مولي وفيهري، ٢٠٢١).

الجدول ١:

مؤشرات المشاركة في المراحل الأولية في سلاسل القيمة العالمية حسب مجموعة البلدان (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية			سلاسل القيمة العالمية البسيطة			سلاسل القيمة العالمية المعقدة		
مستويات الدخل	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٧**	**٢٠١٧**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٧**	**٢٠١٧**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٧**	**٢٠١٧**
عالٍ	٩,٥	١١,٨	١٢,٤	٥,٦	٦,٨	٧,١	٣,٨	٥,٠	٥,٣
متوسط عالي	١١,٤	١٤,١	١٠,٥	٧,٢	٨,٤	٦,٤	٤,٢	٥,٦	٤,٢
متوسط أدنى	١٠,٨	١٢,٤	٩,١	٦,٩	٧,٦	٥,٧	٣,٩	٤,٨	٣,٤

المصدر: مولاي والفهري (٢٠٢١) استنادا إلى بيانات من لي ومنغ ووانغ (٢٠١٩)

الجدول ٢:

مؤشرات المشاركة في المراحل الأولية في سلاسل القيمة العالمية حسب مجموعة البلدان (نسبة مئوية من إنتاج السلع النهائية)

	مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية			سلاسل القيمة العالمية البسيطة			سلاسل القيمة العالمية المعقدة		
مستويات الدخل	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٧**	**٢٠١٧**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٧**	**٢٠١٧**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٧**	**٢٠١٧**
عالٍ	٩,٣	١١,٧	١١,٨	٥,٨	٦,٨	٦,٥	٣,٥	٤,٩	٥,٣
متوسط عالي	١٢,٥	١٤,١	١٠,٥	٧,٣	٧,٧	٦,٣	٥,٢	٦,٤	٤,٢
متوسط أدنى	١١,٧	١٤,٢	١١,٨	٧,٩	٩,٣	٧,٦	٣,٨	٤,٨	٤,٢

المصدر: مولاي والفهري (٢٠٢١) استنادا إلى بيانات من لي ومنغ ووانغ (٢٠١٩)

ويمكن أن تعزى هذه التطورات إلى استبدال المدخلات الوسيطة المستوردة بمدخلات وسيطة منتجة محليا في بلدان مثل الصين، على سبيل المثال. ويبين تحليل حسب قطاع النشاط أن مؤشر المشاركة (في المراحل الأولية والمرحلة النهائية) قد انخفض انخفاضا طفيفا منذ عام ٢٠٠٧ بالنسبة لجميع قطاعات النشاط تقريبا، مع زيادة في حساسية القطاعات الكثيفة نسبيا في استخدام التكنولوجيا للأزمة المالية في ذلك الوقت. ومع ذلك، أبدى قطاع الخدمات المالية مرونة واضحة، بل أبدى قدرة على العودة إلى سابق عهده، حيث ارتفع مؤشره الخاص بالمشاركة العالمية في سلاسل القيمة العالمية من ١٤,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، بسبب مشاركته في سلاسل القيمة العالمية المعقدة، سواء من حيث مساهماته في القيمة المضافة الإجمالية (الجدول ٣) أو إنتاج السلع النهائية على مستوى العالم (الجدول ٤).

الجدول ٣:

مؤشرات المشاركة في المراحل الأولية من سلاسل القيمة العالمية حسب مجموعة القطاعات (نسبة مئوية من القيمة المضافة)

	مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية			سلاسل القيمة العالمية البسيطة			سلاسل القيمة العالمية المعقدة		
القطاعات	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠١٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠١٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠١٧
التكنولوجيا العالية	٢٥,٣	٣٠,٧	٢٨,٨	١٣,٨	١٦,١	١٥,٦	١١,٥	١٤,٦	١٣,٢
التكنولوجيا المتوسطة	٢٢,٥	٢١,٦	٢٣,٧	١٤,٥	١٦,٤	١٤,٧	٨,٠	٩,٧	٩,١
التكنولوجيا الدنيا	١٢,٤	١٥,٨	١٥,٣	٧,٩	٩,٩	٩,٥	٤,٥	٥,٩	٥,٨
الأعمال التجارية والخدمات المالية	١٠,٧	١٤,٩	١٥,٢	٦,٦	٩,١	٩,٠	٤,٠	٥,٨	٦,٢
التجارة والنقل الدولي	١٠,٢	١٣,٤	١٣,٤	٦,٢	٧,٩	٨,٠	٤,٠	٥,٥	٥,٤
الزراعة	٨,٣	١١,٤	١٠,٦	٥,٨	٧,٨	٧,٢	٢,٤	٣,٦	٣,٥
التعدين	٣٩,٩	٥٤,٣	٤٨,٣	٢٥,٦	٣٤,٥	٢٩,٦	١٤,٣	١٩,٨	١٨,٨
خدمات أخرى	٢,٣	٣,٥	٣,٣	١,٤	٢,١	٢,٠	٠,٩	١,٤	١,٣

المصدر: مولاي والفهري (٢٠٢١) استنادا إلى بيانات من لي ومنغ ووانغ (٢٠١٩)

الجدول ٤:

مؤشرات المشاركة في المراحل النهائية من سلاسل القيمة العالمية حسب مجموعات القطاعات (نسبة إنتاج السلع النهائية)

	مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية			سلاسل القيمة العالمية البسيطة			سلاسل القيمة العالمية المعقدة		
القطاعات	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠١٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠١٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠١٧
التكنولوجيا العالية	٢٢,٣	٢٨,٨	٢٦,٨	٨,٤	٩,٨	٩,٦	١٣,٩	١٩,٠	١٧,٣
التكنولوجيا المتوسطة	١٩,١	٢٦,٩	٢٥,٩	١٠,٠	١٤,٤	١٣,٢	٩,١	١٢,٥	١٢,٧
التكنولوجيا الدنيا	١٦,٦	٢١,٨	٢٠,٥	٩,٩	١١,٧	١٠,٥	٦,٧	١٠,١	١٠,٠
الأعمال التجارية والخدمات المالية	٥,٨	٨,٧	٩,٤	٤,٢	٥,٧	٥,٩	١,٧	٢,٩	٣,٦
التجارة والنقل الدولي	٧,١	١٠,٣	١٠,٤	٤,٩	٦,٨	٦,٧	٢,٢	٣,٤	٣,٧
الزراعة	٨,٤	١١,٣	٩,٦	٥,٧	٧,٥	٦,٢	٢,٧	٣,٨	٣,٤
التعدين	١٠,٢	١٢,١	١١,٤	٦,٥	٦,١	٧,٦	٣,٧	٥,٩	٣,٨
خدمات أخرى	٦,٩	١٠,٢	١٠,٠	٥,٣	٧,٦	٧,٣	١,٦	٢,٥	٢,٦

المصدر: مولاي والفهري (٢٠٢١) استنادا إلى بيانات من لي ومنغ ووانغ (٢٠١٩)

ديناميات سلاسل القيمة العالمية تحركها إلى حد كبير المراكز الإقليمية بحيث يمكننا التحدث عن سلاسل قيمة إقليمية. وبينما كانت سلاسل القيمة العالمية في أوائل القرن الحادي والعشرين تنتظم حول ثلاث منصات للتبادل (اليابان في آسيا، وألمانيا في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية في الأمريكتين)، تغير الوضع بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الصين مركزا إقليميا. فالصين تُعد أكبر مصدِّر في العالم متقدّمة على الولايات المتحدة وألمانيا وثاني أكبر مستورد متقدّمة على الولايات المتحدة. فقد ارتفعت حصة الصين من القيمة المضافة في الطلب النهائي العالمي على السلع المصنعة من ٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٢٥ في المائة في غضون عشر سنوات، وهو ما يشهد على مكانتها الرائدة في سلاسل القيمة العالمية. واندماج الصين مرتفع للغاية في قطاع المنسوجات والملابس، حيث تبلغ حصة القيمة المضافة في الطلب النهائي العالمي حوالي ٤٠ في المائة، وهو مرتفع أيضا في قطاع الصلب والمعادن (أكثر من ٢٩ في المائة)، وقطاع الآلات والمعدات (٢٨ في المائة)، وقطاع المنتجات الكيميائية والمعدنية وغير الفلزية (٢٤ في المائة).

الشكل ١:

القيمة المضافة في الطلب النهائي على التصنيع (نسبة مئوية)

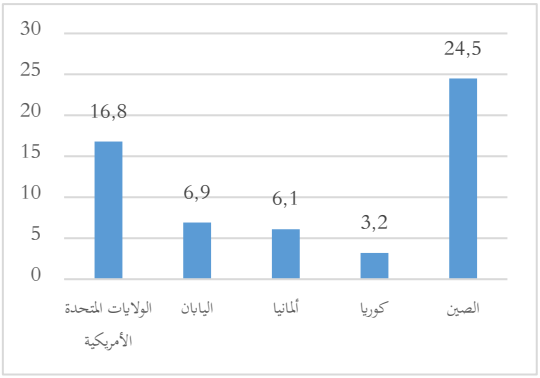

الشكل ٢:

مرتبة الصين في سلاسل القيمة العالمية (نسبة مئوية)

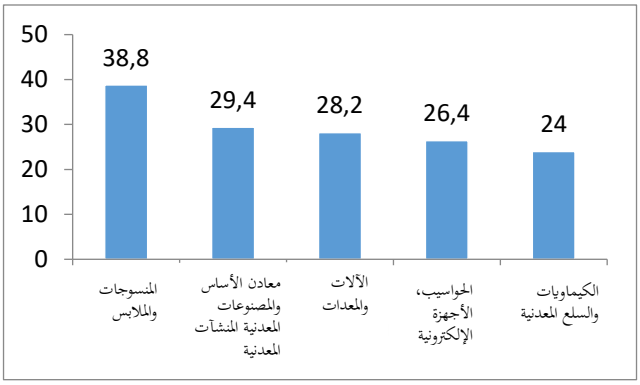

المصدر: مولاي والفهري، (٢٠٢١).

ثانيا–٢ إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية خلال أزمة الجائحة

وفقا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد (٢٠٢٠)، فإن المشهد العالمي للتجارة والاستثمار في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد–١٩ سيعاد تشكيله بفضل إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية وإنشاء سلاسل قيمة إقليمية جديدة، وهو ما سيوفر فرصا جديدة للأعمال التجارية والحكومات. والواقع أن الجائحة ألحقت ضررا بالغا بسلاسل القيمة العالمية، حيث أظهرت محدودية وضعف التجارة الدولية، التي تستند أساسا إلى ''التجارة في المهام'' أكثر مما تستند إلى التجارة في المنتجات (بالدوين وفريمان، ٢٠٢٠). كما كشفت عن اعتماد الاقتصادات الوطنية على مدخلات حساسة قادمة من الصين. وقد دفع اختلال سلاسل القيمة العالمية الأونكتاد (٢٠٢٠) إلى النظر في عدة سيناريوهات ممكنة بشأن اتجاهات الاستثمار المباشر الأجنبي بحلول عام ٢٠٣٠ (الانتقال إلى مواقع أخرى، والتنويع، والتوزيع الإقليمي والتكرار). فالتكرار مثلا سيؤدي إلى سلاسل قيمة أقصر وإعادة تنظيم خطوات الإنتاج. وسيفضي ذلك إلى أنشطة موزعة على نطاق جغرافي أوسع، ولكن مع زيادة تركيز القيمة المضافة.

وقد أبرزت الجائحة الأهمية الحيوية التي تتسم بها القطاعات الاستراتيجية، في مرحلة ما بعد كوفيد، لا سيما تلك المرتبطة بالصحة، والغذاء، والزراعة، والتجارة، والابتكار، والطاقة الخضراء، والنقل، والهياكل الأساسية والتمويل. كما أن التحول المتوقع في الإنتاج الدولي يفتح آفاقا في مجال التنمية، لا سيما في شكل إنشاء سلاسل قيمة إقليمية واختراق أسواق جديدة بفضل المنصات الرقمية. وستشكل ثلاثة تطورات تكنولوجية رئيسية، ناجمة عن الثورة الصناعية الجديدة، الإنتاج على الصعيد الدولي في المستقبل: التشغيل الآلي، ورقمنة سلاسل التوريد، والطباعة ثلاثية الأبعاد.

وهذه الاتجاهات القطاعية القوية ستقود بالضرورة المشغلين الدوليين إلى إعادة تشكيل سلاسل التوريد الخاصة بهم، عن طريق نقلها أو تفضيل سلاسل الإمداد القصيرة، الأمر الذي يمكن أن يتيح بالنسبة للقطاع الخاص في بلدان شمال أفريقيا فرصةً لتعزيز ديناميات التكامل الإقليمي. ومن المفروض أن تكون الاتجاهات في نقل قنوات الإمداد القصيرة إلى مواقع أخرى مناسبةً من حيث التوقيت للمنتجات النهائية، من وجهة نظر تقاطع الإمكانات الإنتاجية للبعض مع احتياجات الاستهلاك للآخرين. وعلى وجه الخصوص، قد يعتقد المرء أن الاستراتيجية التالية للبلدان الأوروبية ستكون التحوُّل من نقل الأعمال إلى بلدان بعيدة إلى نقلها إلى بلدان قريبة، أي نقل مصانعها إلى بلدان قريبة من أسواقها، وهو ما يمكن أن يشكل بديلا جيدا لبلدان شمال أفريقيا.

ثانيا–٣– إمكانات بلدان شمال أفريقيا على خريطة سلاسل القيمة المالية

ثانيا–٣–١– لمحة عن مستويات الشمول المصرفي والمالي في المنطقة

يبين التحليل المقارن لأنماط الشمول المصرفي والمالي في بلدان شمال أفريقيا أنها لا تزال دون المتوسط مقارنة بالمستويات الدولية[١]. غير أن جهودا بُذلت بصورة متواصلة لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية وتشجيع استخدام التمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية على نحو أفضل.

أ) منصة قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية

أتاحت منصة البنك الدولي، التي تركز في المقام الأول على الأفراد، وضع قاعدة بيانات الشمول العالمي والدليل المركب، الذي يستند إلى مؤشرات (الطلب) على استخدام الخدمات المصرفية والمالية، استنادا إلى تدابير الوصول إلى نظم الدفع للبالغين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة (التغلغل المصرفي – أي نسبة من يملكون حسابات مصرفية)، والقروض (القروض الرسمية غير المسددة) ومنتجات الادخار (المدخرات الرسمية) في المناطق الريفية والحضرية.[٢] وقد أطلقت المنصة في عام ٢٠١١ بتمويل من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، وهي تستند إلى دراسات استقصائية تمثل السكان على الصعيد الوطني لأكثر من ١٥٠ ألف شخص بالغ تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فما فوق في أكثر من ١٤٠ بلدا. وأعقب الاستقصاء الأولي للمنصة في عام ٢٠١١ استقصاءٌ ثانٍ في عام ٢٠١٤ وثالث في عام ٢٠١٧. وتضمن الاستقصاء الأخير بيانات إضافية عن استخدام التمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية.

ووفقا للمنصة، فإن مؤشرات السكان المتعاملين مع النظام المصرفي في بلدان شمال أفريقيا غير متجانسة. فباستثناء ليبيا، حيث أبلغ ٦٦ في المائة من البالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر عن امتلاك حساب في مؤسسة رسمية، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ ٤٣ في المائة، فإن المتوسط في شمال أفريقيا لا يتجاوز ٢٨,٦ في المائة (مقارنة ب ٧٠,٥ في المائة في البلدان ذات مستوى الدخل نفسه و٩٤ في المائة في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتقدمة)، مع حد أدنى ٩ في المائة في السودان و٤٣ في المائة كحد أقصى في الجزائر. ومن المهم أيضا ملاحظة أن أفقر ٤٠ في المائة من البالغين يواجهون صعوبة أكبر في الحصول على الخدمات المالية الرسمية، حيث لا يملك سوى ٢٤,٣ في المائة منهم في المتوسط حسابا في مؤسسة رسمية. وتعاني النساء أيضا، أكثر من الرجال، من ظاهرة الإقصاء هذه، حيث لا تملك سوى ٢٥,٨ من النساء حسابا في مؤسسة رسمية مقابل ٤١,٧ في المائة للرجال (الشكل ٣).

---

[١] انظر التحالف من أجل الشمول المالي (www.afi-global.org). والشمول المالي مفهوم أوسع نطاقا من الشمول المصرفي. ففي حين يستند الأخير أساسا إلى مستوى ظروف الوصول إلى الخدمات المالية (العرض) التي تقاس بعوامل تتمثل في مدى التغلغل، والتغطية وحيازة وتوافر حسابات الإيداع الرسمية (الحساب الجاري المصرفي أو البريدي)، فإن الشمول المالي يستند إلى مؤشرات استخدام (الطلب) الخدمات المالية، وهو ما يعكس قدرات الأفراد (البالغين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة) على الحصول على منتجات الادخار، والقروض المصرفية والقروض الصغيرة وغيرها من أدوات التمويل البالغ الصغر ومنتجات التأمين والخدمات المالية الأساسية بشكل أعم وترتيبات الدفع الكافية.

[٢] انظر Demirguc-Kunt and others (2015) and Demirguc-Kunt and Klapper (2013).

الشكل ٣:

نسبة الذين يملكون حسابات مصرفية (نسبة من هم في سن ١٥ فما فوق)

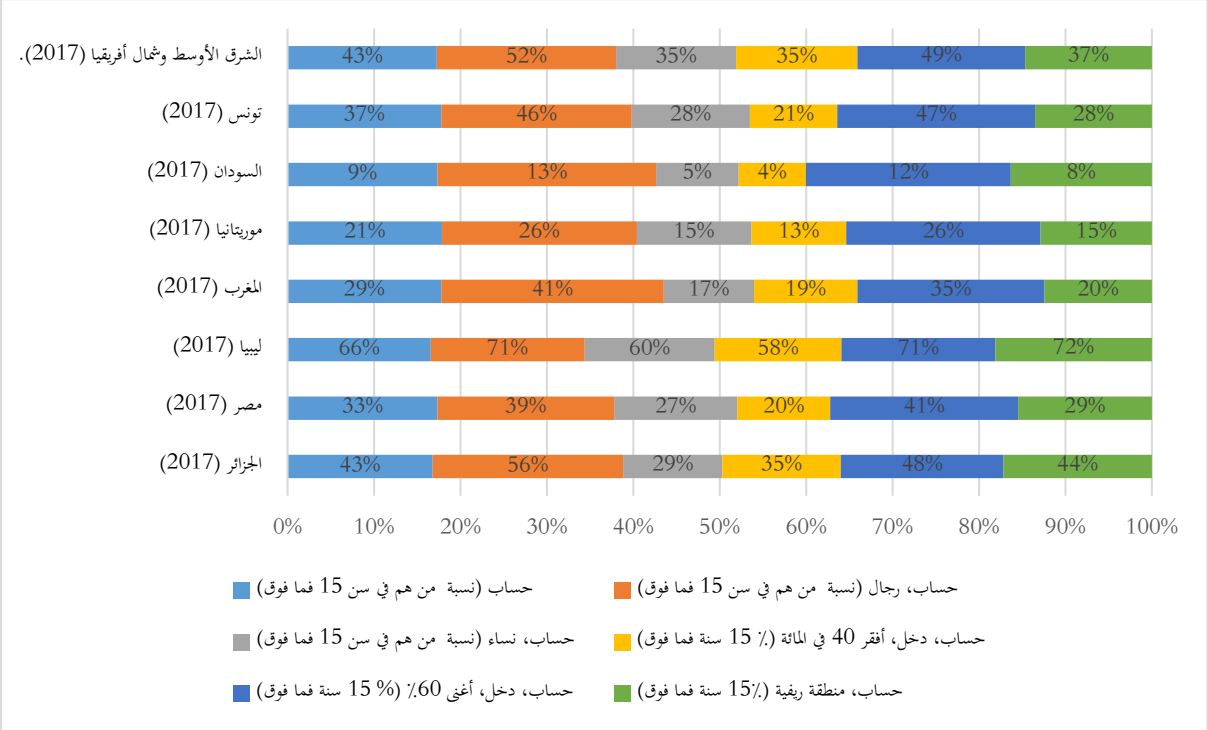

المصدر: استنادا إلى بيانات بنك البيانات العالمي، دراسة استقصائية لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، البنك الدولي.

ويُظهر تحليل التغيرات في امتلاك حسابات رسمية في مؤسسات مالية في بلدان المنطقة (الشكل ٤) نفس المنحى الذي أظهره التحليل السابق فيما يتعلق بمستويات الشمول المالي. وبوجه عام، وبالمقارنة مع المعايير الدولية، فإن مؤشرات الشمول المالي لفرادى السكان في بلدان المنطقة أقل من المعدلات المتوسطة على الصعيد الدولي.

الشكل ٤:

امتلاك الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية (نسبة من هم في سن ١٥ فما فوق)

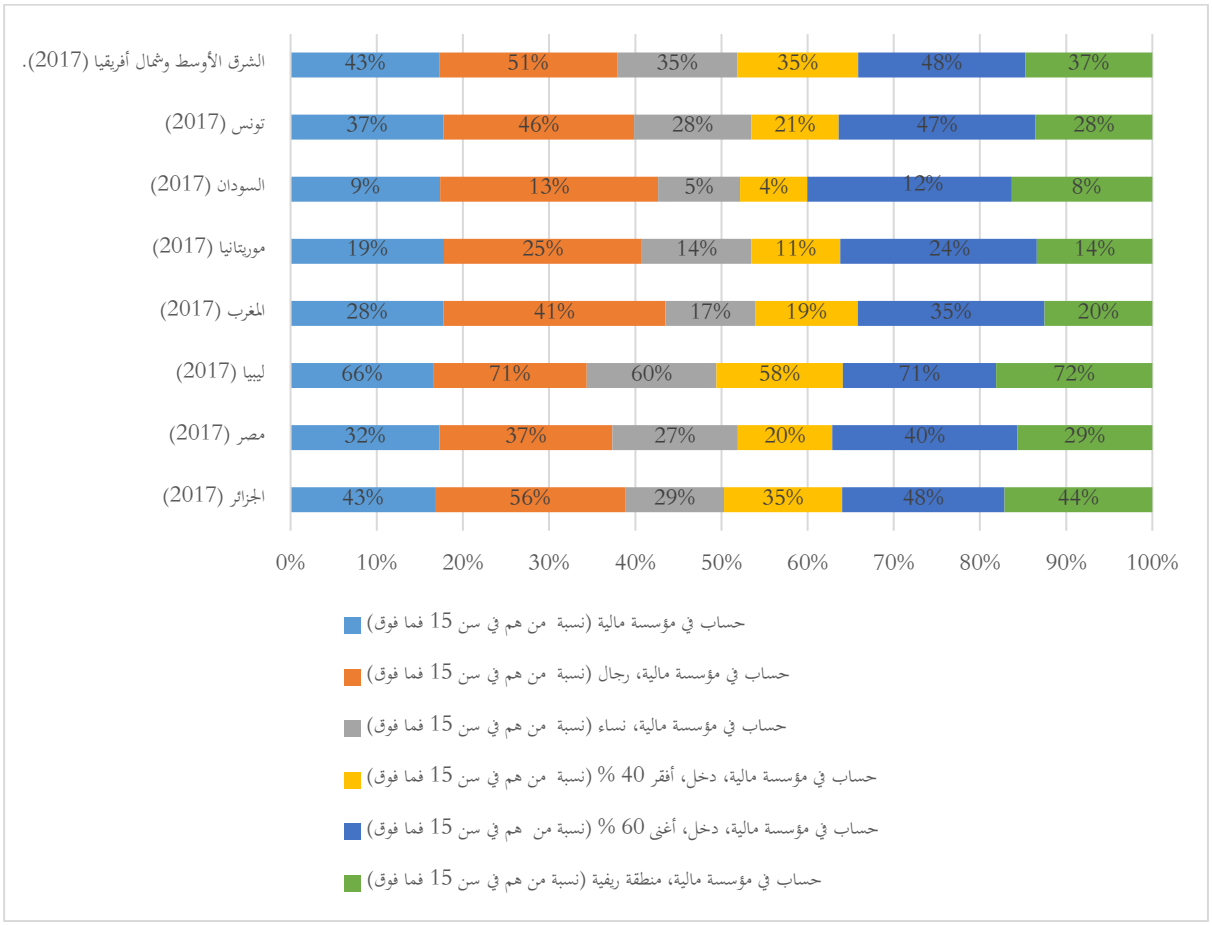

المصدر: استنادا إلى بيانات بنك البيانات العالمي، دراسة استقصائية لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، البنك الدولي.

وتعاني المناطق الريفية من صعوباتٍ، أو بعبارة أخرى من إقصاء ماليّ، في الحصول على منتجات الديون (الشكلان ٥ و٦) والادخار (الشكل ٧)، أكثر من المناطق الحضرية.

الشكل ٥:

حصول البالغين على قروض من مؤسسات مصرفية رسمية (نسبة من هم في سن ١٥ فما فوق)

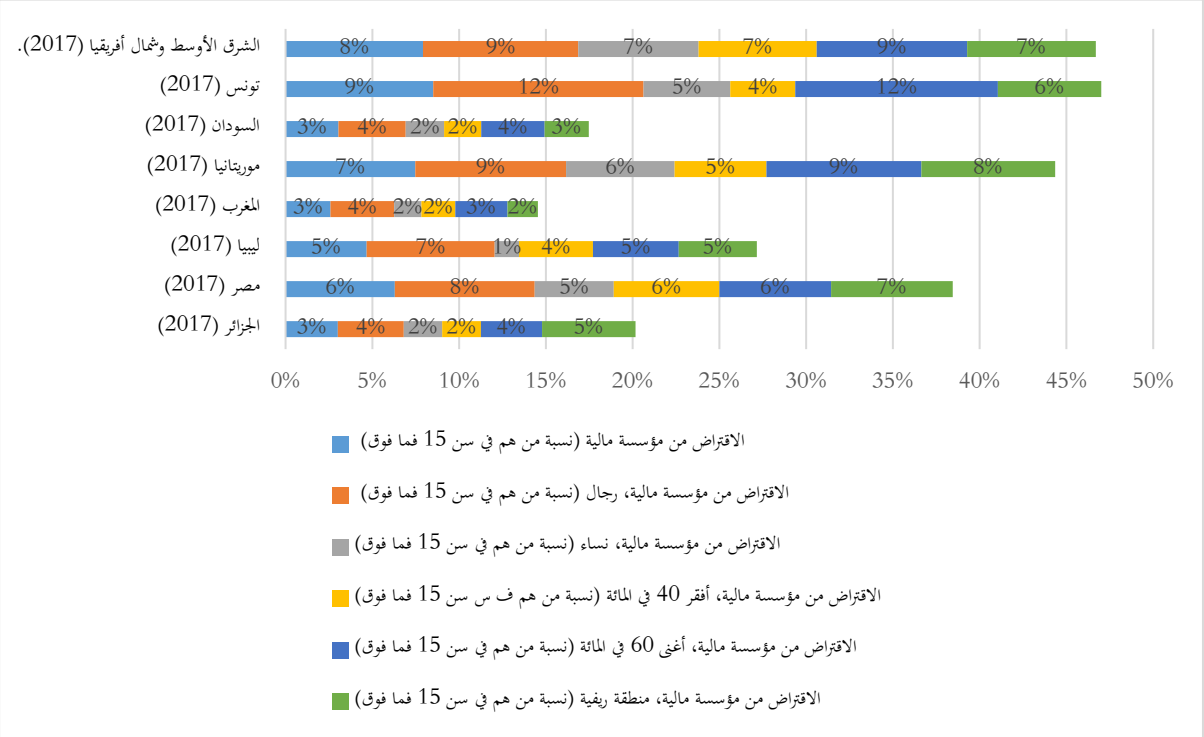

المصدر: استنادا إلى بيانات بنك البيانات العالمي، دراسة استقصائية لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، البنك الدولي.

الشكل ٦:

حصول البالغين على قروض من مؤسسات مصرفية رسمية – تابع (نسبة من هم في سن ١٥ فما فوق)

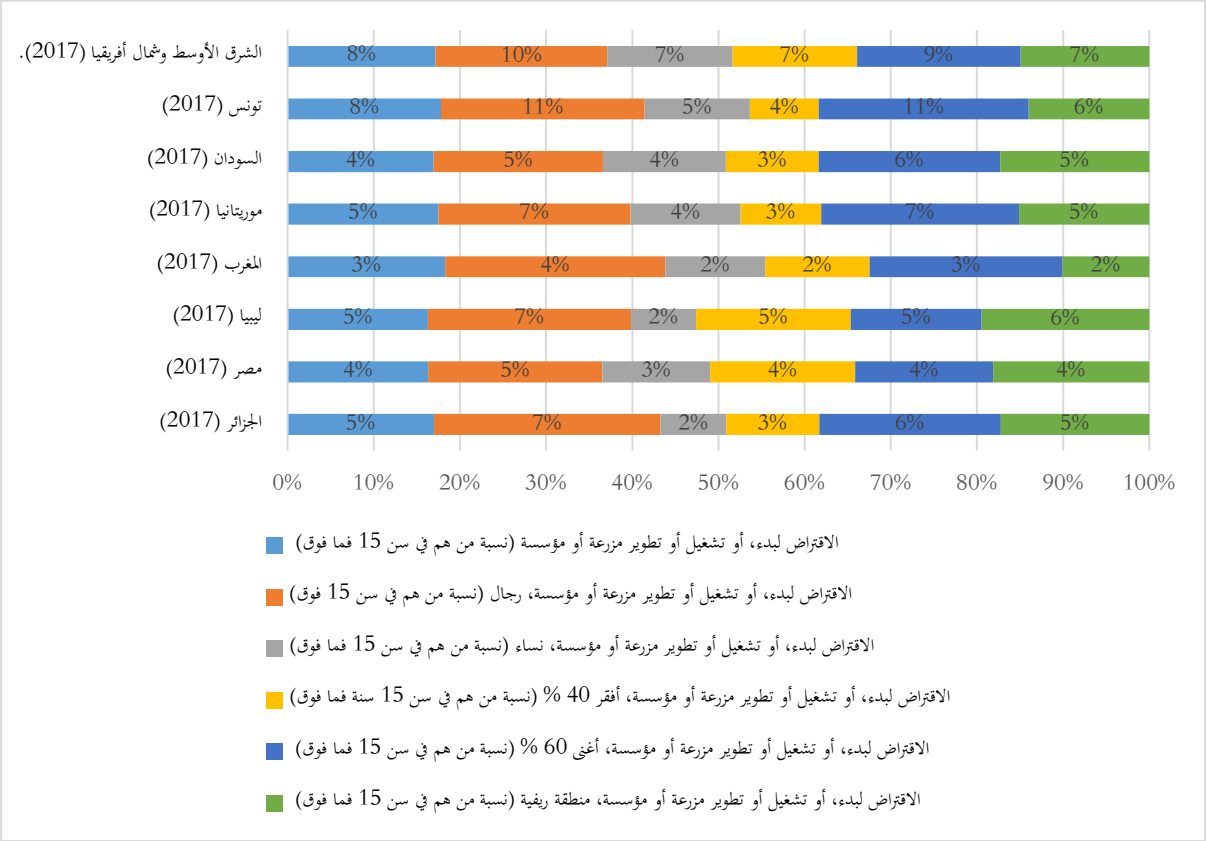

المصدر: استنادا إلى بيانات بنك البيانات العالمي، دراسة استقصائية لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، البنك الدولي.

الشكل ٧:

حصول البالغين على منتجات الادخار الرسمية (نسبة من هم في سن ١٥ فما فوق)

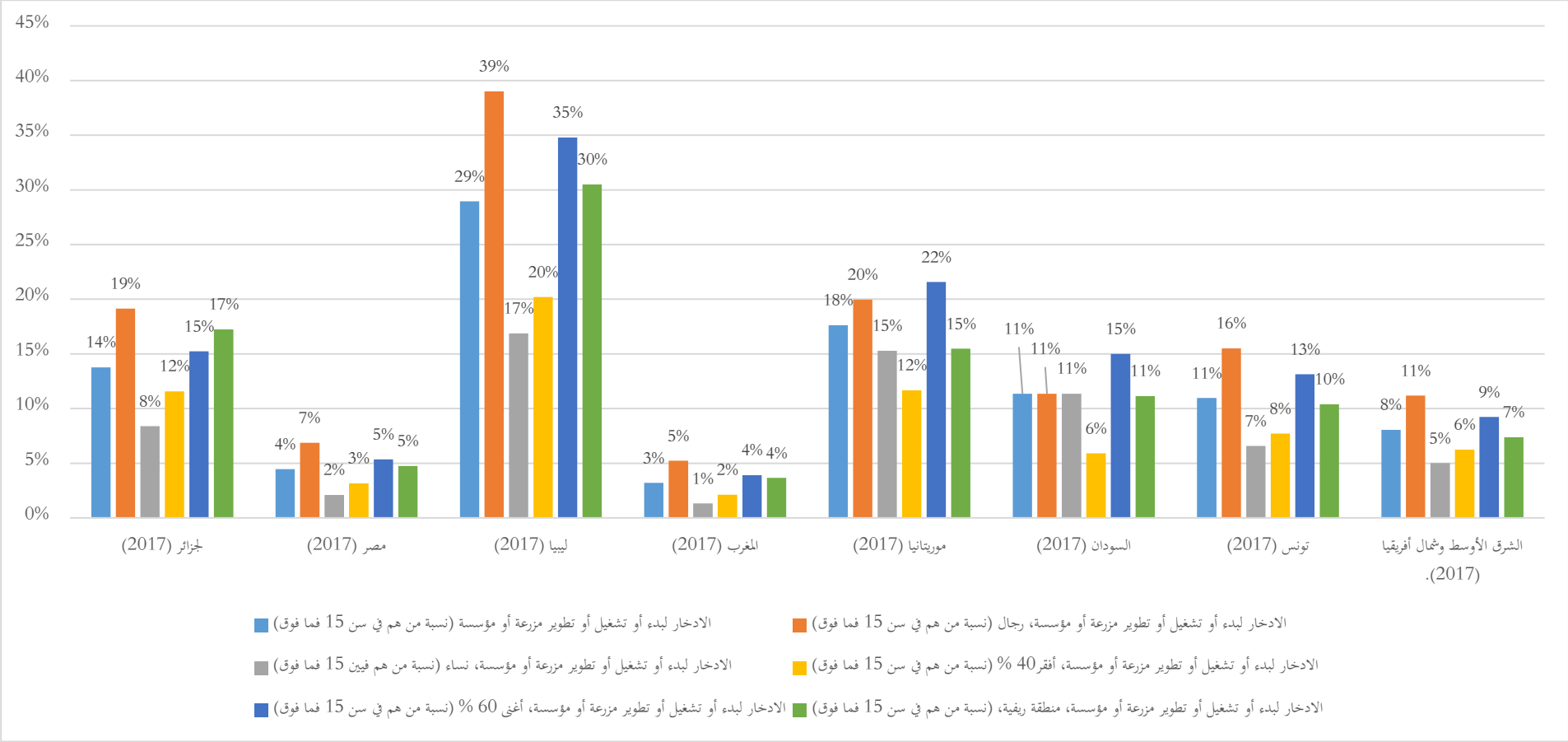

المصدر: استنادا إلى بيانات بنك البيانات العالمي، دراسة استقصائية لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، البنك الدولي.

ورغم كل هذا، فقد شهدت بلدان المنطقة زخما كبيرا في الوصول إلى التمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية واستخدامهما، بما في ذلك استخدام الهواتف النقالة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية. وتُظهر البيانات التالية إمكاناتٍ حقيقية لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية بين الذين لا يتعاملون مع البنوك وتشجيع استخدام أصحاب الحسابات المصرفية للتمويل الرقمي والخدمات المالية (الشكل ٨) أو التكنولوجيا المالية بشكل عام (الشكلان ٩ و١٠) على نطاق أوسع وأكثر فعالية.

الشكل ٨:

معالم استخدام المالية الرقمي (نسبة من هم في سن ١٥ فما فوق)

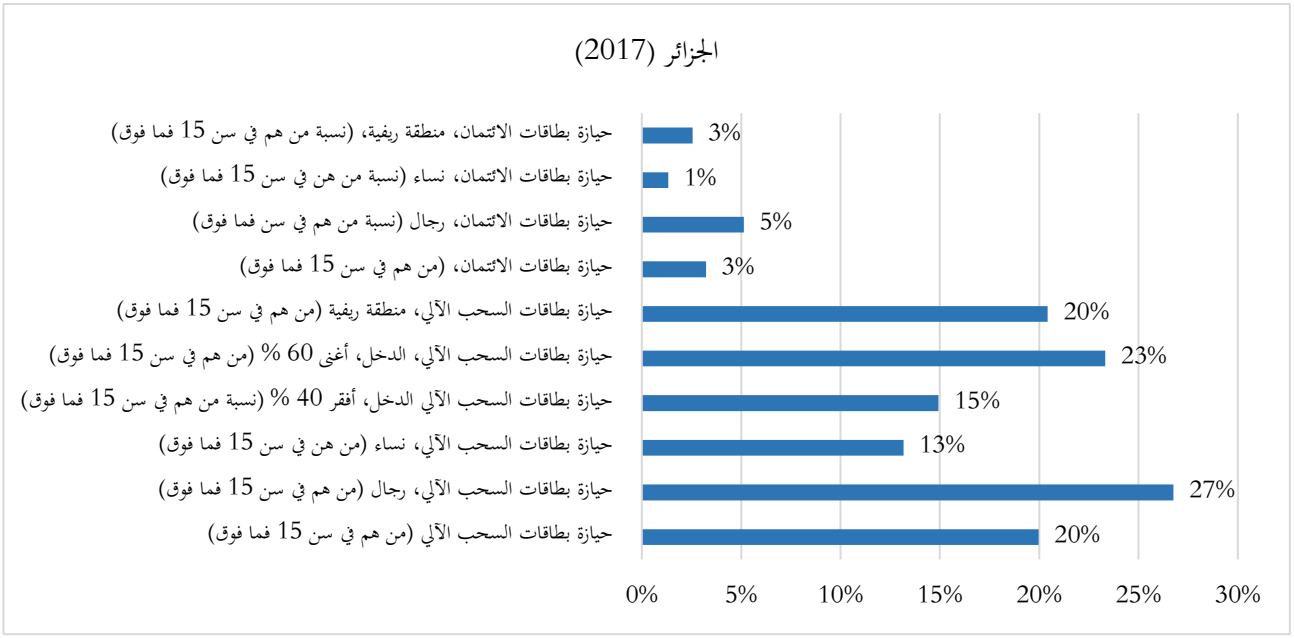

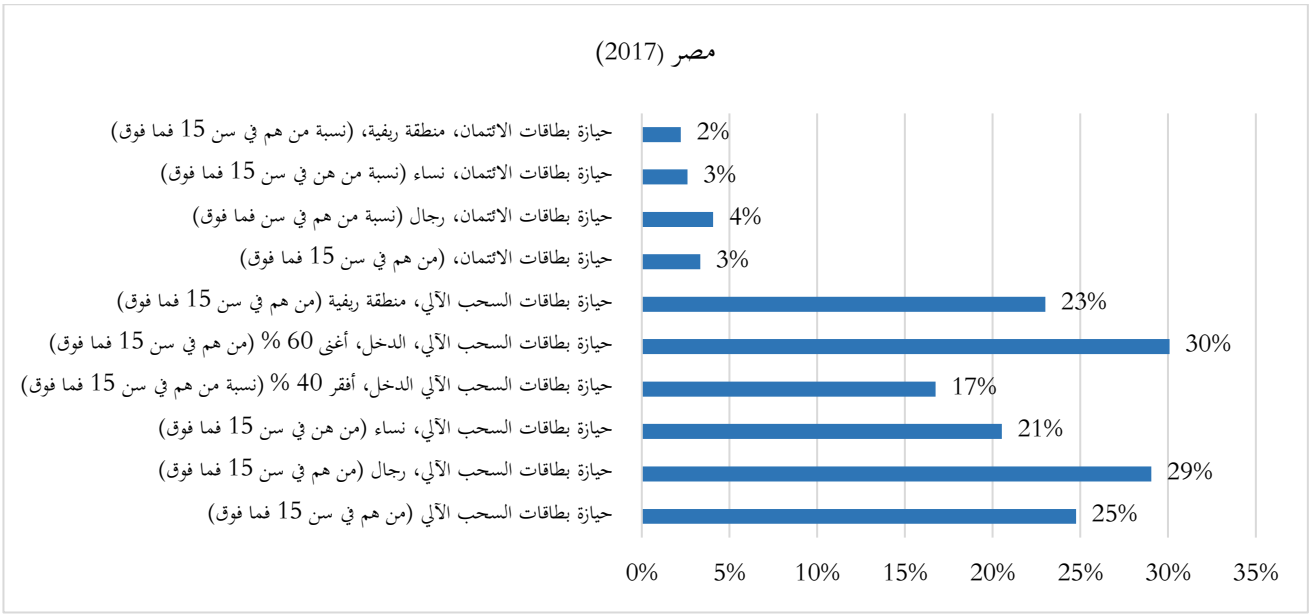

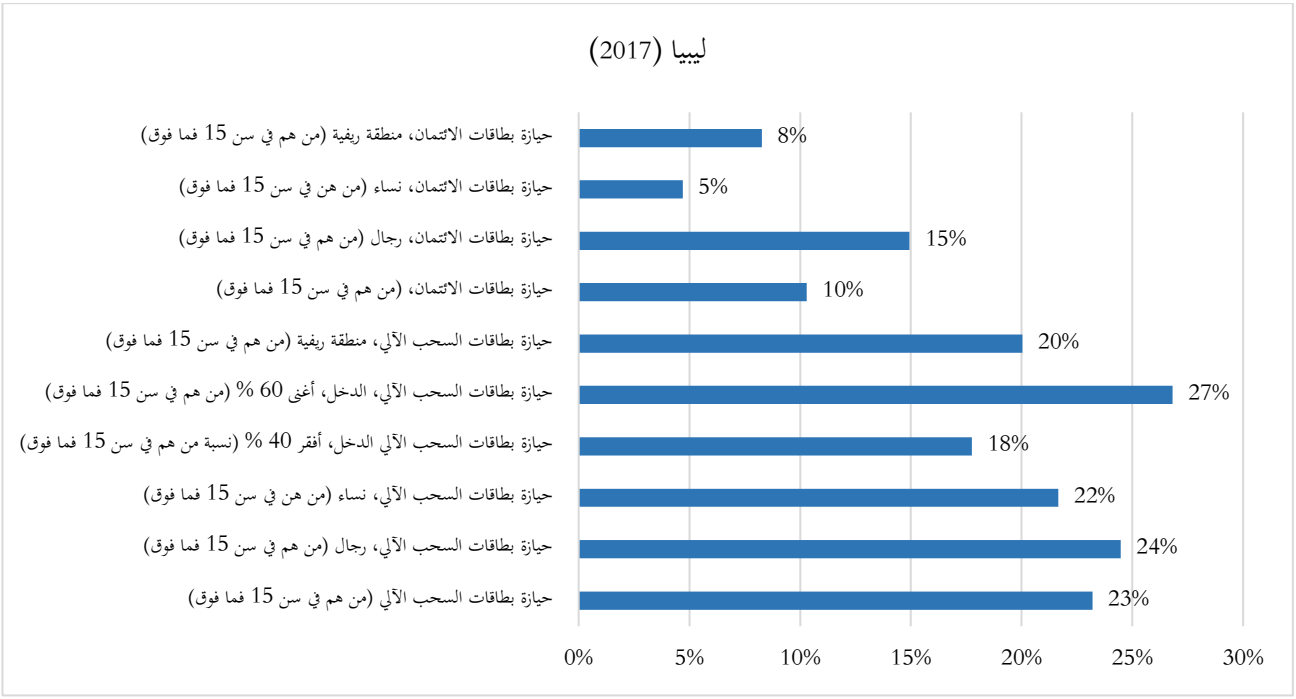
ليبيا (2017)
حيازة بطاقات الائتمان، منطقة ريفية (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، نساء (من هن في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، رجال (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، منطقة ريفية (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، الدخل، أغنى 60 % (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي الدخل، أفقر 40 % (نسبة من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، نساء (من هن في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، رجال (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي (من هم في سن 15 فما فوق)
8%
5%
15%
10%
20%
27%
18%
22%
24%
23%
0%
5%
10%
15%
20%
25%
30%

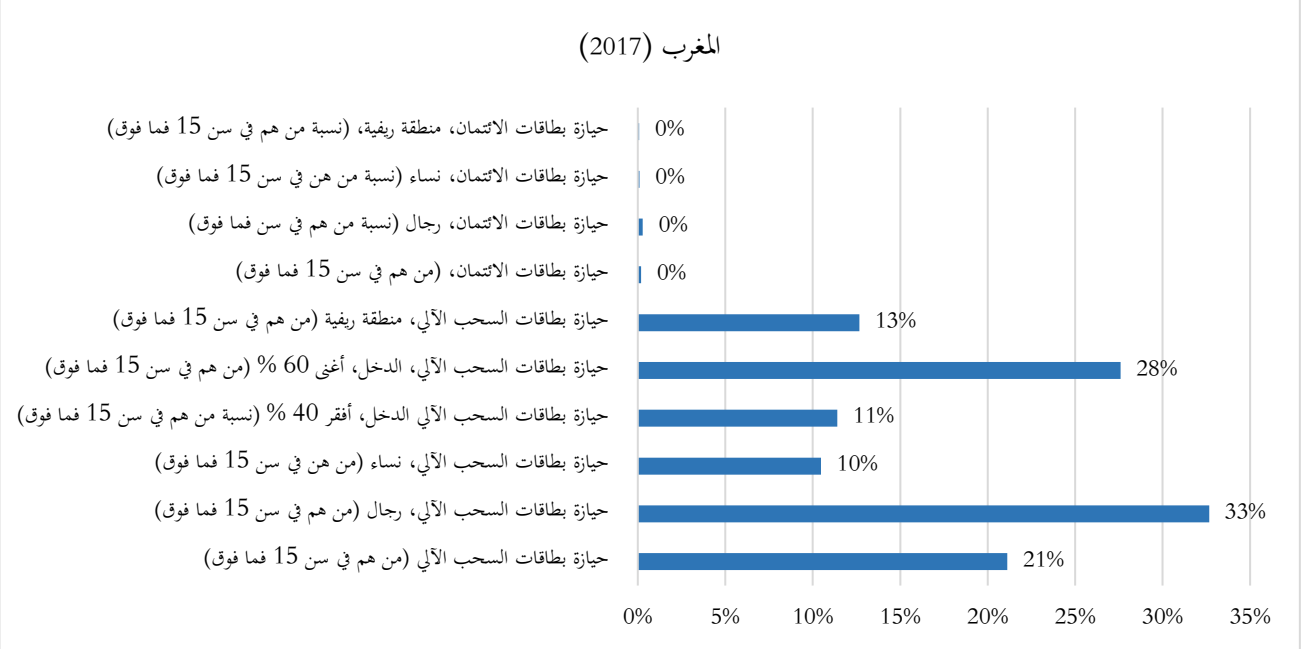
المغرب (2017)
حيازة بطاقات الائتمان، منطقة ريفية، (نسبة من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، نساء (نسبة من هن في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، رجال (نسبة من هم في سن فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، منطقة ريفية (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، الدخل، أغنى 60 % (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي الدخل، أفقر 40 % (نسبة من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، نساء (من هن في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، رجال (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي (من هم في سن 15 فما فوق)
0%
0%
0%
0%
13%
28%
11%
10%
33%
21%
0%
5%
10%
15%
20%
25%
30%
35%

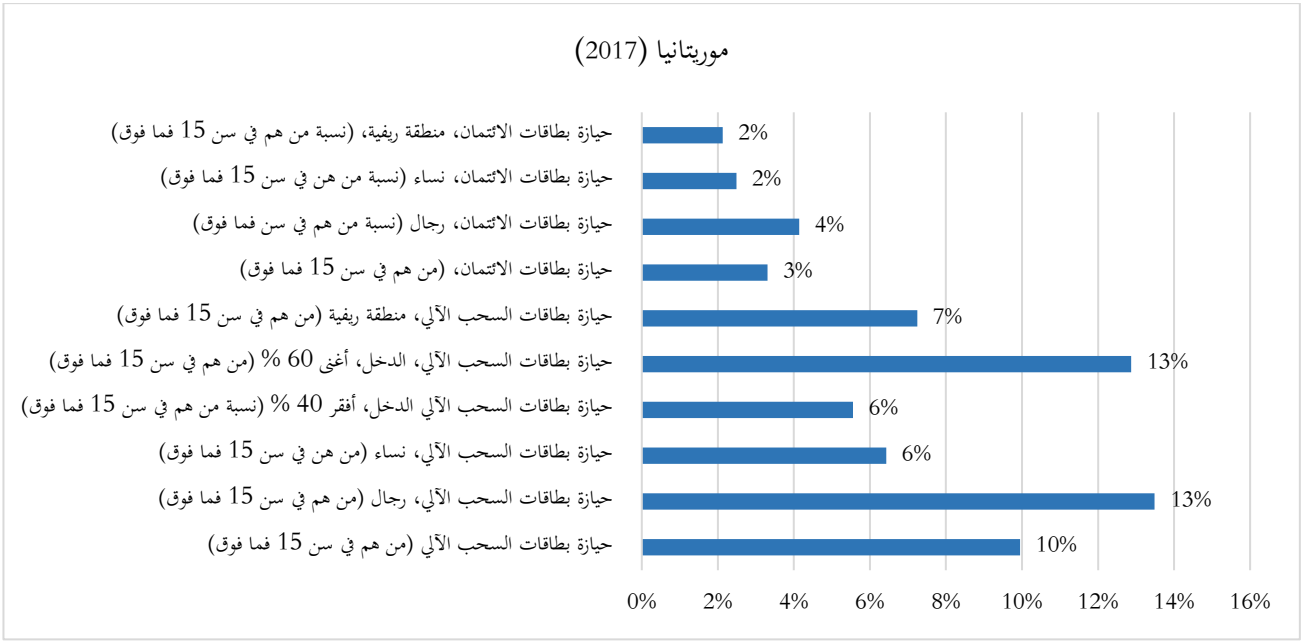
موريتانيا (2017)
حيازة بطاقات الائتمان، منطقة ريفية، (نسبة من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، نساء (نسبة من هن في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، رجال (نسبة من هم في سن فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، منطقة ريفية (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، الدخل، أغنى 60 % (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي الدخل، أفقر 40 % (نسبة من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، نساء (من هن في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، رجال (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي (من هم في سن 15 فما فوق)
2%
2%
4%
3%
7%
13%
6%
6%
13%
10%
0%
2%
4%
6%
8%
10%
12%
14%
16%

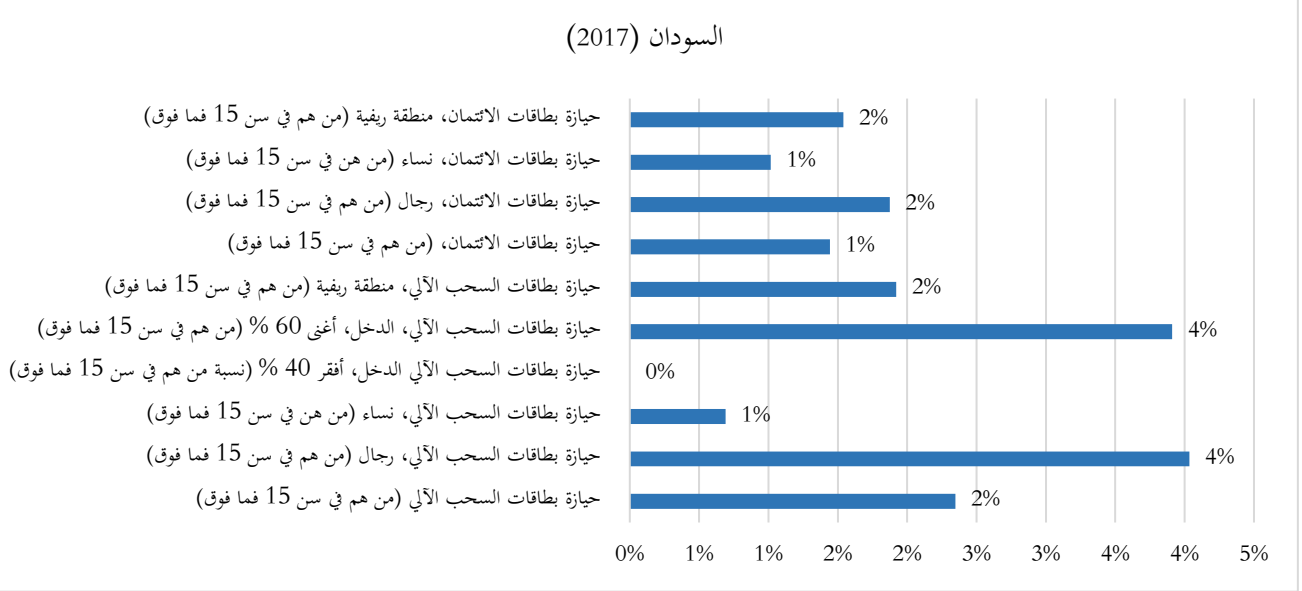
السودان (2017)
حيازة بطاقات الائتمان، منطقة ريفية (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، نساء (من هن في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، رجال (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات الائتمان، (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، منطقة ريفية (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، الدخل، أغنى 60 % (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي الدخل، أفقر 40 % (نسبة من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، نساء (من هن في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي، رجال (من هم في سن 15 فما فوق)
حيازة بطاقات السحب الآلي (من هم في سن 15 فما فوق)
2%
1%
2%
1%
2%
4%
0%
1%
4%
2%
0%
1%
1%
2%
2%
3%
3%
4%
4%
5%

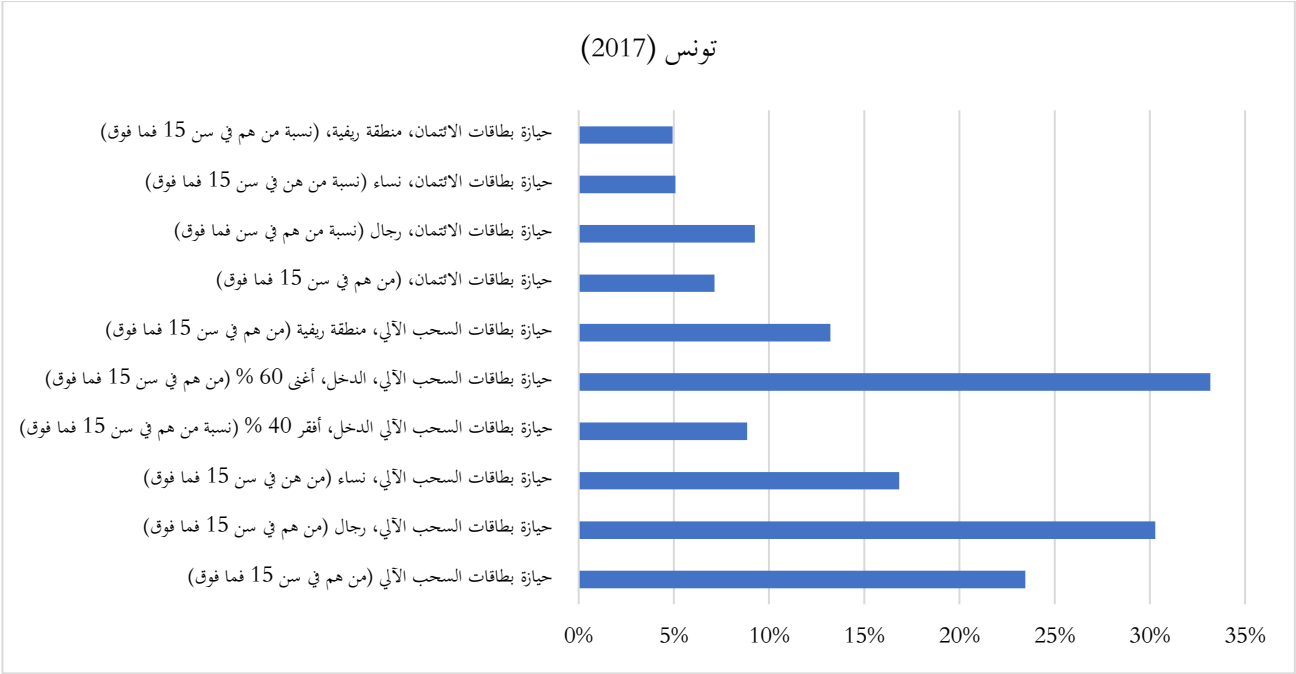

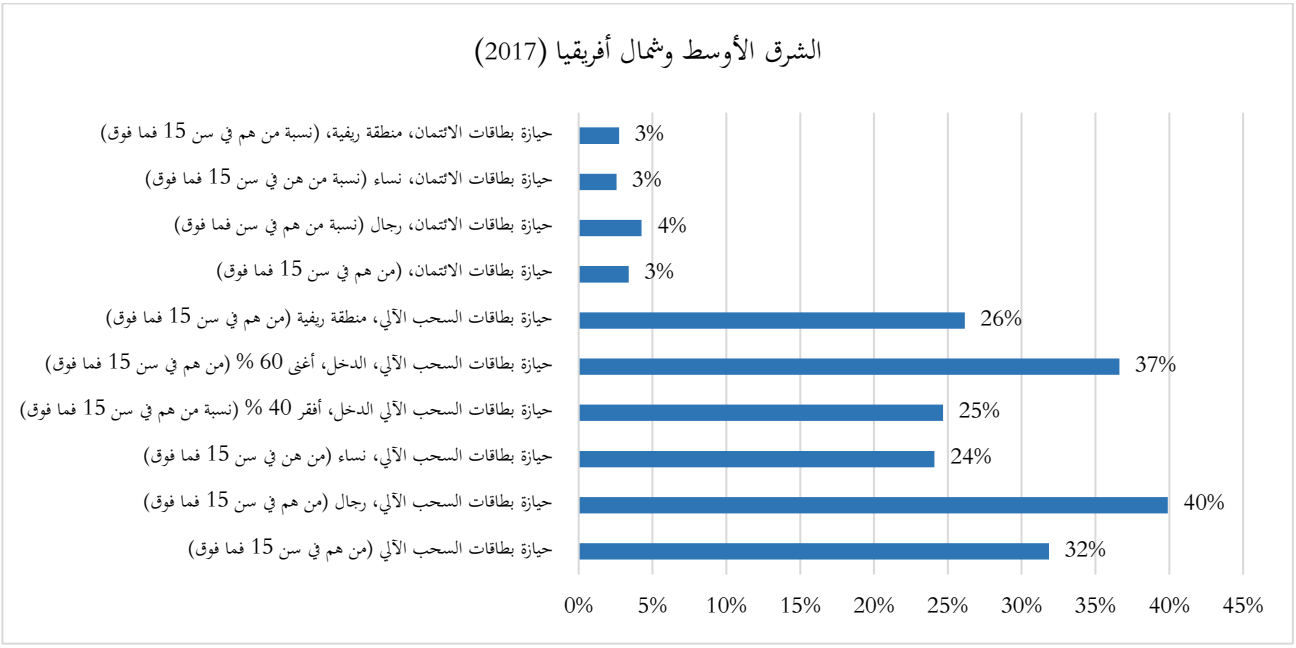

المصدر: استنادا إلى بيانات بنك البيانات العالمي، دراسة استقصائية لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، البنك الدولي.

الشكل ٩:

معالم استخدام التكنولوجيا المالية (نسبة من هم في سن ١٥ فما فوق)

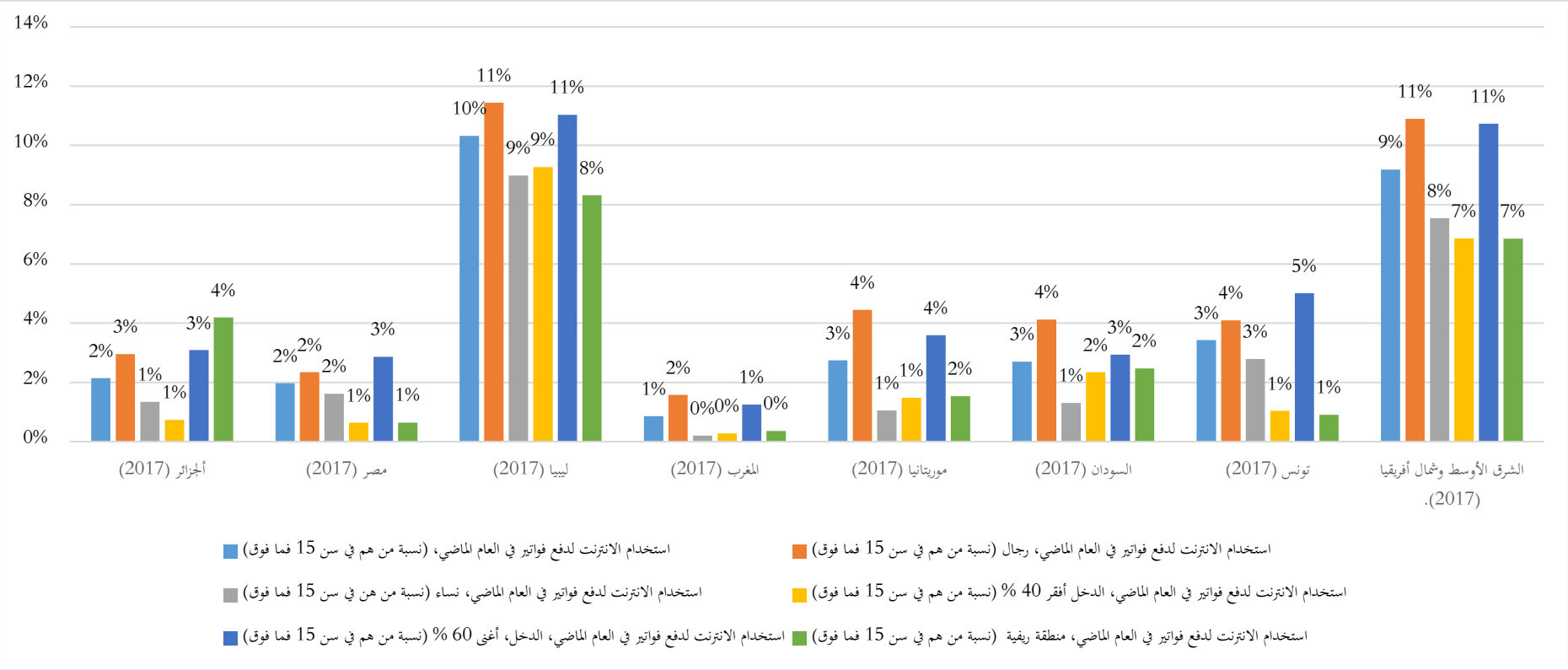

المصدر: استنادا إلى بيانات بنك البيانات العالمي، دراسة استقصائية لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، البنك الدولي.

الشكل ١٠:

معالم استخدام التكنولوجيا المالية – تابع (نسبة من هم في سن ١٥ فما فوق)

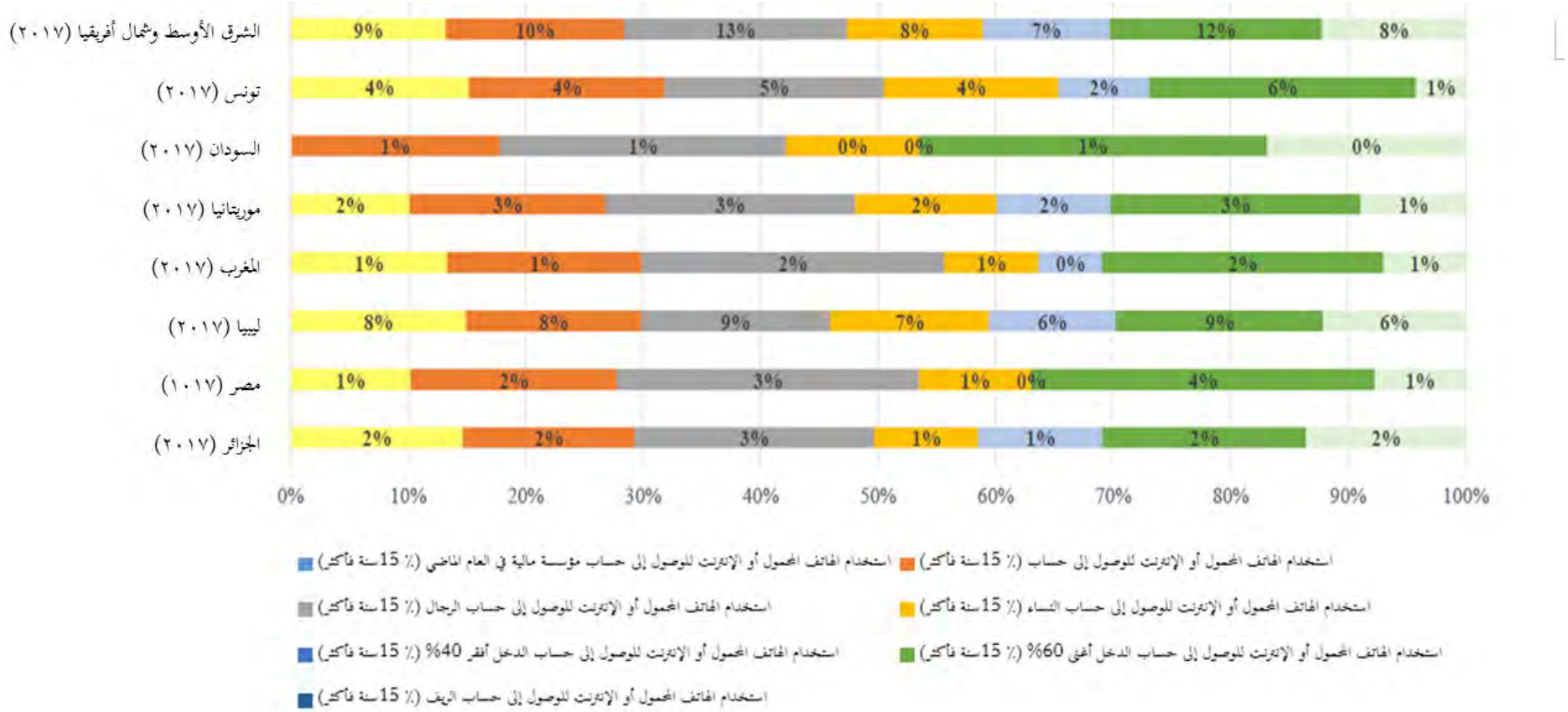

المصدر: استنادا إلى بيانات بنك البيانات العالمي، دراسة استقصائية لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، البنك الدولي.

ب) منصة صندوق النقد الدولي للدراسات الاستقصائية عن فرص الوصول للخدمات المالية

تقوم هذه المنصة بتحليل المتعاملين مع المصارف على الصعيد العالمي بما يشمل الأفراد والشركات على حد سواء. وتستند المنصة إلى مستوى شروط الوصول (العرض) والعوامل التغلغل والتغطية وتوافر حسابات الإيداع المصرفي، وخدمات الدفع الكافية، ومنح الائتمان للشركات أو الائتمانات متناهية الصغر للأفراد (وخاصة الفقراء) ومنتجات التأمين. وبهذه الصفة، قام صندوق النقد الدولي بعملية توحيد مؤشرات الشمول المصرفي والمالي وقابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي، من خلال جمع البيانات الدولية في إطار واحد. وبالإضافة إلى بلدان مجموعة العشرين، تقوم المنصة، منذ عام ٢٠٠٤، بجمع بيانات سنوية لـ ١٨٧ كيان سيادي. ومنذ عام ٢٠٠٩، تتولى وزارة خارجية هولندا ومؤسسة بيل وميليندا غيتس رعاية الإصدار السنوي لهذا المسح.

وعلى عكس منهجية قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية التابعة للبنك الدولي، لا تميز المنصة بين البيئات الريفية والحضرية. وتنقسم البيانات فيها إلى ثلاثة عناصر فرعية، لا تعالج إلا على نطاق وطني عام لجميع السكان المتعاملين مع المصارف (أفرادا وشركات): '١' التغلغل المصرفي، والتغطية وتوافر حسابات الإيداع المصرفي، مقاسة بحجم المصارف (التي تقاس بصورة تقريبية من خلال عدد منصات المصارف لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ)؛ '٢' عوامل الحصول على الخدمات المصرفية، التي تقاس بالودائع والأرصدة غير المسددة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) و'٣' عوامل الحصول على الخدمات المالية وخدمات الدفع الكافية وتوافرها، مقيسة بعدد أجهزة الصراف الآلي أو أجهزة الشباك الآلي لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ. ووفقا للمنصة، فإن ملامح التنمية في بلدان المنطقة غير متجانسة إلى حد كبير. وعلى عكس المغرب وتونس، لا تزال مستويات الشمول المصرفي والمالي في البلدان الأخرى دون المتوسطات الإقليمية، مع تدني الوساطة المالية التي يصاحبها مستوىً منخفض نسبيا من فرص الحصول على الخدمات المالية.

الشكل ١١:

عوامل التغلغل والوصول إلى الخدمات المصرفية وتوافر الخدمات المالية

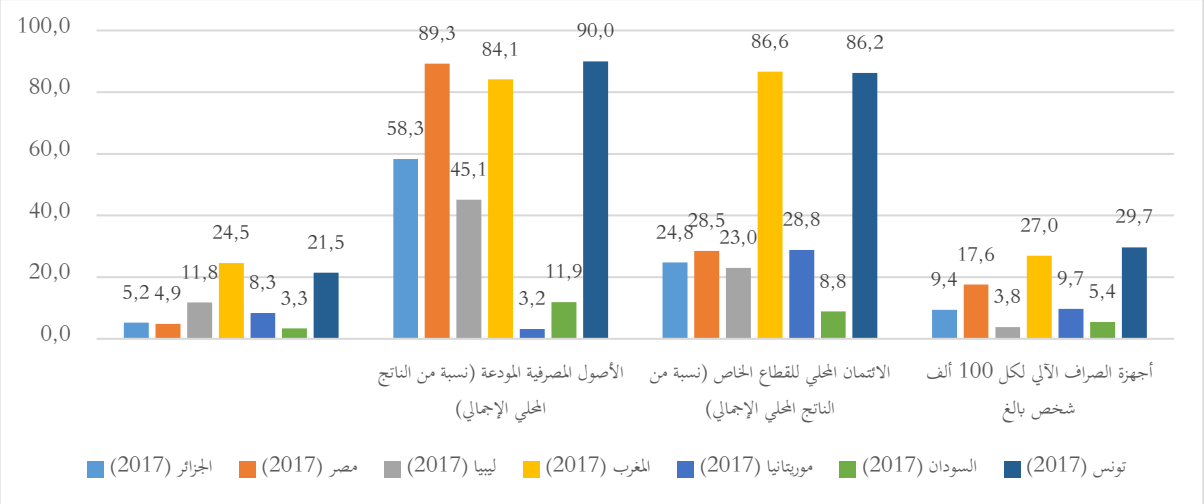

المصدر: استنادا إلى بيانات من الدراسة الاستقصائية عن إمكانية الحصول على التمويل – صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات التنمية المالية العالمية – البنك الدولي

ج) دراسات البنك الدولي الاستقصائية عن المؤسسات التجارية

وتحتوي البيانات المستقاة من دراسات البنك الدولي الاستقصائية عن المؤسسات التجارية على معلومات عن التصورات النوعية للقيود الرئيسية التي تواجه مناخ الأعمال التجارية، وتركز على الخصائص الإدارية والمالية للشركات الخاصة في بلدان شمال أفريقيا، فضلا عن درجات للاستجابة النوعية على درجات تصورها لممارسة الأعمال التجارية، اعتمادا على ما إذا كانت المؤسسات في المنطقة قد استفادت من الاستثمار الخاص في شكل مشاركة في الأسهم الأجنبية أم لا. وتتعلق هذه الدراسات الاستقصائية بالجزائر (٢٠٠٧)، ومصر (٢٠٠٧، و٢٠٠٨، و٢٠١٣، و٢٠١٦)، والمغرب (٢٠٠٧، ٢٠١٣)، وموريتانيا (٢٠٠٦، و٢٠١٤)، والسودان (٢٠١٤)، وتونس (٢٠١٣، ٢٠٢٠). وفي عام ٢٠١٥، أجرى البنك الدولي أيضا دراسة استقصائية للمؤسسات التجارية في ليبيا، سيتم عرض نتائجها بشكل منفصل في هذه الدراسة.

وعموما، كشفت الدراسات الاستقصائية التي أجريت عما يلي: '١' تصور واضح لدى المؤسسات أن العقبة الرئيسية التي تعترض ممارسة الأعمال التجارية ومناخ الأعمال التجارية، وإن بدرجات متفاوتة، هي الحصول على التمويل المصرفي؛ '٢' تصور المؤسسات التجارية لتقنين القروض المصرفية، '٣' مسألة الضمانات المفرطة للقروض المصرفية.

الشكل ١٢:

نتائج الدراسات الاستقصائية عن المؤسسات التجارية (نسبة مئوية)

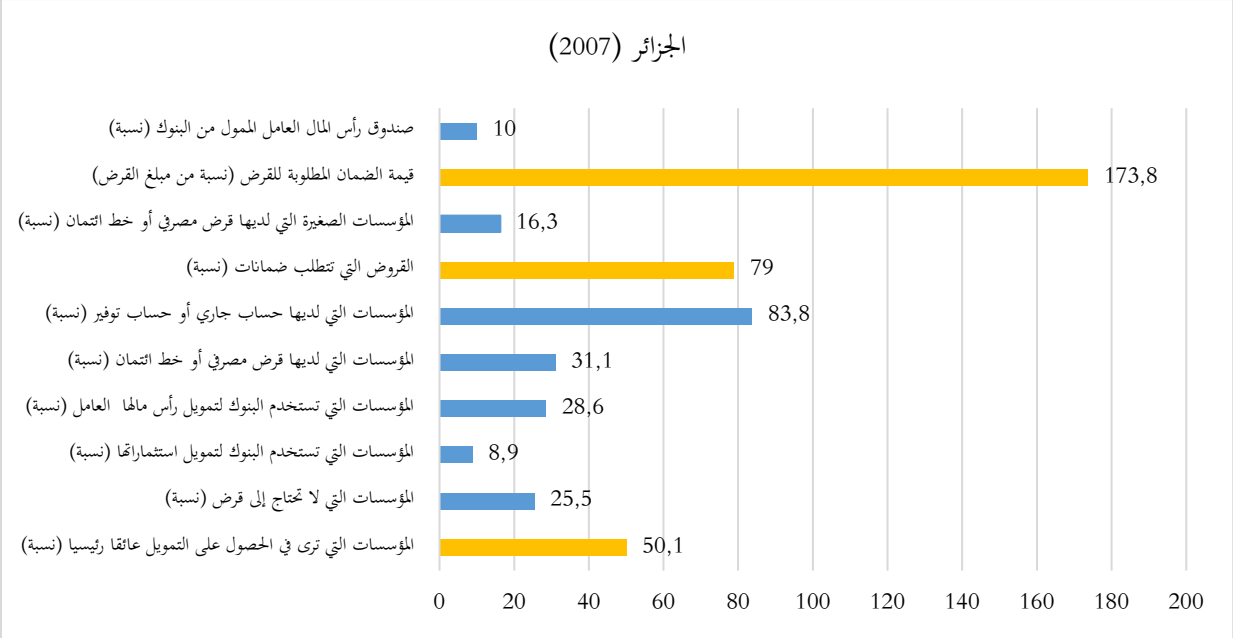

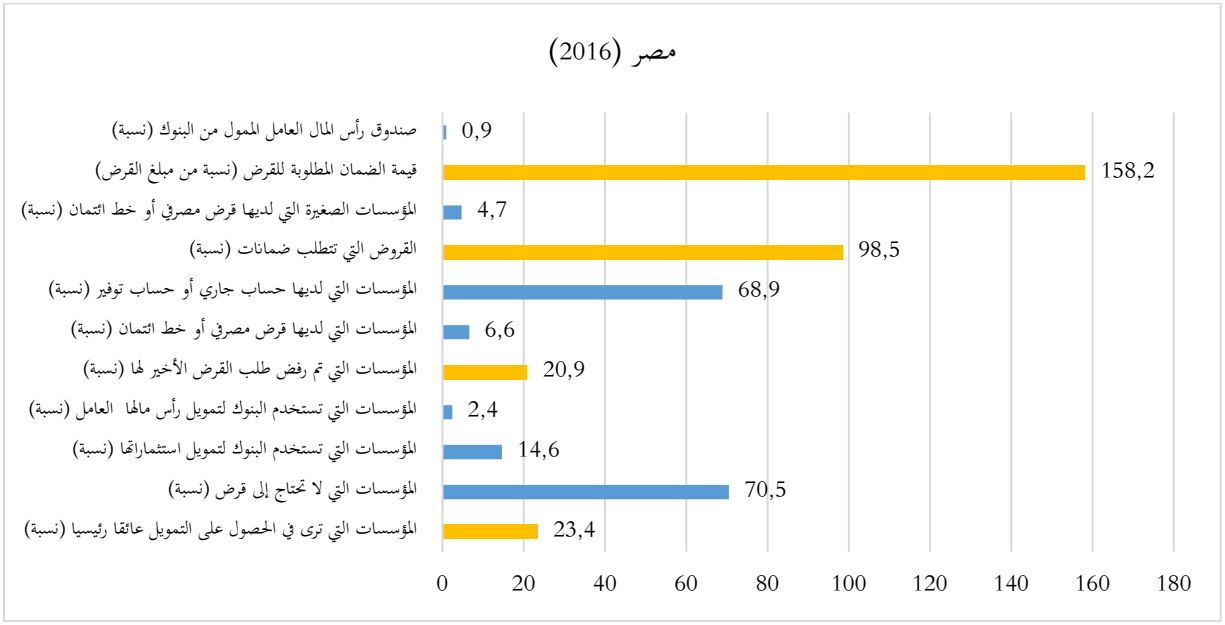
مصر (2016)
صندوق رأس المال العامل الممول من البنوك (نسبة)
قيمة الضمان المطلوبة للقرض (نسبة من مبلغ القرض)
المؤسسات الصغيرة التي لديها قرض مصرفي أو خط ائتمان (نسبة)
القروض التي تتطلب ضمانات (نسبة)
المؤسسات التي لديها حساب جاري أو حساب توفير (نسبة)
المؤسسات التي لديها قرض مصرفي أو خط ائتمان (نسبة)
المؤسسات التي تم رفض طلب القرض الأخير لها (نسبة)
المؤسسات التي تستخدم البنوك لتمويل رأس مالها العامل (نسبة)
المؤسسات التي تستخدم البنوك لتمويل استثماراتها (نسبة)
المؤسسات التي لا تحتاج إلى قرض (نسبة)
المؤسسات التي ترى في الحصول على التمويل عائقا رئيسيا (نسبة)
0,9
158,2
4,7
98,5
68,9
6,6
20,9
2,4
14,6
70,5
23,4
0
20
40
60
80
100
120
140
160
180

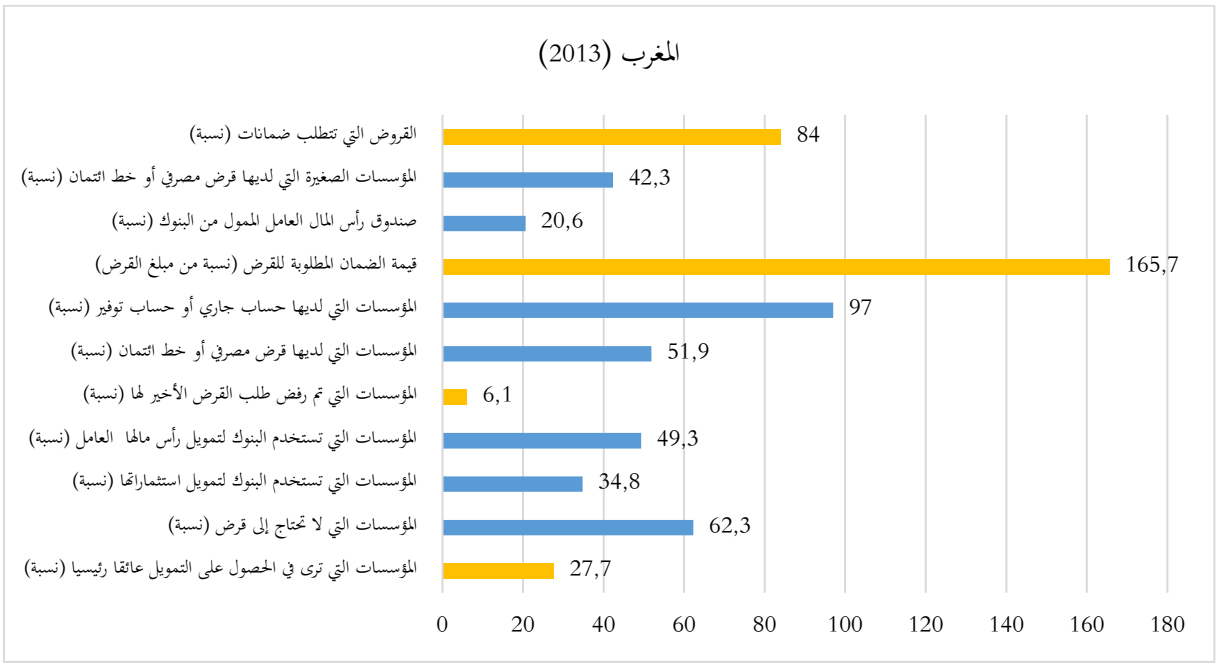
المغرب (2013)
القروض التي تتطلب ضمانات (نسبة)
المؤسسات الصغيرة التي لديها قرض مصرفي أو خط ائتمان (نسبة)
صندوق رأس المال العامل الممول من البنوك (نسبة)
قيمة الضمان المطلوبة للقرض (نسبة من مبلغ القرض)
المؤسسات التي لديها حساب جاري أو حساب توفير (نسبة)
المؤسسات التي لديها قرض مصرفي أو خط ائتمان (نسبة)
المؤسسات التي تم رفض طلب القرض الأخير لها (نسبة)
المؤسسات التي تستخدم البنوك لتمويل رأس مالها العامل (نسبة)
المؤسسات التي تستخدم البنوك لتمويل استثماراتها (نسبة)
المؤسسات التي لا تحتاج إلى قرض (نسبة)
المؤسسات التي ترى في الحصول على التمويل عائقا رئيسيا (نسبة)
84
42,3
20,6
165,7
97
51,9
6,1
49,3
34,8
62,3
27,7
0
20
40
60
80
100
120
140
160
180

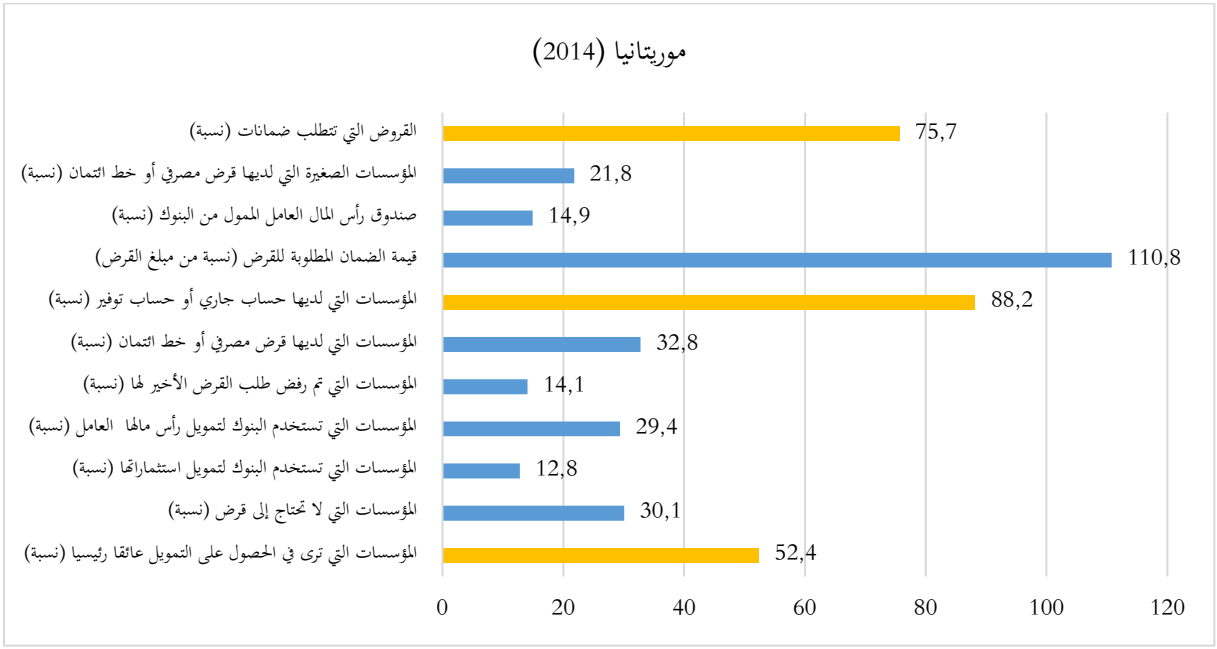
موريتانيا (2014)
القروض التي تتطلب ضمانات (نسبة)
المؤسسات الصغيرة التي لديها قرض مصرفي أو خط ائتمان (نسبة)
صندوق رأس المال العامل الممول من البنوك (نسبة)
قيمة الضمان المطلوبة للقرض (نسبة من مبلغ القرض)
المؤسسات التي لديها حساب جاري أو حساب توفير (نسبة)
المؤسسات التي لديها قرض مصرفي أو خط ائتمان (نسبة)
المؤسسات التي تم رفض طلب القرض الأخير لها (نسبة)
المؤسسات التي تستخدم البنوك لتمويل رأس مالها العامل (نسبة)
المؤسسات التي تستخدم البنوك لتمويل استثماراتها (نسبة)
المؤسسات التي لا تحتاج إلى قرض (نسبة)
المؤسسات التي ترى في الحصول على التمويل عائقا رئيسيا (نسبة)
75,7
21,8
14,9
110,8
88,2
32,8
14,1
29,4
12,8
30,1
52,4
0
20
40
60
80
100
120

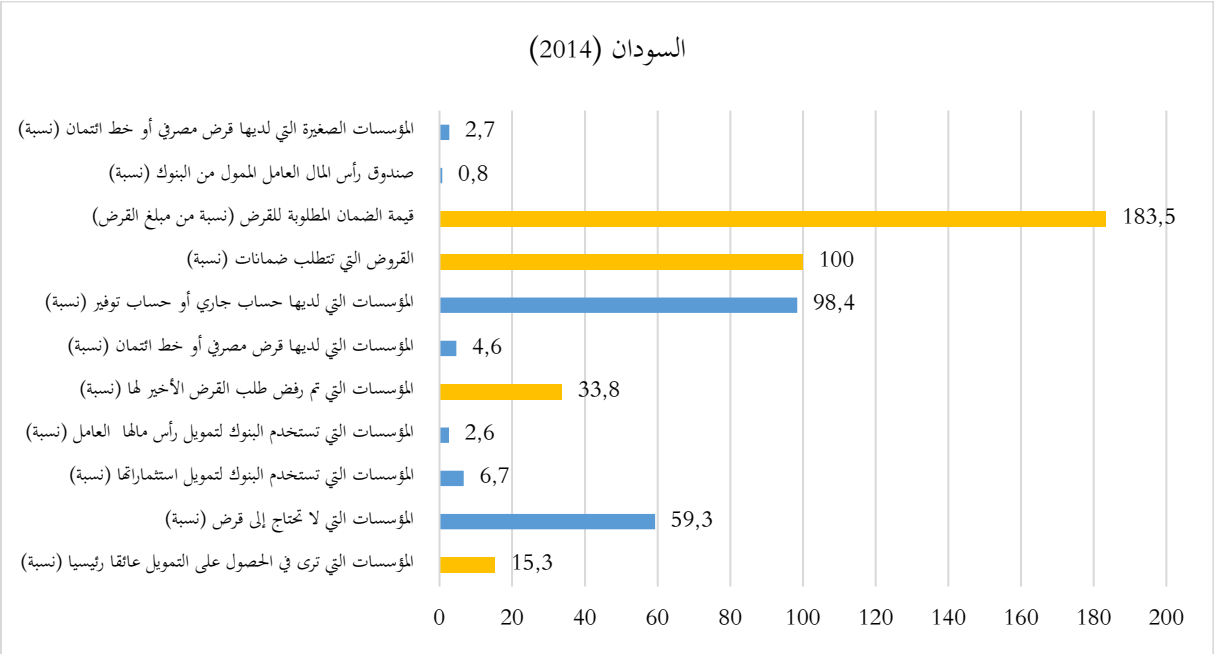

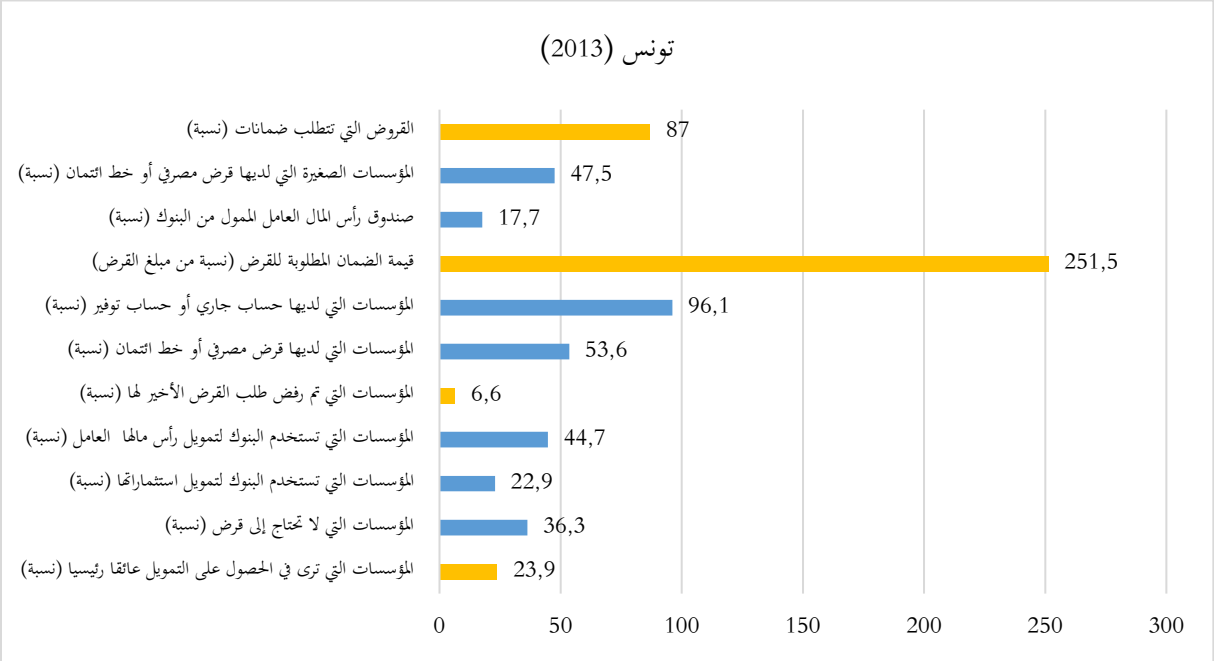

المصدر: استنادا إلى بيانات البنك الدولي (دراسة استقصائية عن المؤسسات التجارية)

وقد أجريت دراسة استقصائية مؤخرا عن المؤسسات التجارية في تونس في عام ٢٠٢٠ (البنك الدولي، ٢٠٢٠)، لا سيما لتقييم آثار أزمة جائحة كوفيد-١٩. وتؤكد الدراسة التأخير الكامن في الشمول المصرفي والمالي. ففي تونس، بالإضافة إلى الأفراد، يمتد الإقصاء المالي ليشمل الشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة جدا التي لديها إمكانية للنمو واستحداث فرص العمل. وتوضح الأشكال التالية موقع تونس وفقا للمقارنات الإقليمية. ويبين الشكل ١٣، الذي يقارن بين المصادر المختلفة المستخدمة لتمويل الأصول الثابتة (الاستثمارات)، أن التمويل المصرفي لا يمثل سوى ٢٠ في المائة. ويشير الاعتماد المفرط للشركات على أموالها الخاصة إلى أن الوساطة المالية قد تكون غير فعالة.

الشكل ١٣:

مصادر تمويل الأصول الثابتة (نسبة مئوية)

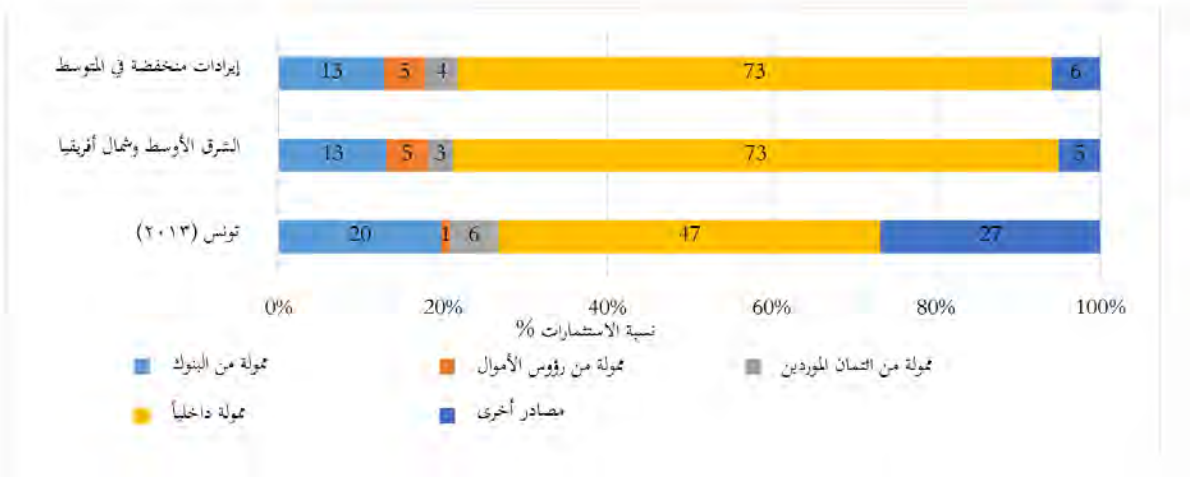

المصدر: استنادا إلى بيانات البنك الدولي (دراسة استقصائية عن المؤسسات التجارية، ٢٠٢٠).

ويبدو أن الوصول إلى مصادر التمويل المصرفي أكثر تقنينا في عام ٢٠٢٠ بالنسبة للشركات الصغيرة. ويبين الشكل ١٤ مؤشرين لاستخدام المؤسسات التجارية للخدمات المالية: النسبة المئوية المؤسسات التجارية التي لديها حساب إيداع أو توفير والنسبة المئوية المؤسسات التجارية التي لديها قرض مصرفي. يقيس المؤشر الأول استخدام خدمات تعبئة الودائع التي تساعد الشركات على إدارة سيولتها ومدفوعاتها. ويقيس الثاني استخدام الخدمات المالية.

الشكل ١٤:

لجوء المؤسسات التجارية إلى الخدمات المالية (نسبة مئوية)

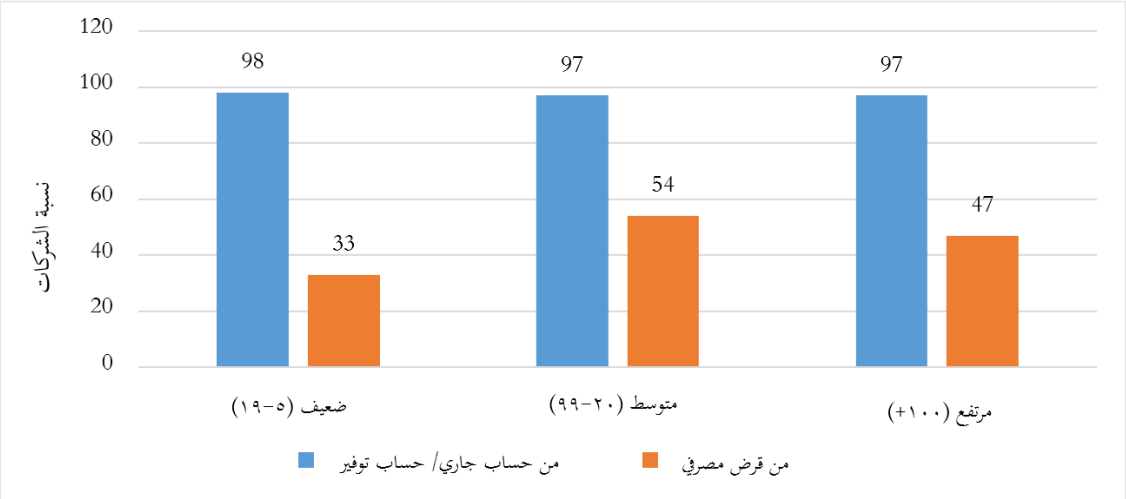

المصدر: استنادا إلى بيانات البنك الدولي (دراسة استقصائية عن المؤسسات التجارية).

وإذا كان الوصول إلى مصادر التمويل يشكل فيما يبدو العقبة الرئيسية الأولى التي تشوب مناخ الأعمال في تونس في عام ٢٠٢٠ (الشكل ١٥)، فهو باقٍ في هذا الوضع عموما، بغض النظر عن حجم الشركة (الشكل ١٦).

الشكل ١٥:

العقبات الرئيسية العشر التي تعترض مناخ الأعمال

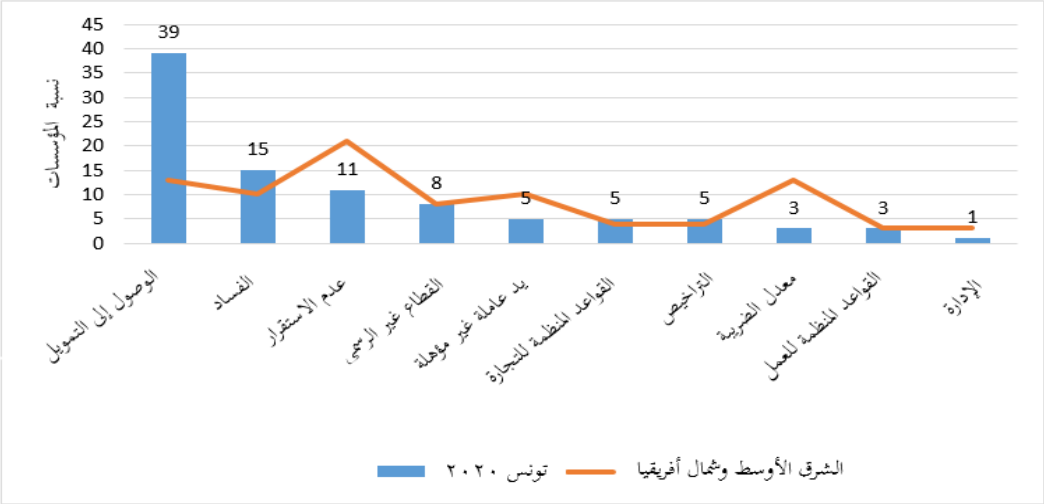

المصدر: استنادا إلى بيانات البنك الدولي (دراسة استقصائية عن المؤسسات التجارية)

الشكل ١٦:

العقبات الرئيسية الثلاث حسب حجم المؤسسة

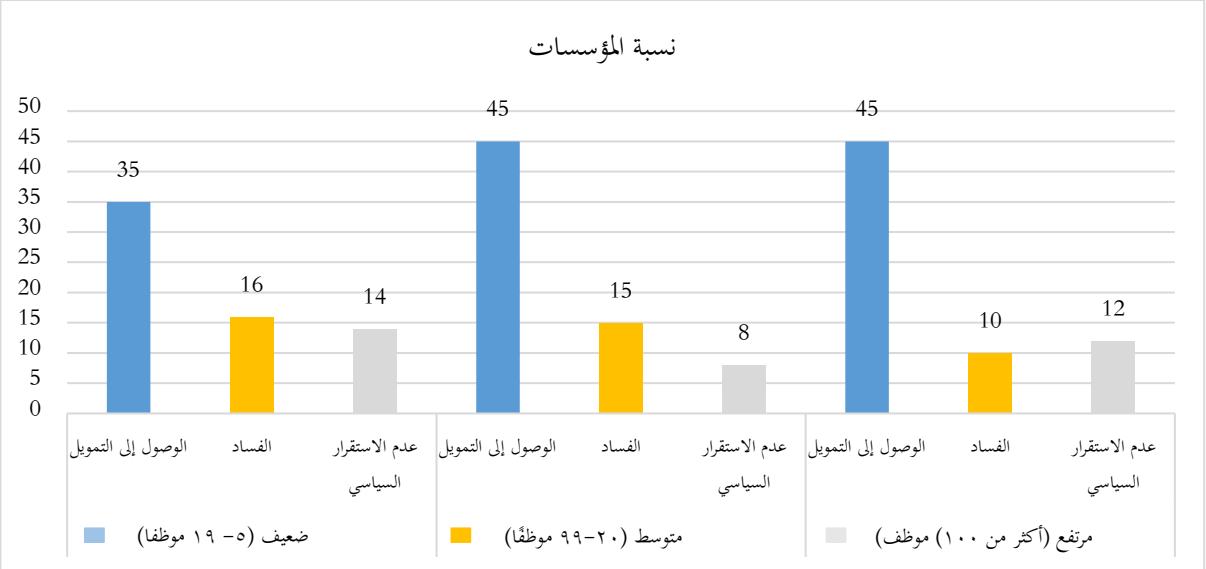

المصدر: استنادا إلى بيانات البنك الدولي (دراسة استقصائية عن المؤسسات التجارية)

وبالإضافة إلى ذلك، أدى الإطار التنظيمي لآليات التمويل المصرفي إلى ظاهرة الإفراط في ضمان الائتمان، وهو ما يشمل بالأساس إجحافا بقطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. والواقع أن البنوك التونسية هي التي تتسم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأعلى مستوى من الإفراط في الضمان، ما يؤدي إلى تقييد منح الائتمان. فقد ارتفعت قيمة الضمانات التي يمكن المطالبة بها كنسبة مئوية من القروض الممنوحة (بالنسبة لقرض يبلغ ١٠٠) من ١٦٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢٥١,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود نظام يعتد به للمعلومات الائتمانية هو أيضا عامل يحد من تطوير تمويل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

وأخيرا، وبالنسبة لليبيا، أعد البنك الدولي في عام ٢٠١٥ تقريرا مخصصا عن دراسة استقصائية عن المؤسسات التجارية، لكنه يركز على تأثير الأزمة السياسية في عام ٢٠١٤. واستكملت المعلومات الناقصة عن طريق دراسات استقصائية وطنية عن حجم نسيج المؤسسات التجارية وموقعها الجغرافي وقطاعات نشاطها، وكذلك عن طريق تصور المؤسسات للعقبات التي تعترض تنميتها. وشملت الدراسة عينة من ٤٢٧ شركة، من أجل فهم تأثير الأزمة التي يعاني منها البلد منذ عام ٢٠١١ في مجال ريادة الأعمال. وخلص التقرير إلى أن تأثير الصدمة ربما يكون أكبر من المتصور بسبب عدم أخذ الشركات التي توقفت عن النشاط في الحسبان، واعتبار أن قطاع الأعمال التجارية أظهرت إشارات تدل على بعض المرونة (الإطار ١).

الإطار ١: علامات مرونة ريادة الأعمال في ليبيا

شهدت ليبيا عام ٢٠١٤ أزمة سياسية عميقة بلغت ذروتها في وجود حكومتين منفصلتين في السلطة. وتبين المقارنة بين عينة الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية في عام ٢٠١٤ وعينة عام ٢٠١١ وجود اختلافين رئيسيين. أولا، انخفض تمثيل منطقة بنغازي من ٢٦ في المائة من العينة في عام ٢٠١١ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٤ وحدثت في مقابل ذلك لزيادة في تمثيل منطقة طرابلس. والفرق الثاني هو الانخفاض الكبير البالغ ١٠ نقاط مئوية في تمثيل المؤسسات المتوسطة (بين ٢٠ و٩٩ موظفا). بيد أن تمثيل المؤسسات الصغيرة التي يقل عدد موظفيها عن ٥ موظفين بلغ ١٣ في المائة في عام ٢٠١٤، في حين أنها لم تدرج في عينة عام ٢٠١١.

وقُدر متوسط رقم أعمال المؤسسات في ليبيا بحوالي ٤٠٠ ألف دولار سنويا، وتراوح بين ٢٠٠ ألف دولار سنويا للمؤسسات الصغيرة و١٧ مليون دولار سنويا للمؤسسات الكبيرة. وفي الصناعات التحويلية وتجارة التوزيع، فإن رقم الأعمال أعلى مما هو عليه في قطاعات النشاط الأخرى مثل البناء والخدمات الأخرى. وتبلغ نسبة المؤسسات التي تصدر منتجاتها ٨ في المائة من المؤسسات فقط. وتتواجد المؤسسات المصدرة هذه بصفة رئيسية في طرابلس أو مصراتة؛ وهي توظف ما لا يقل عن ٢٠ شخصا وتعمل في القطاع الكيميائي أو في صناعة الأغذية والمشروبات.

وفيما يتعلق بالتمويل، لم يحصل سوى ٢ في المائة من الشركات مؤخرا على ائتمان مصرفي، لا سيما في طرابلس والمناطق الوسطى والجنوبية من البلاد، في حين لم تحصل أي مؤسسة شملتها الدراسة الاستقصائية في مناطق بنغازي والشرق والغرب على ائتمان مصرفي. وبالنسبة لرؤوس الأموال المتداولة، تقول ثلاثة أرباع المؤسسات إنها تستخدم مواردها الداخلية، بينما يلجأ الربع المتبقي إلى تلقي قروض من العملاء، والموردين، والوكالات الحكومية، والأقارب والأصدقاء.

وبالنسبة للاستثمارات، فإن ٨٦ في المائة من المؤسسات التي شملها الاستطلاع لا تستخدم سوى الموارد الداخلية. وهناك أقلية من المؤسسات الكبيرة (١ في المائة) لديها إمكانية الحصول على التمويل من المؤسسات المصرفية الدولية أو المحلية، وتتلقى ٨ في المائة منها تمويلا لاستثماراتها من الأصدقاء أو الأقارب. ومن بين المؤسسات التي تقدمت بطلب للحصول على الائتمان، ثمة ١٤ في المائة منها إما رفض طلبها، أو هي في انتظار الرد أو أنها لا تدري ما يجري.

وفيما يتعلق بتأثير أزمة صيف عام ٢٠١٤، طُلب من المؤسسات مقارنة أوضاعها في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ بأوضاعها في الربعين الأولين من عام ٢٠١٣. وهذا التأثير المباشر للأزمة على الأعمال التجارية يؤكده ٧٧ في المائة من رواد الأعمال، وترتفع هذه النسبة قليلا في طرابلس (٨٦ في المائة)، وبنغازي (٨١ في المائة). وتظهر الردود أن ٦٦ في المائة من المؤسسات شهدت انخفاضا في رقم الأعمال، يقدر بنسبة ٥٠ في المائة في المتوسط. ومع ذلك، فإن حجم الأزمة نسبي، حيث أبلغت ٥٠ في المائة من المؤسسات عن زيادة في استثماراتها أو بقائها كما كانت عليه، في حين زادت ٦٠ في المائة منها أو حافظت على ما لديها من فرص العمل.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٦)، دراسة استقصائية مبسطة عن المؤسسات ومسح القطاع الخاص: ليبيا ٢٠١٥.

ثانيا– ٣–٢ التركيز على مبادرات المصارف المركزية لتحقيق الشمول المالي

كثفت المصارف المركزية في بعض بلدان المنطقة جهودها لتعزيز الشمول المالي، إدراكا منها لأهمية الحصول على التمويل. فعلى سبيل المثال، أطلق البنك المركزي المصري مبادرة في عام ٢٠١٦ لتشجيع البنوك على تخصيص حصة ٢٠ في المائة من محفظة قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعمال معدل فائدة لا يتجاوز ٥ في المائة سنويا. كما أطلقت مصر عدة مبادرات أخرى لتعزيز الشمول المالي، من خلال تحسين قانون الإفلاس مثلا.

وفي المغرب، أنشأ بنك المغرب آلية جديدة لإدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة دعم حصولها على التمويل المصرفي. ففي عام ٢٠١٢ مثلا، تقرر تمديد الضمانة المستحقة لعمليات السياسة النقدية لكي تشمل الآثار التي تمثل المطالبات الخاصة على المشاريع المتوسطة الأجل من خلال أداة جديدة لإعادة التمويل على المدى الطويل، ''القروض المضمونة''. وللتصدي لاستمرار الوضع الاقتصادي الصعب وتباطؤ الائتمان، تم وضع برنامج دعم ثان في نهاية عام ٢٠١٣، يسمح للبنوك بالحصول على سلف من بنك المغرب كل عام بمبلغ يعادل حجم القروض (باستثناء التطوير العقاري والمهن الحرة) التي تخطط لمنحها للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ويمكن لهذه المؤسسات أن تستفيد أيضا من إعادة تمويل إضافية تعادل حجم الائتمانات الممنوحة للمؤسسات التي تعمل في القطاع الصناعي أو التي يستهدف إنتاجها التصدير. وتُنفذ هذه السلف كل ثلاثة أشهر لمدة سنة واحدة. وفي السياق نفسه، قام صندوق الضمان المركزي بتيسير الحصول على الخدمات المالية من خلال القيام بدور الضامن للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأفراد ذوي الدخل المنخفض. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، استفاد ما يقرب من ١٨,٠٠٠ من المؤسسات الصغرى والمتوسطة من ضمان صندوق الضمان المركزي. وفي تونس، وبموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٦، الذي أجاز النظام الأساسي الجديد للبنك المركزي التونسي، وصلاحياته ولوائحه التنظيمية، تم إنشاء ''مرصد الاندماج المالي'' يتولى تحليل وتقييم ورصد شروط الحصول على مصادر التمويل. وعلى وجه الخصوص، يقوم المرصد بما يلي:

'١' جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالنفاذ إلى الخدمات المالية واستعمالها وإرساء قاعدة بيانات في الغرض،

'٢' متابعة جودة الخدمات التي تسديها المؤسسات الناشطة في القطاع المالي على مستوى تلبية حاجيات الحرفاء خاصة،

'٣' الإعلام والإرشاد عن الخدمات والمنتجات المالية وتكلفتها،

'٤' وضع مؤشرات نوعية وكمية تمكّن من معرفة كلفة الخدمات المالية ومدى استجابتها لطلبات الحرفاء ودرجة الاندماج المالي،

'٥' إصدار توصيات إلى المؤسسات الناشطة في القطاع المالي والموفقين المصرفيين،

'٦' دراسة تقارير الموفقين المصرفيين وإعداد تقرير سنوي حول التوفيق المصرفي،

'٧' القيام بدراسات حول الخدمات المالية وجودتها وتنظيم استشارات قطاعية في الغرض،

'٨' مساعدة الحكومة في وضع السياسات والبرامج الهادفة إلى النهوض بمجال الاندماج المالي".

وجاء إنشاء المرصد في إطار استراتيجية لتعزيز الشمول المالي حتى يتمكن القطاع المالي من المساهمة في تحسين الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للسكان وتعزيز تطور المؤسسات المولدة للقيمة وفرص العمل. وفي حين يمكن أن يشكل الشمول المالي آلية رئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي، إلا أنه يتعين التغلب على العقبات الهيكلية والقصيرة الأجل لزيادة تغلغل الحسابات المصرفية، وتعزيز فرص حصول الأفراد على الخدمات المصرفية والمالية، ورفع مستوى استخدام وسائل وخدمات الدفع وتحديثها، وإزالة القيود الرئيسية التي تحول دون وصول المؤسسات إلى مصادر التمويل.

ثانيا ٣-٣- التمويل الرقمي

أبرزت أزمة كوفيد -١٩ كفاءة عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول ومزايا استخدام حلول الذكاء الاصطناعي، التي يمكن أن تعجل بالتحول الرقمى. وبصفتها تلك، توفر الخدمات المالية والتمويل الرقمى إمكانات حقيقية للإدماج المالي. وفي هذا السياق، ينبغي أن يتيح تحديث وتطوير نظم الدفع والمنصات التقنية في المنطقة إعطاء زخم جديد للأدوات الجديدة للتمويل التكنولوجي وعملة المصرف المركزي الرقمية.

ويعتمد هذا التحول الرقمى على إزالة القيود المتصلة بالهياكل الأساسية لنظم الدفع، لا سيما إمكانية التشغيل البيني لخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول. وسيكون إنشاء إطار تنظيمي وتقني لتعزيز المدفوعات الرقمية بمثابة حافز لتطوير الابتكارات التكنولوجية والتحول الرقمي في المجال المالي.

وهذا التطور المتوقع لا ينفصل عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التطوير المطلوب للتمويل الرقمي والحوسبة السحابية والمنتجات والخدمات القائمة على شبكة الإنترنت، وذلك بفضل: '١' الحد من الفجوة الرقمية من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات والمعارف، ومن خلال اتباع نهج ديمقراطي فيما يخص معدات النفاذ، وتعميم النفاذ إلى النطاق العريض وتطبيق نظم السرعة العالية جدا، '٢' تعزيز الثقافة الرقمية من خلال تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و'٣' تحسين قطاعات القطاعات الرقمية ونقلها إلى الخارج.

ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)، فإن التقدم في التحول الرقمى شرط أساسى لتطوير قطاع الخدمات المالية والتمويل الرقمي في منطقة شمال أفريقيا. ومن خلال إتاحة حصول ٦٧,١ في المائة من السكان على الهواتف المحمولة (في عام ٢٠١٨) و٤٨,٣ في المائة على الإنترنت (في عام ٢٠٢٠)، يوفر منظومة الجوال في المنطقة العمل بشكل مباشر لـ ٣٩٠ ألف شخص ويولّد ٦٥٠ ألف وظيفة غير مباشرة (الجدول ٥).

الجدول ٥:

المؤشرات المستهدفة للتحول الرقمي في شمال أفريقيا

	الركائز	المؤشرات الرئيسية	شمال أفريقيا (قبل ٥ سنوات)	شمال أفريقيا (آخر سنة)	آخر سنة
القطاع الرقمي	الهياكل الأساسية للاتصالات	النسبة المئوية للسكان الذين لديهم هاتف محمول	٢٩,٩	٦٧,١	**٢٠١٨**
		النسبة المئوية للسكان الذين تغطيهم خدمة الجيل الرابع	٣٥,٠	٨٣,٤	**٢٠٢٠**
		النطاقات الترددية الدولية للاتصال بالإنترنت لكل مستخدم (كيلوبايت/ثانية)	٥٣٥,٣ ١٢	٧٦٤,٠ ٣٧	**٢٠١٨**
	الهياكل الأساسية للاتصالات	إجمالي الاستثمار (كنسبة مئوية من إجمالي المبيعات)	١٩,٧	١٩,٣	**٢٠-٢٠١٨**
		الأرباح قبل الفوائد والضرائب واضمحلال القيمة والاستهلاك (كنسبة مئوية من إجمالي رقم الأعمال)	٤٢,٦	٤١,١	**٢٠-٢٠١٨**
		إجمالي عدد العاملين في المؤسسات في هذا القطاع (مكافئ بدوام كامل)	٧٣١ ١٠٣	٧٦٤ ١٢٥	**١٧-٢٠١٦**
الاقتصاد الرقمي	تطوير المؤسسات الناشئة	عدد المؤسسات الناشئة النشطة التي حصدت ما لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ دولار	٣٠	١١٦	**٢٠-٢٠١١**
	الخدمات الرقمية	مبيعات التجارة الإلكترونية (مليون دولار أمريكي)	١٨١٢,٦	١٩٢٢,٥	**١٨-٢٠١٤**
		صادرات الخدمات المهنية وخدمات تكنولوجيا المعلومات المزودة من خلال القنوات الإلكترونية (بملايين الدولارات الأمريكية)	٧٠٦١,٦	٧٢٢٢,٠	**١٨-٢٠١٤**
الاقتصاد الرقمي	استخدام الإنترنت من قبل الأفراد	النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون بانتظام الهاتف المحمول	٨٥,٢	٨١,٧	**٢٠١٨**
		النسبة المئوية للنساء اللائي تتاح لهن إمكانية الوصول إلى الإنترنت	٣٦,٢	٤١,٩	**٢٠١٨**

		النسبة المئوية للسكان الذين تتاح لها إمكانية الوصول إلى الإنترنت بين أفقر ٤٠ في المائة	٣٣,١	٣٢,٦	**٢٠١٨**
		النسبة المئوية لسكان الريف الذين تتاح لها إمكانية الوصول إلى الإنترنت	٢٩,٠	٣٥,٧	**٢٠١٨**
	الشركات التي تتقن الأدوات الرقمية	النسبة المئوية للشركات التي لها موقع الويب الخاص بها	١٠,١	٥٧,٠	**٢٠١٨**
		النسبة المئوية للشركات التي تستخدم البريد الإلكتروني في علاقات العملاء/الموردين	٣٨,٨	٨٢,٢	**٢٠١٨**
		النسبة المئوية للسلع القابلة للأتمتة، والتصدير إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	غ. م.	٢٣,٠	**٢٠٢٠**
	الحصول على التمويل	النسبة المئوية للسكان الذين لديهم حساب دفع عبر الهاتف المحمول	٣,٠	١٤,٠	**٢٠١٧**

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)

وتشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١) إلى وجود تفاوتات في الرقمنة بين البلدان. حيث تسجل مصر وموريتانيا مستويات رقمنة أدنى نسبيا من البلدان الأخرى. ونسبة انتشار الهاتف أعلى في الجزائر وتونس، في حين أن التغطية بالجيل الرابع من الانترنت مضمونة بشكل أفضل في المغرب وتونس، وهما اقتصادان خَدَميان. وأخيرا، تبدو تغطية الإنترنت أفضل في الجزائر وليبيا.

وقد أتاحت الإمكانات الرقمية للمنطقة تحسين التواصل التجاري من خلال المواقع الإلكترونية، إذ أحرز المغرب وتونس بعض التقدم في استخدام الأدوات الرقمية للأغراض الاقتصادية (الشكل ١٧).

الشكل ١٧:

مؤشر التجارة الالكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين (من صفر إلى ١٠٠)، ٢٠١٩

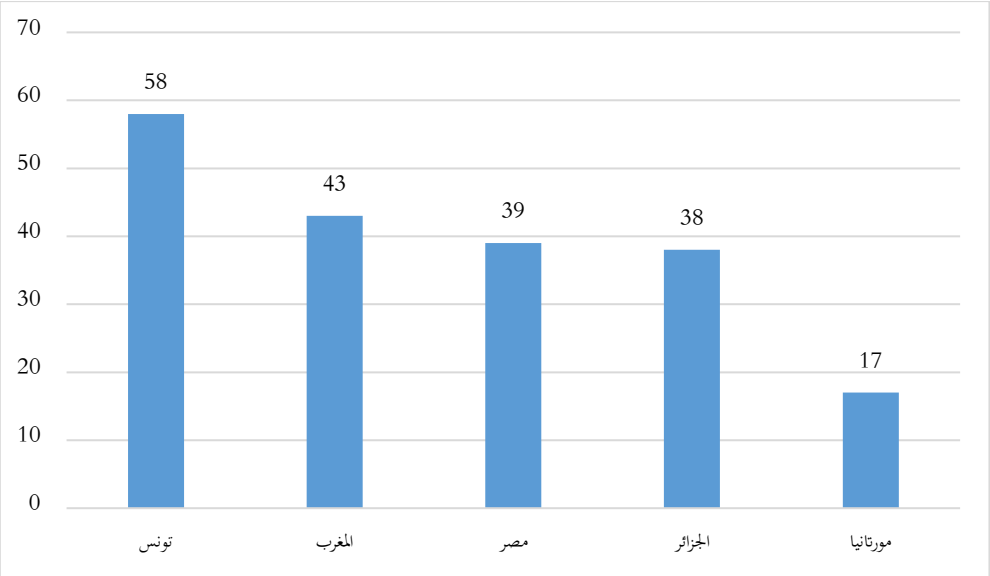

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)

ملاحظة: يتكون مؤشر التجارة الالكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين (B2C) من أربعة مؤشرات ترتبط ارتباطا وثيقا بالمشتريات عبر الإنترنت: '١' امتلاك حساب في مؤسسة مالية أو مع مزود خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول (نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما فما فوق)؛ '٢' استخدام الإنترنت في القطاع الخاص (نسبة مئوية من السكان)؛ '٣' مؤشر الموثوقية البريدية؛ '٤' تأمين خوادم الإنترنت (لكل مليون شخص).

وفي مواجهة أزمة البطالة الشائكة في بلدان المنطقة، لا سيما البطالة والعمالة غير المستقرة للخريجين الشباب (مولاي ٢٠٢١)، يمكن للقطاع الرقمي أن يشكل مصدرا محتملا لإيجاد فرص العمل للشباب المؤهلين. ولكي تشكل الرقمنة أداة لإيجاد فرص العمل من خلال استخداماتها المختلفة، فإن الهياكل الأساسية للاتصالات ضرورية. ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)، فإن الإمكانات الرقمية لا تستغل استغلالا كاملا، لأن بلدان شمال أفريقيا لا تزال تفتقر إلى الهياكل الأساسية ورأس المال البشري وإلغاء القيود التنظيمية على البيئة الرقمية وعلى فرص الابتكار. ويمكن للمنطقة أن تستهدف ثلاثة محاور رئيسية للسياسات العامة لتسريع التحول الرقمي وإيجاد فرص العمل: أولا، توطيد التمويل الرقمي أو التكنولوجي الناشئ (التكنولوجيا المالية)؛ ثانيا، تطوير المهارات الرقمية؛ وثالثا، دعم ريادة الأعمال والابتكار. وتنطوي هذه الخطوات على تخفيف القيود التنظيمية، وسد الفجوة في الهياكل الأساسية مع الاقتصادات المتقدمة، وتحديث نظم التعليم والتدريب، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الحوافز، وتحسين الحوكمة في المنطقة.

ثانيا–٣–٤– تكنولوجيات الخدمات المالية: وسيط للتحول الرقمي في شمال أفريقيا

يشجع تسخير الإمكانات الرقمية على تطوير التمويل الرقمي. وفي الواقع، إذا توفرت وصلات عريضة النطاق ونظم دفع حديثة ومناسبة فيمكن أن يشكل تطوير الخدمات المالية الرقمية قناة للتحول الاقتصادي تعزز الشمول المالي، وتوفر للأسر المعيشية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة حلولا مناسبة على صعيد التمويل والتأمين. وفي شمال أفريقيا، ثمة ثلاثة بلدان، هي مصر والمغرب، وبدرجة أقل، تونس، تتواجد فيها أعداد أكبر من المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٨)، بفضل بيئتها المواتية التي تتميز بدعم حكومي كبير ومشاركة جيدة من القطاع الخاص ومستويات تعليمية مرضية.

ففي تونس، على سبيل المثال، اعتمد البنك المركزي التونسي في عام ٢٠٢٠ إطارا تنظيميا اختباريا يسمح بالتحكم في الحلول المبتكرة التي تقدمها التكنولوجيا المالية على نطاق صغير ومع عملاء متطوعين. كما أنشأ البنك المركزي المصري في حزيران/يونيه ٢٠١٩ إطارا تنظيميا اختباريا لمراقبة الديناميكيات التنظيمية لشركات التكنولوجيا المالية، وضمان الشمول المالي، وتحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المصرفية والمالية، فضلا عن دعم الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي الذي يدعم الودائع القابلة للتحويل. وفي مقابل ذلك، فإن العقبات التي كثيرا ما تذكر في بلدان المنطقة هي جمود اللوائح التنظيمية أو بطء تحيينها (التمويل الجماعي وتقنية سلسلة الكتل وطرائق أخرى) وقضايا الأمن الرقمي والموثوقية، فضلا عن تجزئة الأسواق (مختبر ومضة للأبحاث، ٢٠١٧).

الإطار ٢: الإطار التنظيمي الاختباري: مثال لأداة تجريبية من أدوات التكنولوجيا المالية في تونس

الإطار التنظيمي الاختباري عبارة عن بيئة تجريبية أطلقها البنك المركزي التونسي في عام ٢٠٢٠ تسمح بتوفير الأدوات لصالح الجهات الفاعلة المبتكرة. وهو بمثابة حيز متاح للمؤسسات الناشئة، وكذلك للمؤسسات الأخرى، يسمح لها بتطوير منتجاتها أو خدماتها المالية الخاصة، وخاصة في مجال الدفع. ويوفر الإطار أيضا دعما تقنيا وقانونيا لهذه الجهات الفاعلة. وفي الوقت نفسه، فهو يتيح للسلطات فهما أفضل لنُظُم التكنولوجيا المالية كما يمكنها من تكييف إطارها التنظيمي. ومع الإطار التنظيمي، يمكن اختبار المنتجات والخدمات المالية القائمة (أو المبادلات الجديدة للتكنولوجيات القائمة) دون الامتثال لمتطلبات تنظيمية مختلفة. وفي نهاية الفترة التجريبية، يمكن لجميع أولئك الذين يستوفون المعايير التجريبية المحددة مسبقا من قبل السلطات التنظيمية التقدم بطلب للحصول على الإذن أو الموافقة اللازمة. وتستغرق الفترة التجريبية تسعة أشهر من تاريخ الإخطار بالدخول إلى الإطار التنظيمي الاختباري، قابلة للتجديد لمدة ثلاثة أشهر عند الطلب. وتسمح هذه الآلية لمشغلي التكنولوجيا المالية بفهم المتطلبات التنظيمية السارية والامتثال لها من أجل الترويج لمعروضات تتناسب مع السوق. كما تسمح للبنك المركزي التونسي بفهم مدى تعقيد الابتكارات التكنولوجية بهدف إدخال تعديلات على الأحكام التنظيمية والعمليات الإشرافية والرقابية، إذا لزم الأمر.

المصدر: البنك المركزي التونسي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)

ثانيا– ٤ محدودية التكامل المالي في شمال أفريقيا: التركيز على منطقة المغرب العربي دون الإقليمية

ركزت دراسة، أعدّها مولاي وزكري (٢٠١٩)، على ضعف التكامل المالي لمنطقة المغرب العربي دون الإقليمية. ويبين هذان المؤلفان أن التكامل المالي وتطوير القطاع المالي في هذه الجماعة الاقتصادية الإقليمية مسألة تتسم ببعد استراتيجي متعدد الأوجه. والقطاع المالي، الذي يختلف عن القطاعات الأخرى، يترتب عنه أثر متسارع على النمو الاقتصادي من خلال وظيفته المتمثلة في تعبئة المدخرات وتخصيص الائتمانات في زمان ما ومكان ما، الأمر الذي يسهم في الاستغلال الأمثل لرأس المال للقطاعات الإنتاجية القادرة على توليد النمو وفرص العمل الشاملة. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز أسواق رأس المال له أهمية حاسمة لأنه يتيح تنوع مصادر تمويل الاقتصادات غير المصرفية. وتقع ديناميات تطوير النظام المالي في منطقة المغرب في درجات مختلفة من النضج تبعا للبلد. وعلى وجه الخصوص، يظهر عدد من الدراسات الحديثة أن القطاعات المالية في بلدان المغرب العربي لا تقوم بدور تسريع النمو بشكل كامل، ولا تزال تنطوي على مخاطر متجددة بحدوث عدم استقرار على المدى القصير والمتوسط.

وفضلا عن ذلك، فإن مستوى تطور النظام المالي في منطقة اتحاد المغرب العربي لا يزال دون المتوسط العالمي. ومن خلال النظر إلى إجمالي المعدل الكلي للتنمية المالية (سفيريدزينكا، ٢٠١٦; ساهاي وآخرون، ٢٠١٥)، وبعض مكوناته مثل تطوير النظام المصرفي وأسواق رأس المال، يتسنى تقديم تقارير عن درجة تطور النظام المالي في المغرب العربي ومقارنة تطوره مع بقية أجزاء العالم. ويبين الشكل ١٩ بوضوح تخلف اتحاد المغرب العربي عن أفريقيا والعالم. ويتبين من خلال رصد تطور المؤشر حسب المكونات (الشكل ٢٠) أنه على مستوى المنظومتين (المؤسسات المالية والسوق المالية)، حدث تقهقر في اتحاد المغرب العربي مقارنة بالتطور العالمي. وهذه الملاحظة جاءت أولا وقبل كل شيء نتيجة للبطء الأولي في تطوير أسواق رأس المال، وهو بطء اتسع على مدى العقدين الماضيين. ومقارنة بالمتوسط الأفريقي، فقد أبعد اتحاد المغرب العربي نفسه عن المسار الذي اتبعته القارة بعد عام ١٩٩٨. وبالنسبة لتطوير المؤسسات المالية، شهد اتحاد المغرب العربي تدهورا في وضعه مقارنة بالمتوسط العالمي، بعد أن فقد ميزته الطفيفة المسجلة في أوائل التسعينات.

الشكل ١٨:

تطور مؤشر التطور المالي حسب المنطقة

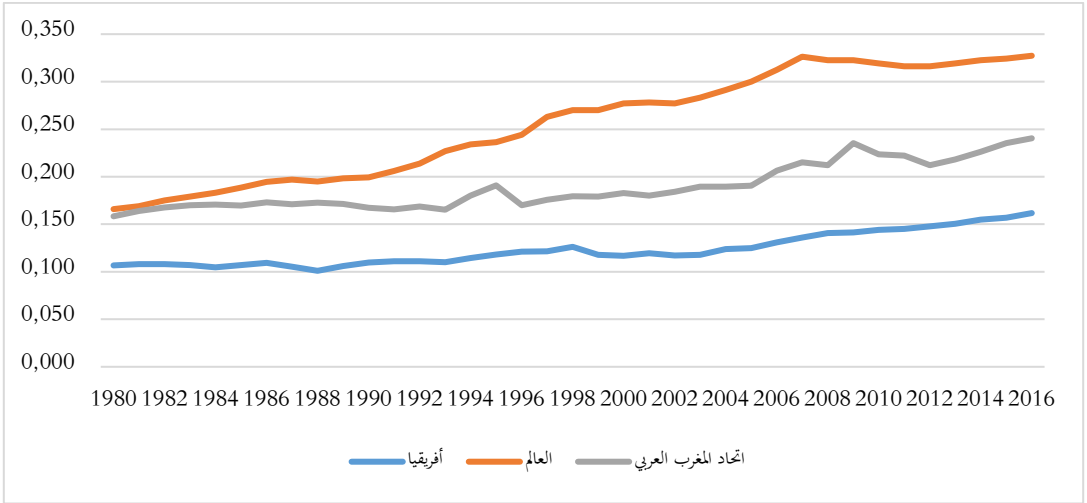

المصدر: مولاي وزكري (٢٠١٩) استنادا إلى بيانات من سفيريدزينكا (٢٠١٦).

ملاحظة: يتم حساب مؤشرات اتحاد المغرب العربي عن طريق ترجيح مؤشرات البلدان مع الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

الشكل ١٩: التطور المالي حسب المكونات الرئيسية

مستجدات تطور المؤسسات المالية (حسب المؤشر)

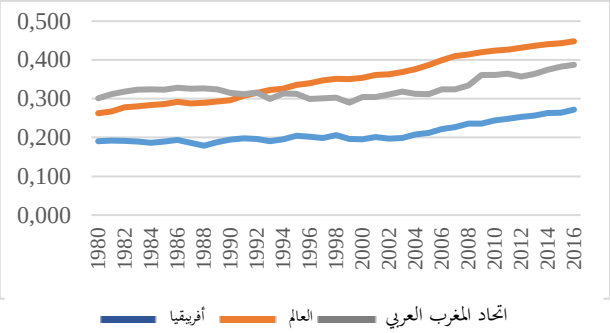

مستجدات تطور سوق رأس المال (حسب المؤشر)

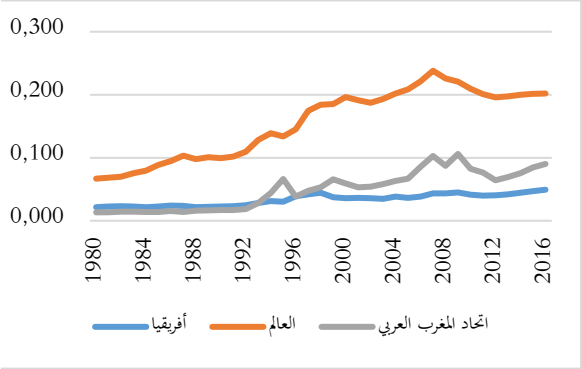

المصدر: مولاي وزكري (٢٠١٩) استنادا إلى بيانات من سفيريدزينكا (٢٠١٦).

ملاحظة: يتم حساب مؤشرات اتحاد المغرب العربي عن طريق ترجيح مؤشرات البلدان مع الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

ورغم جهود البلدان، لا يزال هناك مجال كبير لتحسن القطاعات المالية في منطقة المغرب العربي مقارنة بالجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في أفريقيا وغيرها، والتي لديها مؤشرات أفضل فيما يخص السلامة والمرونة، وعدد أقل من نقاط الضعف الهيكلية.

ويمكن ملاحظة ذلك على مستوى الوزن الكبير للقطاعات المصرفية والتركيز العالي للنشاط المصرفي، اللذين يتناقضان مع النوعية المتوسطة للائتمانات، والبطء في رصد المخاطر، وأوجه القصور في ترتيبات الحوكمة. ومن جانب آخر، فإن التحديات التي تواجهها المصارف (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وإدارة المخاطر، والربحية، والمعايير التحوطية الأعلى لرأس المال، وإعادة التمويل) لا تنفصل عن الصعوبات الهيكلية التي تواجهها في تعبئة الموارد المستقرة. كما أن القطاعات المالية غير المصرفية (التأجير التمويلي، والتمويل البالغ الصغر، والتأمين، ونوافذ التمويل الإسلامي والأسهم الخاصة وما إلى ذلك) لها حضور ضعيف نسبيا في عملية الوساطة المالية. وأخيرا، وعلى مستوى أسواق رأس المال وعلى الرغم من التطورات الإيجابية لبعض أسواق الأوراق المالية، فإن أسواق السندات لا تؤدي سوى دور محدود نسبيا في تمويل اقتصادات المنطقة.

كما أن ضعف الأداء في التكامل المالي في المنطقة متأصل في القيود المفروضة على رأس المال والمعاملات المالية والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال في البلدان. ويبين مستوى شدة القيود المفروضة على الصرف في بلدان المغرب العربي، وفقا للمنهجية التي وضعها فرناندیز وآخرون (٢٠١٥) بشأن ضوابط رأس المال، أن ضوابط وقيود الصرف أثرت على ٧٠ في المائة من المعاملات في المتوسط. وتتسع الفجوة بين القيود المفروضة في بقية العالم وقيود المنطقة المغاربية بشكل خاص بالنسبة للضمانات المالية والائتمانات.

الشكل ٢٠:

مؤشر القيود المفروضة على المعاملات المالية في اتحاد المغرب العربي وفي بقية أنحاء العالم حسب فئات المعاملات المالية

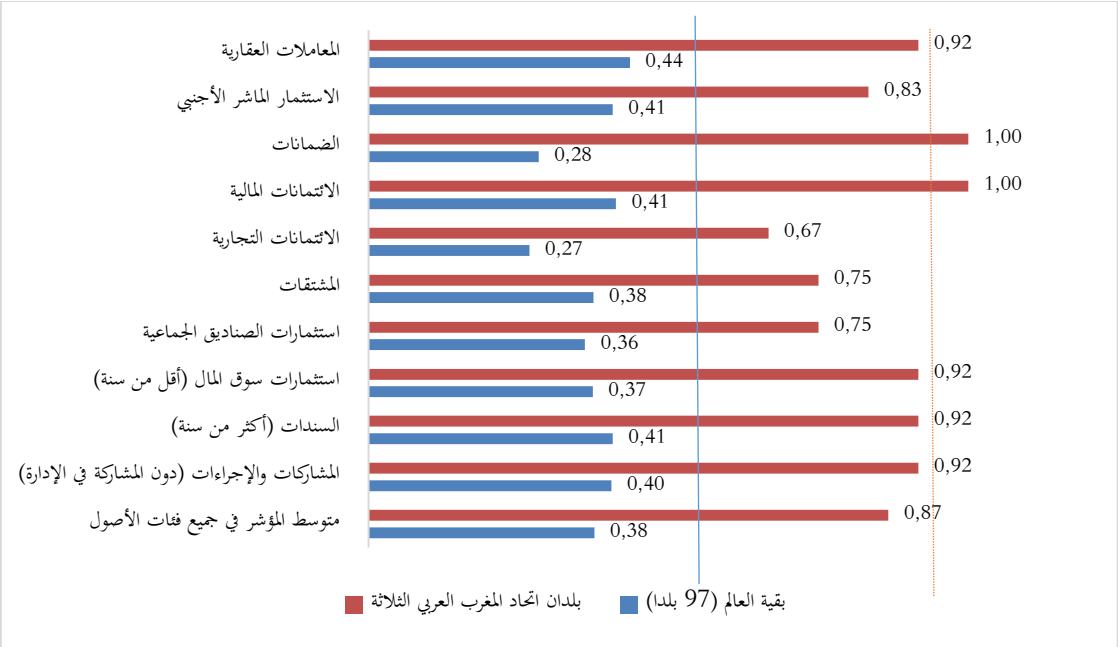

المصدر: مأخوذة من ''فرنانديز وآخرون'' (٢٠١٥)

ثانيا–٤–١– المبادرات الدولية الداعمة للتكامل المالي في المنطقة

في إطار ''مبادرة المغرب العربي''، أجرى صندوق النقد الدولي سلسلة من الدراسات لتعزيز التكامل بين بلدان المغرب العربي. وتهدف هذه المبادرة، التي أطلقت في عام ٢٠٠٥، إلى تسريع جهود التكامل الإقليمي لبلدان اتحاد المغرب العربي. ووفقا لذلك، تم تحديد ثلاثة محاور رئيسية لتعميق التكامل وتنمية آفاق النمو في البلدان المغاربية: '١' تيسير التجارة، '٢' إصلاحات القطاع المالي والتكامل المالي، '٣' تعزيز دور القطاع الخاص. ونظمت السلطات النقدية الوطنية بعد ذلك خمسة مؤتمرات إقليمية رفيعة المستوى، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لمناقشة واعتماد خطط عمل لإحراز تقدم في كل مجال من هذه المجالات الرئيسية. وقد نفذت في هذا الصدد تدابير تنفيذية مستخلصة من هذه المؤتمرات الإقليمية الخمسة.

وعُقد مؤتمر أول بشأن تيسير التجارة في الجزائر العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وركز مؤتمرٌ ثانٍ عُقد في الرباط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على إصلاحات القطاع المالي والتكامل المالي في المغرب العربي. واعتمدت مصفوفة لخطة عمل اقترحها صندوق النقد الدولي غطت الركائز الرئيسية الخمس التالية: '١' تيسير التجارة داخل البلدان المغاربية؛ '٢' إصلاحات القطاع المالي والتكامل المالي؛ '٣' رصد التقارب النقدي؛ '٤' مواءمة الأنظمة التحوطية؛ '٥' تعزيز دور القطاع الخاص (الجدول ٦). وعُقد مؤتمر ثالث في تونس عام ٢٠٠٧، ركز على التقدم المحرز في الإصلاحات الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص ومساهمته في التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي للمغرب العربي. وعُقد مؤتمر رابع في طرابلس في عام ٢٠٠٨ لتقييم التقدم المحرز منذ المؤتمر الأول للجزائر العاصمة، وكذلك لمناقشة تعزيز المشاريع المشتركة بين بلدان المنطقة. وعقد مؤتمر خامس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في نواكشوط لدراسة الإصلاحات المالية وآفاق إعادة إطلاق عملية التكامل المالي الإقليمية. وكان هذا المؤتمر أيضا مناسبة لإطلاق المبادرة الموريتانية التي ركزت على قضايا الاستثمارات داخل المغرب العربي والاستثمار المباشر الأجنبي وتأثيره على العمالة.

الجدول ٦: ركائز خطة العمل

تسهيل التجارة بين البلدان المغاربية	إصلاحات القطاع المالي والتكامل المالي	رصد التقارب النقدي	مواءمة الأنظمة التحوطية	تعزيز دور القطاع الخاص
الجهات الفاعلة في خطة العمل				
اللجنة الفنية المشتركة للتجارة الخارجية بين البلدان المغاربية	**اللجنة الفنية للتكامل المالي بين البلدان المغاربية**	**اللجنة المتخصصة للتقارب النقدي**	**لجنة المشرفين المصرفيين بالمصارف المركزية**	**اللجان المشتركة المعنية بالمصارف المركزية – القطاع الخاص**
إزالة الحواجز أمام التبادلات التجارية وتحرير التجارة الخارجية	مواءمة نظم الدفع والمنصات التقنية (المقاصة، المعاوضة، نظام تحويل المبالغ الكبيرة، الخ)	**مواءمة أنظمة النقد الأجنبي وأدوات التحوط ضد مخاطر النقد الأجنبي**	مواءمة اللوائح التي تحكم الرقابة المصرفية والمالية	تحسين مناخ الأعمال:
إنشاء دعم مشترك لقواعد المنشأ للتجارة بين بلدان المغرب العربي	إصلاحات أدوات تمويل التجارة الخارجية والاستثمار في المغرب العربي	**تنسيق السياسة النقدية**	متابعة التقييمات المشتركة بين صندوق النقد الدولي وبرنامج تقييم القطاع المالي المشتركة (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي) لضمان التوافق مع المعايير الدولية: '١' الامتثال لمعايير بازل للإشراف المصرفي الفعال، '٢' أسواق رأس المال (المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية)، و '٣' معايير المحاسبة (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – المعيار الدولي للمحاسبة) ومراجعة الحسابات (المعايير الدولية للمحاسبة)	إزالة الحواجز التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل
تخفيض مستويات التعريفة الجمركية وإزالة الحواجز غير التعريفية	تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات والجهات الفاعلة في القطاعين المصرفي والمالي.	تعزيز الاستقرار المالي	التعاون بين السلطات الإشرافية من خلال المساعدة التقنية وتبادل المعلومات.	**مواءمة المعايير المحاسبية مع المعايير الدولية**

تسهيل التجارة بين البلدان المغاربية	إصلاحات القطاع المالي والتكامل المالي	رصد التقارب النقدي	مواءمة الأنظمة التحوطية	تعزيز دور القطاع الخاص
الجهات الفاعلة في خطة العمل				
اللجنة الفنية المشتركة للتجارة الخارجية بين بلدان المغرب العربي	اللجنة الفنية للتكامل المالي بين بلدان المغرب العربي	اللجنة المتخصصة للتقارب النقدي	لجنة المشرفين المصرفيين	اللجان المشتركة المعنية بالمصارف المركزية – القطاع الخاص
تحديث إدارة الجمارك وتبسيط الإجراءات الجمركية (نافذة إقليمية واحدة، بوابة مخصصة للتجارة الخارجية)	تشجيع الاستثمارات داخل المغرب العربي والاستثمار المباشر/الأجنبي		تطوير بوابة (نافذة) للحصول على معلومات حول اللوائح والمعلومات المتعلقة بالقطاع المالي	مواءمة أطر الاستثمار لإزالة الحواجز أمام الاستثمار بين بلدان المغرب العربي
إنشاء نظام للاعتراف المتبادل بمعايير الجودة وهيئات الرقابة	تنمية الاستثمار عبر الحدود		التعزيز المشترك لأطر مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب	تنفيذ منتجات مالية مبتكرة لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل
تطوير بوابة (نافذة) للحصول على معلومات بشأن اللوائح والمعلومات المتعلقة بالقطاع المالي				متابعة المشاريع ذات الاهتمام المشترك بين بلدان المنطقة
تنمية التجارة عبر الحدود				

المصدر: صندوق النقد الدولي

ثانيا ٤–٢– فرصة متاحة لتحسين نظام تسوية عمليات التجارة الخارجية: تنقيح اتفاقية الدفع الموحدة بين دول اتحاد المغرب العربي

لتشجيع التجارة بين بلدان المغرب العربي، اعتمد مجلس محافظي المصارف المركزية لبلدان المغرب العربي اتفاقية بشأن التسويات الموحدة (المدفوعات الخارجية) بين دول اتحاد المغرب العربي في دورته العادية الثالثة المعقودة في طرابلس في حزيران/يونيه ١٩٩١، وصدق عليها في الدورة العادية الرابعة للمجلس المعقودة في الرباط في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. والغرض من الاتفاقية هو إنشاء آلية للمقاصة والمعاوضة يمكن بموجبها تسوية معاملات التجارة الخارجية بعملة البلد المصدر (حتى لو كان العقد التجاري مُقوَّما بالعملات الأجنبية)، بغية تحييد مخاطر أسعار الصرف، وبالتالي السماح للمصدِّر بأن يُدفع له بعملته المحلية (غير القابلة للتحويل) وللمستورد بأن يَدفع ثمن وارداته بعملته المحلية.

وفيما بعد نفذت المصارف المركزية هذا الترتيب على الصعيد الثنائي مع توفير بعض المرونة. وجر تنقيح هذه الاتفاقية في الدورة العادية السابعة لمجلس الإدارة التي عقدت في طرابلس في شباط/فبراير ٢٠٠٨، بحيث يصبح إجراء التسوية الموحد اختياريا ويترك المرونة للمتعاملين في التجارة الخارجية في المغرب العربي لكي يتمكنوا أيضا من استخدام المدفوعات بالعملات الأجنبية باستخدام وسائل الدفع المعتادة بين البلدان.

وينبغي أن يكون لإعادة تشكيل اتفاق عام ١٩٩١ بشأن نظم الدفع بين المصارف المركزية الخمسة أثر إيجابي على التكامل المالي وتسيير هذه النظم في بلدان المغرب العربي. وبينما يُفترض أن يُحدث التكامل المالي حتما أثرا مفيدا على النمو، ثمة مخاطر مرتبطة باحتمال حدوث زيادة في التقلبات المالية ينبغي إدارتها بالحس السليم.

ومن هذا المنطلق، أقر مجلس الإدارة، الذي لم يجتمع منذ عام ٢٠٠٨، في اجتماعه الأخير الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ في تونس، خطة عمل من أربعة محاور (الجدول ٧).

الجدول ٧: مصفوفة خطة عمل المصارف المركزية

ركائز خطة العمل	التدابير	العناصر	التوصيات
التكنولوجيا المالية والعملة المشفرة	التكنولوجيا المالية والعملة المشفرة والأمن الإلكتروني	العملات المشفرة المدفوعات الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول سلسلة الكتل	إنشاء لجنة فنية جديدة معنية بالتكنولوجيا المالية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول
		الخدمات المالية المتنقلة/الرقمية التمويل الرقمي	
		التمويل متناهي الصغر الائتمان متناهي الصغر التأمين متناهي الصغر	
الشمول المالي	**تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل لشركات المغرب العربي**	تبادل الخبرات وتقاسم التجارب في مجال التعليم المالي	تنظيم ندوات التبادل التي يقدمها خبراء المنطقة في مجال التعليم المالي
		إزالة الحواجز القانونية والتنظيمية أمام حصول الشركات المغاربية على التمويل	لجنة خبراء لوضع دراسات مواضيعية مخصصة
	إصلاحات أدوات تمويل التجارة الخارجية والاستثمار في المغرب العربي	تشجيع الاستثمارات داخل المغرب العربي والاستثمار المباشر/الأجنبي وتطوير الاستثمارات عبر الحدود	
		تسهيل التجارة بين بلدان المغرب العربي	
		إصلاحات أنظمة النقد الأجنبي (المعاملات الحالية والرأسمالية والمالية)	
		التأمين ضد مخاطر النقد الأجنبي في التمويل بين بلدان المغرب العربي	
		تيسير الإجراءات القانونية المتعلقة بالحقوق الضمانية/الضمانات المستحقة الدفع	
		إزالة المعوقات أمام مناخ الأعمال والاستثمار	
التمويل الاسلامي	مواءمة صكوك التمويل	تبادل الخبرات بشأن الجوانب التنظيمية للتمويل الإسلامي	تنظيم لجنة أو إنشاء منصة تعمل على الجوانب القانونية والتنظيمية
	إنشاء آلية لإعادة التمويل	نوافذ وقنوات التمويل الإسلامي	
		مواءمة الأطر القانونية التي تنظم أنشطة التمويل الإسلامي	
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	**التعزيز المشترك لأطر مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب**	التعاون وتبادل البيانات والمساعدة التقنية بين سلطات الرقابة المصرفية	إنشاء لجنة فنية جديدة لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب

		الإصلاحات والمواءمة وتوحيد الإطار القانوني والتنظيمي والسياقي الذي ينظم إجراءات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب	
		إنشاء مركز لبناء القدرات وتطوير استراتيجيات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب في المغرب العربي. وتتمثل المهام الرئيسية لهذا المركز في: '١' توفير التدريب وتنمية المهارات في مجال مكافحة الجريمة المالية، لا سيما غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأساسية، لا سيما التهريب والفساد والنشاط الإجرامي عموما؛ '٢' تزويد وحدات الاستخبارات المالية في المنطقة بالخبرة المتاحة، '٣' تقييم التهديدات ومواطن الضعف المشتركة في نظم المراقبة الوطنية المتعلقة بالمعاملات التجارية/تمويل الإرهاب، واقتراح سياسات مناسبة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب '٤' تهيئة ظروف مواتية للتقارب بين السياسات في هذين المجالين وتحسين فعالية النظم الوطنية؛ '٥' إجراء الدراسات وتقاسم التصنيف وتطوير تبادل المعلومات بين الأعضاء، '٦' تهيئة ظروف مواتية لإنشاء ''شبكة وحدة للاستعلامات المالية لبلدان المغرب العربي'' في نهاية المطاف، '٧' تنظيم مشاورات مشتركة بشأن مختلف المسائل والملفات المدرجة في جدول أعمال الجلسات العامة لـ''فريق العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعني بمكافحة غسل الأموال'' بغية التوصل إلى موقف مشترك لصالح البلدان الأعضاء والعمل على اقتراح أن يصبح اتحاد المغرب العربي عضوا مراقبا في فريق العمل على غرار ما يحدث في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	

المصدر: مجلس محافظي المصارف المركزية في البلدان المغاربية – وثيقة البنك المركزي التونسي (٢٠١٨)

ثالثاً – آفاق بناء سلاسل القيمة الإقليمية في قطاع الخدمات المالية والتمويل الرقمي

تحتل النظم المالية موقعا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية. ومن المتوقع أن تتغير سلسلة القيمة المالية. فظهور التكنولوجيات بجميع أنواعها وسهولة استخدامها نسبيا، وتوافر شبكات آمنة ومتسقة إقليميا، إلى جانب مجموعة غنية من الوحدات، كلها تشكل أساسا قويا لتطوير التكنولوجيا المالية كحركة تؤدي للتعجيل بالنهوض. وعند بداية الوباء، في عام ٢٠١٩، كان كل جزء من القطاع موضع شك، وأصبح حجم هذا التحدي أكثر وضوحا من أي وقت مضى في بداية الإغلاق العالمي، مما أتاح قياس الأهمية التي اكتستها التكنولوجيا المالية منذ الأزمة.

وبناء على التقدم الذي تحققه حركة التكنولوجيا المالية، والاستفادة من قوة البيانات والتحليلات الضخمة، فإن التكنولوجيا المالية بصدد أن تصبح عنصرا منفصلا من عناصر رضا العملاء، إذ أنها تتيح لهم تجربة متفوقة بشكل كبير. ولا تقتصر فوائد هذه التكنولوجيا على العميل، بل يمكنها أن تزيد من مستوى الولاء للعلامة التجارية، وتقلل التكاليف، وتزيد من القيمة في نهاية الأمر. وعلى غرار التكنولوجيات المالية، بدأت التكنولوجيات التنظيمية (Regtechs) في الظهور كمجموعة تفاكر منظمة تُعنى بتحدي توحيد الأطر التنظيمية، وتعتمد هي أيضا على التقدم التكنولوجي لكي تتمكن من أتمتة اللوائح التنظيمية.

ثالثا–١– وجود منظومة للابتكار: عامل أساسي في تطوير التمويل الرقمي

ثالثا–١–١– المؤسسات الناشئة، محفزات لنهج مستدام جديد لنماذج الأعمال التجارية والتشغيل المبتكرة

تواجه نماذج الأعمال التجارية حاليا تحديات بسبب الطلب المتزايد على منتجات أو خدمات أكثر استدامة. ويمثل هذا الانتقال طريقة مختلفة تماما لإيجاد قيمة للمستقبل. وتحتاج المؤسسات إلى التفكير في دورة حياة منتجاتها بأكملها، الأمر الذي يتطلب منها معالجة العديد من التحديات الرئيسية في استراتيجيتها للقيمة على المدى الطويل. وتعد المؤسسة الناشئة، بنموذجها التشغيلي المبتكر، من بين العوامل الرئيسية التي تسمح بالجمع بين التوجه على المدى الطويل والتغير في الوقت ذاته. وقد أصبح التنقل في مشهد يزخر بالجهات المتدخلة المعقدة والحساسة داخل منظمات متعددة أحد العناصر في العديد من الأدوار الحاسمة. ويمكن تطوير النموذج لمضاعفة الأثر الإقليمي كما يمكن للنموذج أن يسلك سبل التنوع والانتقال من نموذج الأعمال التقليدي من خلال المشاركة في الإنشاء مع أصحاب المصلحة والتحول إلى نماذج أولية يمكن دعمها وإطلاقها من خلال برامج الابتكار التي من شأنها أن تقدم مجموعة من الأفكار التجارية الجديدة وتساعد على بناء ثقافة الابتكار عبر النظام المالي.

وتتزايد هياكل الدعم للمؤسسات الناشئة في القارة الأفريقية باستمرار وهي موجودة في جميع البلدان تقريبا. ففي عام ٢٠١٨، أحصى برنامج تعجيل النظام البيئي الجوال التابع لرابطة مجموعة شركات الهاتف المحمول الخاصة (التي تمثل ما يقرب من ٨٠٠ مشغل ومصنّع للهاتف المحمول في ٢٢٠ دولة حول العالم) ٤٤٢ من هذه الهياكل في القارة الأفريقية، معظمها حاضنات ومسرّعات (٤٧ في المائة) ومساحات للعمل المشترك (٢٦ في المائة). وقد أحصت هذه الدراسة المساحات المادية التي تشجع وتدعم المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا، وهي الحاضنات والمسرّعات وفضاءات العمل المشترك (coworking)، وورشات التصنيع التعاونية (FabLabs)، والورشات التعاونية (makerspaces) والورشات الرقمية المفتوحة (hackerspaces) وغيرها من مراكز الابتكار.

ولكي تنجح بلدان شمال أفريقيا في تحولها الرقمي، يجب أن تدعم تنمية اقتصاد جديد يشجع ريادة الأعمال ويولِّد المزيد من الفرص للشباب. وهناك تدابير تحفيزية وتدابير لتعزيز مهارات ريادة الأعمال، تدعمها مراكز رقمية وبرامج تعليمية تم تكييفها حسب الحاجة، وهذه التدابير تستحق التعزيز.

ولا يمكن ضمان وجود منظومة مواتية لريادة الأعمال في شمال أفريقيا إلا إذا عمل واضعو السياسات، من ناحية، على التركيز على العوامل التي تسمح للمنصات الرقمية المتعددة الأبعاد بالتطور، ومن ناحية أخرى، على تهيئة الظروف المناسبة لإيجاد بيئة تنافسية عادلة. وتتمثل المسألة في تأمين خدمات قائمة على الحوسبة السحابية وتحديد الموقع الجغرافي وتوفير الأمن وما إلى ذلك من الإجراءات التي تسمح بتطوير منصات رقمية متعددة الأبعاد. ويجب على الحكومات في شمال أفريقيا أن تواصل دعم منظمي رواد الأعمال وتمكينهم من الحصول على التكنولوجيات الجديدة لوضع حلول إنمائية طويلة الأجل ونماذج أعمال جديدة. وعلى سبيل المثال، يمكن لسياسات التعاون الثلاثية بين الجامعات والدول والقطاع الخاص أن تيسر إنشاء مراكز تكنولوجية وحاضنات في شمال أفريقيا. ومن شأن هذا التعاون أن يعزز الابتكار في المنطقة، كما يتضح من مختلف مجمعات التكنولوجيا التي أنشئت في بلدان شمال أفريقيا.

ففي عام ٢٠١٩ وحده، قدَّرت دراسة أجرتها مؤسسة "فينتشربيرن" (Ventureburn) أن ١٥ مؤسسة ناشئة في شمال أفريقيا تلقت تمويلا بقيمة ٦٤،١ مليون دولار من صناديق رأس المال الاستثماري. وأتاحت رؤوس الأموال تلك الفرصة للمؤسسة المصرية الناشئة ''سويفل'' (Swvl)، لجمع ٤٢ مليون دولار وللشركة التونسية ''إنستاديب'' (InstaDeep) النشطة في مجال الذكاء الاصطناعي لتلقي ٧ ملايين دولار من الاستثمارات جاءت من تمويل ''السلسلة أ''.

وبفضل العلاقات التاريخية والثقافية الخاصة، تملك المؤسسات الناشئة في منطقة شمال أفريقيا إمكانية الوصول بسهولة أكبر إلى مجموعة من الصناديق الموجهة بصفة رئيسية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن الأمثلة على ذلك، إفراج شركة مبادلة – وهي صندوق للثروات السيادية من الإمارات العربية المتحدة– عن مبلغ ٢٥٠ مليون دولار، وإطلاق صندوق بقيمة ١٠٠ مليون دولار من قبل شركة خاصة برأس المال الاستثماري مقرها بالقرب من دبي. وتساهم مبادرات مثل المركز الجزائري للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والمشروع المصري لإنشاء مدرسة مخصصة لمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والبرامج تديرها شركتا ''فلات سيكس لابز'' (Flat٦labs) و'إنديفور' (Endeavor)، بالإضافة إلى جهود السلطات العامة، مساهمة فعالة في تطوير منظومة نشطة لريادة الأعمال موصولة بالتكنولوجيات. ووفقا لمنصة ''جيتهب'' (Github)، فإن المغرب ومصر من بين البلدان الخمس التي تشهد أعلى معدلات نمو في عدد المصممين في أفريقيا.

مصر

من خلال تنفيذ مشاريع تمويل متخصصة، دعمت الحكومة المصرية على مدى فترة طويلة المؤسسات الناشئة المحلية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٠، افتتحت الحكومة ''مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال'' لتشجيع ريادة الأعمال والابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلي.

وفي عام ٢٠١٧، أطلق هذا المركز مشروع حاضنة المؤسسات الناشئة ''فكرتك شركتك'' (Fekratek Sherkatek) التي ساعدت في إنشاء ٤٢ مؤسسة ناشئة محلية من خلال منح كل منها ما بين ٥,٦٢٠ و٢٨,١٠٠ دولار. وفي عام ٢٠١٨، أنشأ المركز أيضا مسرع المؤسسات الناشئة ''فلك''. وهو برنامج للتسريع مدته أربعة أشهر يُقترح على المؤسسات الناشئة الوليدة. ويأتي هذا البرنامج برفقة تمويل يصل إلى حوالي ٦٣,٠٠٠ دولار، إلى جانب توفير موقع للعمل، ودعم توجيهي.

ومصر هي من أوائل البلدان الأفريقية التي اتخذت لنفسها حظائر تكنولوجية. وفي عام ٢٠٠١، أطلقت الحكومة مشروع القرية الذكية في القاهرة، وهو حظيرة تكنولوجية تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتستضيف شركات تكنولوجيا المعلومات المتعددة الجنسيات (مثل آي بي إم وسيسكو ومايكروسوفت) والمكاتب الحكومية ومراكز البحوث ومؤسسات أخرى. ويقدم المستثمرون الملائكيون والمسرّعون (مثل "ألجيبرا فينشرز" (Algebra Ventures)، و"ملائكة القاهرة" (Cairo Angels)، و"إبني" (Ebni)، و"إيد فينشرز" (EdVentures) و"فلات سيكس لاب" (Flat٦Labs) الدعم في شكل إرشاد وربط شبكي إلى جانب تمويل يتراوح ما بين ٢,٨٠٠ إلى ٨ آلاف دولار تقريبا.

وفي عام ٢٠١٩، كان لدى القاهرة أكثر من ٤٠٠ مؤسسة ناشئة مفعمة بالحيوية، معظمها يخدم المستهلكين في البلاد، مثل "يأوتا" (مقارنة الأسعار عبر الإنترنت) و"فيزيتا" (تحديد مواعيد طبية). وتمثل القاهرة أكبر منظومة للمؤسسات الناشئة في شمال أفريقيا.

تونس

قانون المؤسسات الناشئة في تونس هو حل لمشاكل تمويل هذه المؤسسات، فهو إطار قانوني تم إطلاقه في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، مخصص لها في تونس بهدف تسهيل إطلاقها وتطويرها. ويتضمن هذا الإطار القانوني مزايا كثيرة يمكن تصنيفها وفقا للمستفيدين منها على النحو التالي:

بالنسبة لرواد الأعمال: من بين المزايا التي يتمتعون بها منحة بدء التشغيل: وهي علاوة تعطى للمؤسس المشارك والمساهم في مؤسسة ناشئة في مرحلة بدء عملها لتغطية نفقات الحياة لمدة عام. كما يستفيد رواد الأعمال من تحمل الدولة نفقات الإجراءات ورسوم تسجيل براءات الاختراع للمؤسسات الناشئة على المستويين الوطني والدولي...

بالنسبة للمؤسسات الناشئة: من بين المزايا التي تتمتع بها بوابة بدء التشغيل للمؤسسات الناشئة. تهدف هذه البوابة الإلكترونية على وجه الخصوص إلى أن تكون نقطة تفاعل تمكن المؤسسة الناشئة من التقدم بطلب للحصول على هذه التسمية والاستفادة من المزايا المرتبطة بها.

وتستفيد المؤسسات الناشئة أيضا من تحمل الدولة تكاليف الأجور والمساهمة المفروضة على أرباب العمل، والإعفاء من ضريبة الشركات، وما إلى ذلك.

بالنسبة للمستثمرين: من بين المزايا التي يتمتعون بها الإعفاء من ضريبة الأرباح على رأس المال. فالأرباح المتأتية من بيع الأوراق المالية المتعلقة بالمشاركة في المؤسسات الناشئة معفاة من ضريبة الأرباح على رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، يستفيد المستثمرون أيضا من صناديق ضمان المؤسسات الناشئة: وهي آلية تكفل مشاركة صناديق الاستثمار وغيرها من الهيئات الاستثمارية المنظَّمة في المؤسسات الناشئة، ويمكن تطبيق هذه الميزة في حالة التصفية الودية للمؤسسات الناشئة محل الضمان...

ويحتوي التقرير السنوي لقانون المؤسسات الناشئة تونس ٢٠١٩-٢٠٢٠ على عدد من الأرقام الهامة.

فمن ناحية، حققت المؤسسات الناشئة التي تحمل هذه الصفة، وعددها ٢٤٨ شركة، رقم مبيعات تراكمي بلغ ٦٦ مليون دينار في عام ٢٠١٩، أنجزت نسبة ٧٢ في المائة منها في السوق التونسية. وحققت ٢٣ في المائة من المؤسسات الناشئة التي تحمل هذه الصفة مبيعات تتراوح بين ١٠٠ ألف ومليون دينار، كما أن ما يناهز ٧ في المائة منها لديها حجم أعمال يزيد عن مليون دينار. ومن ناحية أخرى، حدثت ثلاثة أرباع مبيعات الصادرات مع الأسواق الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا.

وبالإضافة إلى ذلك، تم رسميا إطلاق "أنافا"، وهو أول صندوق صناديق في تونس وأفريقيا، في ٢٣ مارس ٢٠٢١. ويتيح صندوق أنافا، المقوَّم بالعملة الأجنبية (اليورو)، إمكانية استثمار الأموال الأساسية في تونس والخارج. وبذللك فهو يشكل حلا لمشاكل تمويل وتدويل المؤسسات التونسية الناشئة. والهدف هو إنشاء العديد من الصناديق المخصصة للمؤسسات الناشئة، التي ستستثمر في كل مرحلة من مراحل تطويره هذه المؤسسات. وتشهد هذه البيانات على الحيوية التي تميزت بها صناعة الابتكار التونسية، وهي حيوية يمكن أن تكون مصدرا حقيقيا للإلهام بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا الأخرى.

ثالثا –١–٢– التكنولوجيات المالية

يتضح من الجدول ٨ أدناه أن القطاع الأكثر جاذبية في المنظومة الأفريقية للمؤسسات الناشئة هو قطاع التكنولوجيا المالية، الأمر الذي يبرز أهمية استكشافها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٨). وفيما يتعلق بمنطقة شمال أفريقيا، توجد المنظومات الرئيسية للتكنولوجيا المالية في المغرب وتونس (بلدان ناشئان). أما البلدان الرائدة في هذا المجال في أفريقيا فهي نيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا وكينيا. ومن البلدان الأخرى الواعدة في هذه مثل هذه المنظومات السنغال وكوت ديفوار.

الجدول ٨: نظرة عامة على مهن التكنولوجيا المالية في العالم

	الدفع	التمويل	التأمين التكنولوجي	المكتب الوسيط والمكتب الخلفي
المجالات ذات الأولوية	• محطات الدفع • الدفع عبر الهاتف المحمول • تدفقات الدفع • تحويل الأموال والعملات	• التمويل التشاركي (التمويل الجماعي) والبديل • الوساطة الرقمية • بيع الديون عبر الإنترنت • مجمعات جوائز عبر الإنترنت • الائتمان عبر الإنترنت	• التأمين عبر الإنترنت • تأمين التقارب • وسطاء التأمين والعاملين في مجال مقارنات التأمين الخدمات المقدمة إلى الجهات الفاعلة التقليدية	• دعم القرار / الاستراتيجية • التشغيل الآلي (المحاسبة والخزانة) • خدمات أخرى لرصد ودعم الأسواق (المكاتب الوسيطة والخلفية) للجهات الفاعلة المالية

	المصارف الرقمية	سلسلة الكتل والأصول المشفرة	الاستثمار	التكنولوجيا التنظيمية	الخدمات المقدمة إلى الجهات المالية الفاعلة
المجالات الخفية	• المصارف الجديدة • التعاملات المصرفية الأساسية • حل استرداد النقود • مجمعو الحسابات	• سلسلة الكتل للقطاع المالي • الأصول المشفرة	• التوفير وإدارة المحافظ عبر الإنترنت • روبوتات المشورة / الخوارزميات • الخدمات الاستثمارية المبتكرة للكيانات الفاعلة التقليدية	• "أعرف زبونك" • إدارة البيانات وحمايتها • إدارة المخاطر • التكنولوجيا القانونية	• أمن الفضاء الإلكتروني؛ • مكتب الواجهة وعلاقات العملاء • الذكاء الصناعي • أدوات مكافحة الاحتيال الخدمات المقدمة إلى الجهات المالية الفاعلة

المصدر: تجميع الدراسة

وعلى المستوى الإقليمي، لا سيما في المغرب وتونس، تتجه شركات التكنولوجيا المالية نحو قطاع المدفوعات. ويمكن تفسير هذا الاختيار بعدة أسباب، أهمها:

- **الرغبة في تلبية الطلب في السوق وتعزيز الشمول المالي**

كثيرا ما تُستخدم نسبة الحسابات المصرفية لقياس حجم النظام المالي. وبالنسبة لشمال أفريقيا، فيما يتعلق بنسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا، تأتي الجزائر في المرتبة الأولى، تليها تونس والمغرب ثم مصر. غير أن هذه النسبة على الصعيد الإقليمي لا تزال أقل من متوسط الشريحة الأدنى من البلدان متوسطة الدخل. وفضلا عن ذلك، فإن نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر والذين اقترضوا لبدء أو تشغيل أو توسيع مزرعة أو مشروع تجاري في الجزائر، كما هي الحال في مصر أو المغرب، هي أيضا أقل من المتوسط في بلدان الفئة المنخفضة الدخل من بين البلدان متوسطة الدخل.

- **لوائح تنظيمية قليلة التشدد وابتكار تكنولوجي مزدهر**

يعد قطاع المدفوعات جذابًا جدًّا لمؤسسات التكنولوجيا المالية، لأن الخدمات المالية تتمتع بقواعد تنظيمية غير متشددة وهي من بين أكثر القطاعات استخدامًا في العالم. ونظرا للدرجة العالية من توحيد العمليات والتكاليف الثابتة الكبيرة، فإن الخدمات المصرفية للأفراد، ومن خلالها، خدمات الدفع ذات الصلة، هي هدف مثالي للجهات الفاعلة الرقمية الصغيرة التي تعمل بتكاليف منخفضة على المستوى الهيكلي وعلى مستوى تكاليف الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الابتكار التكنولوجي في طرق الدفع وتطوير التجارة الإلكترونية يُعدَّان أيضا من بين العوامل الرئيسية التي تشجع شركات التكنولوجيات المالية على اختيار قطاع المدفوعات.

ثالثا– ٢– آفاق بناء سلاسل قيمة إقليمية

هذه الدراسات بشأن آفاق سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا مستوحاة من التجارب الناجحة لبعض البلدان الآسيوية حيث اعتمد المستخدمون المحافظ الإلكترونية (المحافظ الرقمية) على نطاق واسع في قطاعهم الأصلي (التجارة الإلكترونية، وخدمة السيارات المشتركة، والألعاب الإلكترونية، وما إلى ذلك) وتحولوا إلى القطاع المالي بسبب توافر التكنولوجيا، وتمويل رأس المال الاستثماري وزيادة الوعي بالإدماج المالي وأنظمة الترخيص الجديدة. وسجلت إندونيسيا ثاني أكبر عدد من معاملات الأموال الإلكترونية وأسرع معدل نمو على مدار السنة. وفي سنغافورة وماليزيا وتايلند وإندونيسيا، استُخدمت أدوات الأموال الإلكترونية أكثر من ضعف استخدامها في فرنسا.

الجدول ٩:

الجهات الفاعلة الرئيسية من البلدان الآسيوية الرئيسية وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا

	المحافظ الإلكترونية الرئيسية	عدد المحافظ الإلكترونية
إندونيسيا	GoPay, Ovo-Grab, Dana, LinkAja	٦٥١ (المصدر: Daily Social)
ماليزيا	GrabPay, RazerPay/MOL, Axiata/SingtelVIA	٤٤ محفظة إلكترونية مرخصة (٥ مصارف و٣٩ محفظة غير مصرفية) (المصدر: بنك نيغارا)
تركيا	Rabbit-Line, True Money	٢٥ محفظة إلكترونية مرخصة (المصدر: BOT)
الفلبين	GCash, Singtel-VIA, BanKo (BPI), Pay Maya	أكثر من ١٧ محفظة إلكترونية معروفة (المصدر: Fintechnews)
فييت نام	Momo, Viettel Pay, eMonkey, ZaloPayMoca-Grab (٣٠ شركة أخرى)	٣٢ غير مصرفية مرخصة (المصدر: Fintechnews)
سنغافورة	Grab-Fave, Google Pay, Apple Pay, Wechat Pay, Alipay	أكثر من ٢٧ نظام دفع
الهند	GooglePay, Mobikwik, Paytm, PhonePe, Amazon Pay	٤٢ من صكوك الدفع المدفوعة مسبقا المرخصة (PPIs)) (المصدر: RBI)
الصين	Alipay, Wechat Pay, CUP	٣ محافظ إلكترونية رئيسية

المصدر: SmartKarma

ثالثا–٢–١– المحفظة الإلكترونية الإقليمية لسلاسل القيمة الإقليمية: منصة لتمويل المؤسسات الناشئة

لقد عملت الجهات المنظمة على تشجيع المؤسسات الناشئة على الابتكار وعدم القبول بالوضع الراهن، إدراكا منها بأن النظم المصرفية ينبغي أن تتطور نحو الأفضل، وأن القطاع ينبغي أن يكون أكثر تنوعا وأن هناك حاجة إلى المزيد من المنافسة. ولمساعدة هذه المؤسسات الناشئة، منحتها المصارف المركزية والحكومات والهيئات التنظيمية وبعض المصارف التقليدية منصة وقناة ووسائل عمل. ويعد الاستثمار في المحافظ الرقمية الإقليمية، التي تمثل منصة للمؤسسات الناشئة، قناةً ووسيلة لمسرعات التكنولوجيا المالية. وسوف تحتضن هذه المسرعات أفكارا تهدف إلى خلخلة نماذج الأعمال التقليدية. وسيكون بإمكانها الوصول إلى الموارد، والاستعانة بشبكة من المستشارين والحصول على رأس المال ومساحة في المنظومة لتتمكن من غزو مناطق جديدة.

وثمة حلول ممكنة. إلا أن الافتقار الحالي إلى توافق دولي في الآراء على تنظيم العملات المشفرة (أو الأصول المشفرة) يديم مشكلة الثغرات وفرص التهرب من القواعد التنظيمية ويتعارض مع معيار التبادل التلقائي للمعلومات عن الحسابات المالية في المسائل الضريبية (معيار الإبلاغ المشتركة) وقانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية وتبادل البيانات الحكومية الدولية. وما نحتاجه هو نهج إقليمي وموحد لتنظيم العملات المشفرة، يستخدم أساليب جديدة تتكيف مع هذه الأداة المالية الجديدة جدا. وفي آذار/مارس ٢٠٢٠، عرضت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي بعض الاحتمالات. وقالت إن الصندوق يركز على تشجيع الدول على وضع سياسات تضمن السلامة المالية وتحمي مستهلكي العملات الرقمية على غرار ما فعلت لحماية القطاع المالي التقليدي. كما أكدت أنه يمكن استخدام تكنولوجيا الأصول المشفرة ''لمكافحة النار بالنار''، من خلال الاستعانة بتكنولوجيا السجلات الموزعة مثلا لتسريع تبادل المعلومات بين المشاركين في السوق والجهات التنظيمية. ويمكن استخدام هذه التكنولوجيا لإنشاء سجلات لمعلومات العملاء الموحدة والتحقق منها والمساعدة في مكافحة التهرب الضريبي عبر الحدود.

وهناك طريقة أخرى لتسليط الضوء على العملات المشفرة، رغم أنها أكثر راديكالية في هذه المرحلة، وهي أن يقوم البلد بإنشاء عملة رقمية للمصرف المركزي. ويتعلق الأمر أساسا بالعملة الحالية في شكل رقمي. ومن منظور إيجابي، ستكون عملة المصرف المركزي الرقمية أعلى بكثير من العملات الرقمية البديلة مثل البيتكوين. ولا تعمل العملات الرقمية البديلة بشكل جيد كاحتياطي للقيمة: فالأسعار متقلبة للغاية، والدفاعات ضد القرصنة ضعيفة جدا، وتفتقر تماما إلى الدعم. وعلى النقيض من ذلك، فإن أموال المصرف المركزي مثال حي لاحتياطي القيمة. إن تكنولوجيا سجل الحسابات الموزَّع هي الميزة التنافسية الرئيسية لمحوِّل البيانات التناظرية إلى رقمية اليوم، وهي شيء تستطيع المصارف المركزية أن تكتسبه وستحصل عليه. وتظهر دراسة أجرتها مؤسسة إرنست ويونغ وجامعة كامبريدج أن ٦٣ في المائة من المصارف المركزية و٦٩ في المائة من مؤسسات القطاع العام الأخرى تعمل على تجريب بروتوكولات تقنية الحسابات الموزعة.

وبينما تُيسِّر العملة الموحدة التكامل فيما بين بلدان المنطقة بإلغاء مخاطر أسعار الصرف وتكاليف التحوط إزاء هذا الخطر، فهي بمثابة إعانة للتجارة الثنائية للبلدان التي اعتمدتها. ولكن، في الوقت الذي أكد فيه العمل التجريبي العلاقة بين تكثيف التجارة وتقاسم العملة الموحدة، لا تزال الشكوك قائمة فيما يتعلق بوجود صلة من هذا القبيل لإنشاء اتحاد نقدي. وبالنسبة للبعض، فإن قرار إنشاء اتحاد نقدي أو الانضمام إليه يعتمد على توافر عوامل خارجية إيجابية متوقعة. ويتطلب استمرار صعود النزعة الإقليمية في جميع أنحاء العالم، إلى جانب مشروع اعتماد عملة أفريقية موحدة منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي، الاهتمام بالآثار المحتملة لمثل هذه العملة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن مسألة التكامل ليست حديثة، فقد شهدت مع ذلك فترة طويلة من السبات.

ثالثا–٢–٢ سلاسل القيمة الإقليمية سلسلة الكتل وعملة المصرف المركزي الرقمية

يتسم استخدام سلسلة الكتل كدعم تكنولوجي للعملات الرقمية للمصارف المركزية بمزايا ملحوظة: ميزة زيادة شفافية التدفقات، وإمكانية تعريف ميزات الخصوصية أو تعزيز التشغيل البيني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سلسلة الكتل تتيح الاستفادة من العقود الذكية، وهي برامج تعمل تلقائيا وفقا لظروف محددة مسبقا. ومن ثم فهو يتيح بدء الدفع تلقائيا في حالة عملة المصرف المركزي الرقمية.

واليوم، تفكر ٨١ دولة (تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) في اعتماد عملة رقمية للمصرف المركزي. وفي أيار/مايو ٢٠٢٠، لم يكن هناك سوى ٣٥ بلدا فقط يفكر في هذه العملة. وقد أطلقت خمسة بلدان الآن عملة رقمية. وكان الدولار الرملي لجزر البهاما أول عملة مصرف مركزي رقمية تصبح متاحة على نطاق واسع. وتدرس المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم وضع عملات رقمية لتحديث أنظمتها المالية، ومواجهة تهديد العملات المشفرة مثل البيتكوين، وتسريع المدفوعات المحلية والدولية.

ففي جنوب أفريقيا، هناك مشروع ""خوخا''، وهو مشروع تعاوني يقوده المصرف المركزي ويضم اتحادا من مصارف التسوية في جنوب أفريقيا (مصرف أبسا، وكابيتيك، ومصرف ديسكفري، وفيرست راند، وانفستك، ونيدبك، وستاندرد بنك)، فضلا عن شريك تقني (ConsenSys) وشريك دعم (PwC). ومشروع ''خوخا'' هو أول مشروع بدأته وحدة التكنولوجيا المالية التي أنشئت مؤخرا ضمن مصرف جنوب أفريقيا المركزي. ويهدف المشروع، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، إلى بناء نظام دفع بالجملة من النوع القائم على إثبات المفهوم (PoC) للتسوية بين المصارف باستخدام رمز جنوب أفريقيا. ويرمي المشروع إلى خفض قيمة الأداء لحل تقنية الحسابات الموزعة، وقابليته للتطور، وخصوصيته، ومرونته وهدفه في ظل ظروف واقعية قدر الإمكان وفي أوائل عام ٢٠٢١، أعلنت جنوب أفريقيا عن مرحلة ثانية من هذا المشروع، تهدف إلى استكشاف استخدام عملة المصرف المركزي الرقمية ورمز تسوية بالجملة، أي بعبارة أخرى، للاستخدام بين المصارف. وبهذه الطريقة، يتم ترميز النقدية المصرفية، وهو ما يسمح بإجراء الدفع ويتم تحويل الرمز المميز مرة أخرى إلى نقد على حساب مصرفي آخر. فالترميز يتيح إجراء التسويات فوريا أو القيام بعمليات تسليم على السلسلة في توقيت مطابق لعمليات الدفع.

وبالفعل، فإن مساوئ عملة المصرف المركزي الرقمية أكثر من فوائدها. وتطرح إمكانية الوصول إليها مشاكل كبيرة على المستوى التكنولوجي، والأمني، إلى جانب المشاكل المتعلقة بالخصوصية والجوانب القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء عملة رقمية للمصرف المركزي من شأنه أن يؤدي إلى تباين بين العملتين الرقميتين "الائتمانية" و"غير الائتمانية". وبصفة عامة، فإن المستهلكين محافظون ومن الطبيعي أن ينجذبوا إلى العملة الأولى، الأمر الذي من شأنه أن يدفع العملات الرقمية غير الائتمانية إلى الهوامش التجريبية حيث يمكن أن يستمر النشاط الإجرامي.

أ) الصين ومنطقة اليورو رائدتا عملة المصرف المركزي الرقمية

تعد الصين الآن من بين أكثر البلدان تقدما في مجال عملة المصرف المركزي الرقمية، مع العلم أنها بدأت أول بحث لها في عام ٢٠١٤ للبنك. ويبرر بنك الصين المركزي (بنك الصين الشعبي) إدخال اليوان الرقمي بأن ''النقد ليس سهل الاستخدام، ومن السهل تزويره، وبسبب عدم معرفة هوية مالكه، يمكن استخدامه لأغراض غير مشروعة''. وسوف يسمح إصدار اليوان الرقمي بإحكام السيطرة على المعاملات الصينية وبالتالي الحد من هيمنة عملاقي الدفع "أليباي" (Ant Group) و''وي تشات باي'' (WeChatPay) (تن سنت). وفي عام ٢٠٢٠، بدأت الصين اختبار اليوان الرقمي مع شركات مثل منصة التجارة الإلكترونية JD.com في عدة مدن. ومن اجل دفع المواطنين الصينيين لامتلاكها، اختارت الحكومات المحلية توزيع اليوان الرقمى عن طريق اليانصيب.

وقال بنك الصين الشعبي إن البنوك التجارية لديها بالفعل هياكل أساسية تم انشاؤها لتوزيع هذه العملة، وهو ما يعنى أنها ستُعنى بها على الأرجح بدلا عن البنك الشعبي. ومع ذلك، لا تزال ملكية هذه العملة واستخدامها محاطين بقدر من الغموض. كما لم يتم تحديد شكلها رغم أن رمز الاستجابة السريعة يحظى بفرص جيدة للقبول نظرا لشعبيته في الصين. والخطوة التالية هي إجراء الاختبارات، من ناحية، اختبار المعاملات عبر الحدود مع البنوك المركزية الأخرى، أي بنوك تايلاند والإمارات العربية المتحدة وهونغ كونغ – الصين، ومن ناحية أخرى، الاستخدام بواسطة الرياضيين الصينيين والأجانب خلال دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠٢٢.

وتدرس بلدان منطقة اليورو منذ عدة أشهر موضوع عملات المصرف المركزي الرقمية. ففي هذا السياق، أطلق البنك المركزي الأوروبي في نهاية عام ٢٠٢٠ مشاورات عامة بشأن إنشاء اليورو الرقمي. وتم جمع أكثر من ٢٠٠ ٨ رد، وهو رقم قياسي لمشاورات عامة يقوم بها البنك. وقالت المؤسسة في بيان لها إن ''هذا التحليل يؤكد بشكل عام النتائج الأولية التي توصلنا إليها فيما يتعلق باليورو الرقمي: الشاغل الرئيسي للجمهور والمهنيين هو حماية الخصوصية (٤٣ في المائة)، يليها الأمن (١٨ في المائة)، ثم إمكانية الدفع في جميع أنحاء منطقة اليورو (١١ في المائة)، ودون أي تكلفة إضافية (٩ في المائة) وإمكانية الدفع خارج الشبكة (٨ في المائة)''. وهذه المشاورات العامة، ترفد العمل الجاري الذي سيمكن، عند الانتهاء منه، من البت في الحاجة إلى إنشاء يورو رقمي. ووفقا لكريستين لاغارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، إذا أسفر العمل عن تأييدٍ كاملٍ، فإن إطلاقه الفعلي قد يتم في غضون أربع سنوات. أما خارج منطقة اليورو، فالسويد متقدمة للغاية في هذا المجال. وقال محافظ مصرفها المركزي ستيفان إنفيس في نيسان/أبريل الماضي إن هذا البلد الشمالي يمكن أن تكون لديه عملة رقمية للمصرف بنك المركزي بحلول عام ٢٠٢٦.

ب) آفاق إطلاق عملة رقمية للبنك المركزي الإقليمي في شمال أفريقيا

تتمثل إحدى الخطوات الأساسية التي ينبغي أن تقوم بها بلدان شمال أفريقيا التي تسعى إلى تحسين اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية في التكامل الإقليمي. فتسهيل التجارة بين بلدان المنطقة ودعم بيئة الأعمال في منظومة المؤسسات الناشئة هما من بين الأساسيات ويمثلان محفزا لجعل التكامل حقيقة واقعة بالنسبة للاقتصادات والسكان.

وبالتالي، فإن إزالة الحواجز أمام التبادلات التجارية هي أحد الأهداف الرئيسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية في سعيها لضمان تكامل أعمق. إلا أن هذه العملية لا تحدث تلقائيا. فالأمر يتطلب، على الصعيدين الوطني والإقليمي،

تخطيطا دقيقا وترتيبا للخطوات واستثمارا في الهياكل الأساسية المادية وغير المادية على السواء، حتى تكون المبادرات في هذا السياق مستدامة وتسفر عن أثر عميق.

وصف البنك الدولي، من جانبه، منطقة شمال أفريقيا بأنها ''الأقل تكاملا من الناحية الاقتصادية في العالم''، في وقت تُمارس فيه التجارة بين هذه البلدان باليورو أو بالدولار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العملات المغاربية غير قابلة للتحويل. لذا فإن منح أرباب المؤسسات الناشئة من الشباب الإذن باستحداث عملة مشفرة خاصة بهم على سلسلة الكتل من شأنه أن يفتح بابا كبيرا لتدويل أنشطتهم. ومن شأن هذا النهج أيضا أن يعالج مشكلة الحصول على العملات الأجنبية، لأن العملات المشفرة بطبيعتها قابلة للتحويل، رغم الميزة الكبيرة التي تسمح بها الأدوات المالية. وتعكس التبادلات والمناقشات والأنشطة الجارية حاليا بشأن القوانين المصرفية استعداد بعض البلدان في المنطقة للتحرك نحو نظام مالي أكثر استخداما للتكنولوجيا الرقمية وأكثر شمولا، إذ إن القوانين تغطي أجهزة معالجة الدفع والتكنولوجيا المالية على حد سواء.

المغرب يبحث موضوع العملة الرقمية

بدأت غالبية المصارف المركزية في العالم بالفعل التفكير في اعتماد عملة رقمية سيادية، ويصدق هذا أيضا بالنسبة للمغرب في شمال أفريقيا، على الرغم من حظر استخدام وتبادل الأصول المشفرة في هذا البلد. وعلى عكس الأصول المشفرة بصورة لامركزية التي تتسم بدرجة عالية من المضاربة مثل بيتكوين، فإن عملة المصرف المركزي الرقمية عملةٌ مركزية تحكمها اللوائح التنظيمية للسلطة النقدية في البلد المعني، التي تقع تحت سلطة الحكومة.

كما أنشأ بنك المغرب لجنة مؤسسية لتحديد وتحليل الفوائد والمخاطر المرتبطة بإطلاق عمله رقمية للاقتصاد المغربي. وهو بهذا يكون قد فضل الرشاقة والاستباقية، الأمر الذي يتجلى من خلال إنشاء هذه اللجنة وثلاث مجموعات عمل لمراقبة تطور العملات الرقمية للبنوك المركزية وكذلك الأصول المشفرة. كما تجري مناقشات مع بنك إنجلترا وبنك كندا والبنك الوطني السويسري لتحديد التمثيل والإطار قبل الإطلاق المحتمل لهذه العملة. ولا يخطط المغرب لإطلاق العملة في المستقبل القريب، لكنه زود نفسه بالفعل بإطار تشريعي لإعداد عملية إطلاق محتملة وتجنب أي تأخير في مواجهة البلدان الأخرى المهتمة أيضا بهذا الموضوع.

العملة المشفرة في مصر

مصر هي واحدة من أكبر الجهات المتلقية للتحويلات المالية في العالم. وقد أعلن البنك المركزي المصري، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩، عن مشروع قانون جديد يسمح بمزيد من التنظيم لموردي العملات الرقمية. وسيشكل هذا القانون خطوة أولى نحو المزيد من اللوائح التي تحكم تقنيات سلسلة الكتل في مصر.

ويمكن أن يحظر مشروع القانون إنشاء أو ترويج أو تشغيل منصات تهدف إلى تبادل العملة المشفرة دون الحصول على التراخيص اللازمة''. إلا أن هذا ليس سوى الخطوة الأولى فقط: فوفقاً للصحيفة الإلكترونية ''إندبندنت إيجبت''، فإن القانون سيمنح بنك مصر المركزي ''الحق في وضع قواعد تحكم البورصات والمعاملات لهذا النوع من العملة. وتفيد الصحيفة أن البنك المركزي منح نفسَه سلطة تنظيم وربما إنشاء عملة مصرية مستقرة، وهو ما يعني ببساطة عملة صادرة عنه. وستكون هذه المبادرة أول تنظيم حقيقي للتشفير في البلاد.

في تونس، من شأن إطلاق عملة مشفرة أن يساعد على تعزيز الشمول المالي

أصبحت المؤسسات التونسية قوة دافعة في استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة المعروفة بـ''سلسلة الكتل''. ومنذ عام ٢٠١٧، ما برح البنك المركزي التونسي يبحث عن حلول مبتكرة لـ ''استبدال العملة الورقية بودائع قابلة للتحويل'' بغرض التخلي عن ثقافة المعاملات النقدية. وفي تونس العاصمة، عُقدت، في أيار/ مايو ٢٠١٨، أول قمة أفريقية لسلسلة الكتل وأكبر تجمع لاختصاصيي البرمجة الحاسوبية في أفريقيا يتناول موضوع سلسلة الكتل. وقد التقى في هذا الاجتماع، الذي شارك في تنظيمه البنك المركزي التونسي، محافظو المصارف المركزية الأفريقية البالغ عددها ٥٤ مصرفا الذين تدارسوا الفرص التي تتيحها هذه التكنولوجيا الجديدة. فهي تتيح تخفيض التكاليف، وتقصير آجال المعاملات المالية وتبسيطها.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل التعامل مع النظام المصرفي في تونس لا يتجاوز ٤٠ في المائة، وفقا للبنك الدولي، بسبب الشروط القاسية اللازمة لفتح حساب مصرفي. وفي عالم اليوم، يمكن، بفضل سلسلة الكتل، من خلال بضع نقرات على الحاسوب، إنشاء محفظة رقمية من الهاتف وكفالة إجراء تبادلات تجارية شبه فورية وبرسوم منخفضة جدا (حوالي ٠,٠٢ في المائة). فمجرد خفض تكلفة المعاملات المالية يدعم النمو الاقتصادي والشمول المالي.

وفي تموز/يوليه ٢٠٢١، أجرى البنك المركزي التونسي بالتعاون مع بنك فرنسا تجربة سابعة لعملة المصرف المركزي الرقمية. وقد أتاحت التجربة تنفيذ عملية تحويل الأموال بالعملة التجارية بين شخصين أحدهما في فرنسا والآخر في تونس باستخدام هذه العملة الرقمية بالجملة بين بنك فرنسا والبنك المركزي التونسي. وتم التحويل باستخدام حل المعاملات بين المصارف "إنستاكلير" (Instaclear) من منصة دفتر الأستاذ الموزَّعة الخاصة التي تديرها "بروسبيروس" (Prosperus)، وأجرى كلا البنكين المركزيين عملية تحريك الرمز المميز عملة المصرف المركزي الرقمية في ظل ظروف آمنة.

تعزيز التجارة بين بلدان شمال أفريقيا

ينطبق هذا المنطق أيضا خارج الحدود. والعملات المغاربية غير قابلة للتحويل. والتداول يعني اليوم الاستعانة بالدولار أو اليورو، وهو ما يشكل مضيعة للوقت والمال والسيادة. وخلال لقاء اختصاصيي البرمجة الحاسوبية الذي نُظم في تونس على هامش قمة سلسلة الكتل الأفريقية، أثار ابتكار الشركة الأمريكية "كونسين سيس (ConsenSys)، الرائدة عالميا في قطاع سلسلة الكتل، اهتماما كبيرا.

وقد أثبتت الشركة أنه من الممكن إجراء صفقة مالية بين مغربي وتونسي في بضع ثوان، بدلا من ٧٢ ساعة، من خلال إنشاء رمز مميز على سلسلة الكتل لكل بلد، وهو ما يعادل عملة وهمية قابلة للتحويل وقابلة للتبادل بالسعر الحقيقي وقت إبرام الصفقة.

ثالثا– ٣–٢ منصة إقليمية لدمج منظومات الابتكار

إن إنشاء منصة شمال أفريقية في شكل محفظة إقليمية تهدف إلى تطوير منظومات للابتكار في المنطقة وتعزيز تمويل المؤسسات الناشئة، وخاصة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية، يمكنه أن يتيح للمنطقة أن تلحق بالركب فيما يتعلق بالتبادلات التجارية وتكفل مزيدا من المشاركة لسكانها، الذين يعيشون الآن على هامش الدوائر الاقتصادية. ومن شأن هذا النهج أن يعجل باعتماد أسلوب الدفع عبر الهاتف المحمول، ويزيد من الحضور الإقليمي للحلول الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية، كما أنه يعزز الشمول المالي ويسهل الوصول إلى الخدمات المالية لمن لا يستخدمون النظام المصرفي.

وتتمثل استراتيجية هذا النموذج، من ناحية، في إنشاء قاعدة كبيرة من العملاء لمحافظ وحسابات المؤسسات الناشئة من خلال الاستغلال القوي للشبكة الإقليمية، ومن ناحية أخرى، في توفير خدمات الدعم للمؤسسات الناشئة في المنطقة. وعليه سوف تنمو منصة الدفع بالتزامن مع نمو شبكة المستثمرين في المحفظة الإلكترونية وستحصل على العملاء خلال السنوات الأولى:

- خلال مرحلة الانطلاق، ستركز المنصة على نشر الخدمات الأساسية، وتطوير شبكة المؤسسات الناشئة، وهياكل الدعم، وإنشاء الهياكل الأساسية التنظيمية اللازمة ولجنة للاستثمار.
- خلال مرحلة النمو، ستركز المنصة على تنمية قاعدة مستثمريها، وزيادة مستوى النشاط، وتعزيز حسابات المؤسسات الناشئة ومحافظها الاستثمارية.
- يتمثل الهدف الطويل الأجل في إيجاد منظومة إقليمية متكاملة تسمح بالاستثمار وإدارة معاملات المؤسسات الناشئة التي تجري فيما بين بلدان منطقة شمال أفريقيا عن طريق تفاعل يغلب عليه الطابع الرقمي والوصول إلى عدد كبير من المستثمرين النشطين.

ومع نمو قاعدة العملاء، ستتوسع خيارات المعاملات أيضا، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم المعاملات الرقمية.

وباتباع استراتيجية محددة الهدف، يمكن تطوير علاقات دائمة مع المؤسسات الناشئة، وزيادة قيمة هذه العلاقات تدريجيا مع تطور ثقافة الاستثمار في الابتكار، والمساعدة على تطوير المنظومة وتقديم خدمات إضافية للسكان.

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات

ينطوي مفهوم سلسلة القيمة العالمية على التفكير في العديد من المفاهيم التي أتاح ظهورُها للبلدان النامية فرصا للاندماج في الاقتصاد العالمي. وكان لهذا الاندماج أثر كبير، من ناحية، على العمالة، ومن ناحية أخرى على سلاسل التوريد ٤,٠، التي انتقلت من نموذج خطي ثنائي إلى نموذج أكثر تكاملا وتعقيدا يقوم على استخدام التكنولوجيات الرقمية المنشورة. ويمكن أن يتيح هذا النهوض بالاقتصاد الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصا إنمائية جديدة، يمكنها من القيام بدور أكثر نشاطا في سلاسل القيمة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يكشف تحليل الصلة بين سلاسل القيمة العالمية وشبكات الابتكار العالمية، الناجمة عن الابتكارات المفتوحة، عن ترابط قوي يستحق الدراسة.

وقد تضررت سلسلة القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، مثلها مثل غيرها من المناطق النامية، تضررا شديدا جراء جائحة كوفيد –١٩ وما نتج عنها من أزمة صحية واقتصادية. ونتيجة لذلك، سيكون من الضروري النظر، ليس فقط في التحولات التي ستشهدها المنطقة خلال العقد القادم، ولكن أيضا في أهمية التجارة الحرة داخل المنطقة التي يوفرها مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ويعد شمال أفريقيا من بين المناطق التي يتزايد فيها الاندماج الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية. ويعكس هذا الوضع أهمية العوامل التي تستفيد منها بلدان المنطقة مقارنة بالبلدان الأفريقية النامية الأخرى، وهي تنامي الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتنمية القدرات في مجال التصنيع والإدارة والتنظيم، فضلا عن الميزة الجغرافية الهامة المتصلة بقربها من الأسواق الأوروبية. ومع ذلك، فإن هذه الإمكانات الإنمائية القوية لا تزال غير مستغلة بما يكفي، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف تنوع هيكل الصادرات والاستيراد (باستثناء مصر) وانخفاض حجم التجارة داخل المنطقة.

التكامل المالي: لا يزال التكامل المالي في منطقة شمال أفريقيا محدودا مقارنة بأوروبا، التي تعد رائدة في هذا المجال وتمثل مصدر إلهام ونموذجا لبلدان المنطقة لكي تحذو حذوها نظرا للقدرات القائمة. ويختلف هذا التكامل المحدود باختلاف بلدان المنطقة الستة: إذ إن المغرب، ومصر وتونس متقدمة بفارق كبير على الجزائر وليبيا وموريتانيا. والمعوق الرئيسي للتكامل هو ضعف فرص الوصول إلى التمويل وعدم وجود مؤسسة مالية عابرة للحدود. وتبين التجربة الدولية أن إجراءات تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، ومواءمة الهياكل الأساسية للسوق، وتخفيف القيود المفروضة على التدفقات عبر الحدود يمكن أن تكون مفيدة في تعزيز التكامل المالي الناجح.

وبالنظر إلى أن المؤسسات الناشئة كيانات مرنة تتميز بنموذج تشغيل مبتكر، فيمكن اعتبارها كمحفز للتكامل الإقليمي في شمال أفريقيا بوسعه تعزيز منظومة الابتكار. وبفضل المساعدة التي تتلقاها من الحاضنات ومن هياكل الدعم في مختلف بلدان المنطقة، أثبتت المؤسسات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية أنها الجزء الأكثر جاذبية في النظام المالي الأفريقي.

الاستثمار في محفظة إلكترونية إقليمية، أي منصة للمؤسسات الناشئة، يمكن أن يكون مسرِّعا لشركات التكنولوجيات المالية هذه. وضمان سهولة الحصول على الخدمات المالية الفعالة أمر ضروري للكيانات التي تساهم في إيجاد اقتصاد غني ومتنوع. ونتيجة لهذا أدركت البنوك المركزية أن هناك حاجة إلى قدر أكبر من التنوع والمنافسة للمساعدة في إعادة اختراع النماذج المصرفية وإعادة النظر في النماذج التقليدية. ومن جانب آخر فإن المستهلكين يبحثون عن شيء أسرع، وأبسط وأسهل استخداما، بعد أن اعتادوا على تجارب تحويل الاموال والتسوق بنقرة واحدة على الحاسوب، وعلى إمكانية التواصل بكل سهولة مع أصدقائهم في أي مكان في العالم والوصول إلى أي نوع من المعلومات التي يحتاجونها. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يساعد إطلاق عملة مشفرة إقليمية في تطوير الشمول المالي للمنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، تبحث بلدان مثل مصر، والمغرب وتونس هذا الموضوع وهي كانت قد بدأت تتدارس فكرة العملة الرقمية الموحدة.

وبلدان شمال أفريقيا ملزمة بالبحث عن حلول ملموسة وحاسمة لتنشيط التكامل الإقليمي وبناء كتلة في شمال أفريقيا قادرة على مواجهة التحديات التي تنشأ والتغلب عليها، وهي تحديات فاقمتها الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد -١٩. ويتعين عليها أن ترفع مستويات التشاور وأن تنهض باتفاقاتها التجارية. ومن الضروري في هذه المرحلة التوجه نحو المواءمة العالمية للحواجز التعريفية والتنظيمية، واستهداف التكامل الإنتاجي الذي يوفر أرضية مواتية للإنتاج المشترك وإنشاء سلسلة القيمة الإقليمية، فضلا عن التكامل المالي الذي يمكن أن يكمل التكامل الاقتصادي بشكل فعال على المستوى الإقليمي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٨، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢١). والإجراءات التي يتعين اتخاذها هي إجراءات على مستويات مختلفة:

رابعا- ١ توصيات شاملة

- **دعم التكامل المالي**

تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من بلدان شمال أفريقيا والمتجهة إليها منخفضة جدا، وهو ما يُبرز ضعف تكاملها المالي مقارنة بالمستويات التي بلغتها المناطق الناشئة الأخرى. والقيود التي تفرضها بلدان شمال أفريقيا على النقد الأجنبي هي نفس القيود التي تفرضها الاقتصادات المتقدمة، أو حتى الصين، الأمر الذي يؤثر على مستوى فتحها للحساب الرأسمالي والمالي. والبلدان التي تعتبر الأكثر تقدما في عملية التكامل هي المغرب وتونس ومصر، التي نجحت في تحقيق مستوى من الاستقرار الاقتصادي الكلي، والحفاظ عليه يمكن أن يوفر أرضية مواتية للتكامل المالي.

- **تحسين مناخ الأعمال وفرص الحصول على التمويل**

في الوقت الذي حين أحرزت فيه تونس ومصر والمغرب تقدما، لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة في ليبيا والجزائر، وجهود أكبر في موريتانيا، في مجال تسوية الإعسار وإنشاء الأعمال التجارية. وفي شمال أفريقيا، تصطدم الشركات بمشاكل الفساد وتسوية الديون غير المسددة، ونقل الملكية، وصعوبة الحصول على التمويل، وهو ما يؤثر على قدرتها التنافسية.

- **تحسين التكامل التجاري**

يعود السبب الرئيسي لتباطؤ التحول الإنتاجي إلى انخفاض مستوى التكامل التجاري، الأمر الذي لا يشجع على إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية. ويضاف إلى ذلك التنافس الذي يدور بين بلدان المنطقة على اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وعدم وجود إرادة حقيقية لإيجاد منصة إقليمية للتصدير، فضلا عن مراكز للإنتاج المشترك وسلاسل القيمة الإقليمية. وتواجه التجارة داخل المنطقة أيضا قيودا أخرى. أولا، تشكل سياسات التعريفات الجمركية العقبة الأولى المرتبطة بغياب التماسك وعدم وجود سياسة مشتركة بين بلدان شمال أفريقيا تهدف إلى تعزيز التكامل التجاري. فالمغرب، على سبيل المثال، يطبق تعريفات جمركية مرتفعة نسبيا على الواردات من تونس. وبالمثل، طبقت الجزائر، المستورد الرئيسي للمنطقة، التي قامت بتفكيك محدود للحواجز الجمركية مقارنة بالمغرب وتونس، تعريفات مرتفعة نسبيا خلال عقد ٢٠٠٠ على الواردات من بقية المنطقة، وخاصة من المغرب. وهذه التعريفة المرتفعة المطبقة على نحو متبادل على المغرب وتونس هي تأكيد على أن استراتيجيات التنافس هي التي توجه السياسات التجارية للبلدان أكثر من استراتيجيات الشراكة الإقليمية.

- **تنويع الصادرات**

بعض بلدان شمال أفريقيا مثل الجزائر وليبيا لديها اقتصادات قليلة التنوع وصادرات يهيمن عليها بشكل كبير النفط والغاز، اللذان يمثلان أكثر من ٩٠ في المائة من المبيعات في الأسواق الناشئة. وينطبق الشيء نفسه على موريتانيا التي تعتمد اعتمادا كبيرا على صادراتها من الأغذية والمعادن والفلزات. إلا أن صادرات مصر والمغرب وتونس أكثر تنوعا نسبيا. غير أن المنتجات المصدرة من البلدان الثلاثة يوفرها عدد محدود جدا من القطاعات (الملابس، والمنسوجات، والجلود والمواد الكيميائية) وغالبا ما تعتمد على عوامل إنتاج مستوردة.

- **استغلال الهياكل الأساسية الإقليمية وتقليص العجز في الهياكل الأساسية**

تعد منطقة شمال أفريقيا من بين المناطق المتخلفة عن الركب في نوعية الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة مقارنة بالمعايير الدولية. وبالتالي، فإن جميع بلدان المنطقة لديها مستويات تنمية منخفضة نسبيا مقارنة بالبلدان الناشئة الأخرى من حيث مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر تيسير التجارة. وينبغي لمنطقة شمال أفريقيا أن تحسن الربط البحري بين بلدانها وأن تستفيد على الوجه الأكمل من سواحلها بدلا من استخدام شبكة الموانئ الأوروبية لممارسة التجارة فيما بينها. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتمثل البداية في استغلال ثروات المغرب، التي تعتبر، وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي، البلد الأعلى تصنيفا من حيث الترابط مع جيرانه في مجال النقل البحري.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يُستفاد من نشر التكنولوجيات الرقمية باعتباره يتيح فرصا لتطوير الهياكل الأساسية للمدفوعات في شمال أفريقيا. وفي هذا الإطار، يجب على الحكومات في المنطقة أولا استكمال النقص الحالي في استثمارات الهياكل الأساسية للاتصالات من خلال تعزيز شبكات الربط بالألياف البصرية التي تشجع على استخدام تقنيات الجيل الرابع والجيل الخامس. ويتعين أيضا أن تركز الجهود على تطوير وتحسين الهياكل الأساسية للمدفوعات، إلى جانب فتح السوق أمام مقدمي الخدمات المالية.

كما أن تطوير الهياكل الأساسية المادية في بلدان المنطقة سيسمح بإنشاء مراكز بيانات مصممة لاستضافة الخوادم ونظم التخزين الإلكترونية، والمساعدة في تطوير منظومات رقمية وطنية. وتتميز مصر، من بين بلدان منطقة شمال أفريقيا، بأنها البلد الذي يحوي أكبر عدد من مراكز البيانات، حيث تشجع الدولة، من خلال الشراكات مع المشغلين الحاليين المقيمين في البلاد، على إنشاء مثل هذه المراكز من أجل استغلال التقنيات الذكية وتقديم خدمات متنوعة (وعلى وجه الخصوص حلول إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية ومنصات الذكاء الاصطناعي). ويوجد في مصر ١٢ مركز بيانات مقارنة بخمسة مراكز في المغرب، ومركزين في تونس، ومركز واحد فقط في الجزائر (كيندي، ٢٠٢٠).

- **تشجيع الابتكار التكنولوجي**

تتخلف بلدان شمال أفريقيا عن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في رأس المال البشري، والابتكار والتكنولوجيا. ورغم التقدم المرصود في الالتحاق بالمدارس والتدريب، فإن متوسط مؤشر رأس المال البشري في غالبية البلدان (باستثناء تونس) لا يزيد عن نصف مستوى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتخصص المنطقة ٠,٧ في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، مقارنة بنسبة ٢,٤ في المائة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولا يزال العجز في القدرة التنافسية قائما، ولا تزال هناك تفاوتات كبيرة من حيث تراكم المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فالجزائر أقل حظا في هذا المجال من تونس، والمغرب ومصر. وظهرت في المغرب بوادر تطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي تونس بوادر في تراكم المعرفة.

وعلى سبيل المثال، يمكن لسياسات التعاون الثلاثية بين الجامعات، والدول والقطاع الخاص أن تيسر إنشاء مراكز تكنولوجية وحاضنات في شمال أفريقيا. فهذا التعاون يفرز بيئة يجري في ظلها تلاقح الأفكار والمشاركة في إنشاء المشاريع، وهو ما يعزز الابتكار في المنطقة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢١). ويمكن تطوير الحظائر التكنولوجية وتوسيعها من خلال ما يعرف بسياسات ''التجميع'' التي تساعد في دعم الاقتصاد الرقمي وإنجاح التحول الرقمي في المنطقة.

- **تحويل الاتفاقات الثنائية إلى اتفاقات متعددة الأطراف**

تستند استراتيجية التكامل الحالية التي اعتمدتها بلدان شمال أفريقيا إلى مجموعة من الاتفاقات الثنائية التي أوجدت كتلة من النظم الجمركية المتداخلة والمختلفة الأبعاد. ولذلك فإن البلدان الستة مدعوة إلى تحقيق الاتساق في هذه الدينامية الثنائية من خلال تحويل الاتفاقات الثنائية إلى اتفاقات متعددة الأطراف، وتجميع قواعد المنشأ، ومواءمة اللوائح التنظيمية، وتطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات.

رابعا– ٢– توصيات تتعلق تحديدا بتطوير الخدمات المالية والتمويل الرقمي

- **تخفيف القيود الرئيسية التي تحول دون تطوير التكنولوجيا المالية**

✓ تخفيف الأطر التنظيمية الخاصة بالهياكل الأساسية المساعدة، مثل واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة، والسحابة وتبادل البيانات.

- ✓ الإزالة التدريجية للقيود التنظيمية للاتصالات والتمويل للتشجيع على ظهور مشغلين غير مصرفيين يقدمون حلولا تتناسب مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات ويدعمون عملية تطوير الحلول الرقمية. ففي المغرب، على سبيل المثال، يسمح قانون بنك المغرب رقم ١٠٣-١٢ للاعبين غير المصرفيين باستخدام حلول الدفع الإلكترونية ويتيح للمشاركين في السوق حرية اختيار الوضع المناسب لمحافظهم الرقمية وتكييف عروضهم (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢١).

- ✓ ضمان سلامة، وأمن التمويل الرقمي في السوق من خلال إنشاء أطر تنظيمية لحماية البيانات والخصوصية وإدارة الأمن الرقمى، وإصدار شهادات أمن تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر على مستوى شبكة تكنولوجيا المعلومات.

- ✓ الانخراط في استراتيجيات لتطوير الهياكل الأساسية الرقمية والمتعلقة بالربط الإلكتروني لدعم التكنولوجيا المالية وإنشاء مراكز ربط إلكتروني في المنطقة، من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والربط بشبكة الانترنت عبر النطاق العريض، وتسريع تركيب شبكات الألياف البصرية، والتشغيل المتبادل للمنصات الافتراضية وزيادة نقاط تبادل الإنترنت.[٣]

- ✓ إقامة شراكات نشطة بين مؤسسات التمويل المصغَّر ومشغلى الهواتف المحمولة، من جهة، وبين المؤسسات المالية ومقدمى الخدمات المالية الرقمية، من جهة أخرى. ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٢١)، تشجع هذه الشراكة الادخار وخدمات الائتمان الرقمى، وقابلية التشغيل المتبادل بين الهاتف المحمول والمحفظة المتنقلة الإلكترونية، وتطوير الحلول المتعلقة بتقييم مخاطر العملاء (تحديد مستوى الجدارة الائتمانية) واستخدام تقنيات سلسلة الكتل.

[٣] تم إطلاق التشغيل البيني في المغرب بين البنوك ومؤسسات الدفع في عام ٢٠١٨

- **تعزيز التحول الرقمي من خلال تطوير المهارات**

ينبغى أن يتكيف تحديث نظم التعليم وتعزيز التدريب التقني والمهني مع التقدم التكنولوجى الذي أحدثته الثورة الرقمية.

وتتيح التقنيات الرقمية الجديدة فرصة للابتكار وتحديث النظام التعليمى في المنطقة، ودمج الكفاءة المهنية (المهارات الناعمة). وفي السياق نفسه، من الضروري اعتماد أدوات جديدة للتعلم الإلكتروني والتعلم الذاتي العملى، وتطوير دورات لمحو الأمية الرقمية. وقد أتاح بنك المعرفة المصري، وهو منصة تعليمية رقمية تم إطلاقها في عام ٢٠١٦، إمكانية الوصول إلى موارد وأدوات التعلم للمعلمين والباحثين والطلاب وعامة الجمهور. وسيجعل سد الفجوة في المهارات التكنولوجية التكنولوجيات مكملة لعامل العمل ويحسن مهارات الشباب الراغبين في الاستفادة من الفرص التي تتيحها صناعات ٤,٠ بشكل عام، والرقمية بشكل خاص (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٩).

- **تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتهيئة بيئة ريادية تفضي إلى التحول الرقمي**

لا بد من وضع سياسات لتعزيز رأس المال البشري تهدف إلى زيادة المهارات أو التدريب على مهارات جديدة لمعالجة التغيرات المتوقعة في سوق العمل في شمال أفريقيا (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢١). ولا يمكن ضمان وجود منظومة مواتية لريادة الأعمال في شمال أفريقيا إلا إذا قام واضعو السياسات، من ناحية، بالتركيز على العوامل التي تسمح للمنصات الرقمية المتعددة الأبعاد بالتطور، ومن ناحية أخرى، بتهيئة الظروف المناسبة لإيجاد بيئة تنافسية عادلة. والمطلوب هو تأمين خدمات قائمة على الحوسبة السحابية، وتحديد الموقع الجغرافي، وتوفير الأمن وغيرها من النُظُم، وهو ما يسمح بتطوير منصات رقمية متعددة الأبعاد.

المراجع والمصادر الأخرى

African Development Bank (2010). *Financial Sector Integration in Three Regions of Africa*. Tunis: African Development Bank.

_____ (2019). *Creating Decent Jobs: Strategies, Policies and Instruments*, Policy Research Document 2. Abidjan: African Development Bank. Available at www.afdb.org/en/documents/creating-decent-jobs-strategies-policies-and-instruments.

Augier, Patricia, and others (2019). *Le secteur privé dans les pays méditerranéens : principaux dysfonctionnements et opportunités de l'entrepreneuriat social*. FEMISE Rapport Euromed.

Baldwin, R. (2019). *The Globotics Upheaval*. Oxford University Press.

Baldwin, R., and R. Freeman (2020). Trade conflict in the age of Covid-19. VoxEU.org, 22 May.

Bekaert, Geert, Campbell Harvey and Christian Lundblad (2011). Financial openness and productivity. *World Development*, vol. 39, pp. 1-19.

African Development Bank and Maghreb Bank for Investment and Foreign Trade (2019). Report on regional integration in the Maghreb, 2019: challenges and opportunities for the private sector – synthesis**.**

Chinn, M., and Ito H. (2008). A new measure of financial openness. *Journal of Comparative Policy Analysis*, vol. 10, No. 3, September, pp. 309-322.

Cihak, M., and others (2012). Benchmarking financial systems around the world. Policy Research Working Paper, No. WPS 6175, Washington, D. C.: World Bank.

Demirguc-Kunt, Asli, and Leora Klapper (2013). Global Findex data: measuring financial inclusion – explaining variation in use of financial services across and within countries. Brookings Papers on Economic Activity, Spring.

Demirguc-Kunt, Asli, and others (2015). The Global Findex Database 2014: measuring financial inclusion around the world. Policy Research Working Paper 7255, Washington, D.C.: World Bank.

Economic Commission for Africa (2014). Private equity and its potential role in economic growth in Africa: demystifying the asset class for policymakers. Policy Paper.

_____ (2015). *Innovative Financing for the Economic Transformation of Africa*. Addis Ababa.

_____ (2018). Promoting financial technology start-ups in Africa. ECA Policy Brief No. 18/001.

Fernández, Andrés, and others (2015). 'Capital control measures: a new dataset. IMF Working Paper WP/15/80, IMF Institute for Capacity Development.

International Finance Corporation (2010). *Scaling-Up SME Access to Financial Services in the Developing World*. Washington, D.C.

International Monetary Fund (2016). Financial Access Survey database.

_____ (2018). Economic integration in the Maghreb: an untapped source of growth. Departmental Paper Series, No. 19/01.

Kende, Michael (2020). Middle East and North Africa internet infrastructure report. Internet Society, Reston, Virginia, and Geneva. Available at www.internetsociety.org/resources/doc /2020/middle-east-north-africa-internet-infrastructure-report/.

Li, Xin, Bo Meng and Zhi Wang (2019). Recent patterns of global production and GVC participation. In *Global Value Chain Development Report 2019: Technological Innovation, Supply Chain Trade, and Workers in a Globalized World.* Geneva: World Trade Organization.

Mouley, Sami (2013). Les enjeux de la libéralisation des comptes de capital dans les pays du sud de la Méditerranée. Medpro Technical Report No.11, European Commission.

_____ (2017). Rapport sur l'inclusion bancaire et financière, indicateurs composites d'inclusion financière : indicateur global (Tunisia Findex) et indicateur régional (Tunisia InclusiX). Tunis: IACE.

_____ (2018). Étude sur la croissance inclusive et durable en Tunisie : déterminants et voies possibles à suivre, PNUD et Ministère du développement, de l'investissement et de la coopération internationale.

_____ (2021). Le marché du travail en Tunisie : défis structurels, impacts conjoncturels de la crise pandémique de COVID-19 et feuille de route pour faire face à l'après-COVID. Economic Commission for Africa, Subregional Office for North Africa (forthcoming).

Mouley. S., and H. Fehri (2021). Repositionnement stratégique de l'économie tunisienne à l'ère du post-COVID. ITES.

Mouley. S., and N. Zekri (2019). Intégration financière régionale au Maghreb et rôle stratégique de la Banque maghrébine d'investissement et de commerce extérieur. *Revue d'économie financière*, No. 136, Decembre 2019 – La Finance méditerranéenne.

Organization for Economic Cooperation and Development (2021). *Africa's Development Dynamics 2021: Digital Transformation for Quality Jobs.* Addis Ababa and Paris: African Union Commission and OECD Publishing.

Rocha, Roberto, Zsofia Arvai and Subika Farazi (2011). *Financial Access and Stability: A Road Map for the Middle East and North Africa*. Washington, D.C.: World Bank.
Rocha, Roberto, and others (2011). The status of bank lending to SMEs in the Middle East and North Africa region: results of a joint Survey of the Union of Arab Banks and the World Bank. World Bank Policy Research Working Paper No. 5607, Washington, D.C., and Beirut: World Bank and Union of Arab Banks.

Sahay, Ratna, and others (2015). Financial inclusion: can it meet multiple macroeconomic goals? IMF Staff Discussion Note, SDN 15/17, September.

Svirydzenka, Katsiaryna (2016). Introducing a new broad-based index of financial development. IMF Working Paper WP/16/5.

United Nations Conference on Trade and Development (2020). *World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic*. New York and Geneva, United Nations publications.

_____ (2018): *World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies*. New York and Geneva, United Nations publications.

Vicard, Vincent, and Camilo Dajud (2021): Vers une relocalisation des projets d'investissement ? CEPII blog, 26 January 2021.

Wamda Research Lab (2017). *Fintech in MENA: Unbundling the Financial Services Industry*. State of Fintech Report, Dubai. Available at http://backend.wamda.com/api/v1/ downloads/publications/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry.

World Bank (2015). le Petit livre de données sur l'inclusion financière tiré de la base de données sur l'inclusion financière globale.

_____ (2016). *What's Holding back the Private Sector in MENA? Lessons from the Enterprise Survey*. European Bank, European Investment Bank and World Bank Group.

_____ (2016). Global Findex Survey and Database, April. Washington, D.C.

_____ (2017). Global Findex Survey and Database. Washington, D.C.

_____ (2020). Tunisie 2020 – Enquête sur les entreprises : que vivent les entreprises ? Profil de pays.

_____ (2020). Rapport de suivi de la situation économique de la Tunisie : reconstruire le potentiel des entreprises tunisiennes.

_____ (2020). Bulletin d'information économique, Commercer ensemble : vers une relance de l'intégration de la région Moyen-Orient et Afrique du Nord à l'ère post-COVID, Octobre.

_____ (2020). Bulletin d'information économique de la région MENA, Octobre.